

أ. د. عبدالله خلوفي

الهدر الجامعي

أسباب
تدهور المستوى اللغوي
والمعرفي لخريجي
الجامعات

الطبعة الأولى 2011

تمهيد

"من أجل تعليم عالي عمومي، يخدم المستقبل، يتجاوز الإكراهات، يستجيب للانتظارات". تحت هذا الشعار نظم الأساتذة الباحثون في الجامعات المغربية، يوم الأحد 28 نونبر 2010 يوما وطنيا احتجاجيا، دعت له النقابة الوطنية للتعليم العالي. وقد شارك الفرع المحلي للنقابة بالرباط في هذا اليوم الاحتجاجي تحت شعار "من أجل الدفاع عن مستقبل البحث العلمي والتعليم العالي العمومي". ثم خاض الأساتذة الباحثون إضرابا وطنيا يومي الأربعاء 15 والخميس 16 دجنبر 2010 احتجاجا على "الأوضاع المزرية التي يعرفها التعليم العالي والبحث العلمي وطنيا وجهويا ومحليا وأمورا أخرى تخص الأساتذة". ثم تم القيام بإضراب أيام 18 و 19 و 20 يناير 2011 لنفس الأسباب، ولازال الوضع على حاله، مرشحا للتصعيد.

نعم، الأساتذة الباحثون يدقون ناقوس الخطر بخصوص التعليم العالي العمومي والبحث العلمي؛ ولمواجهة الوضع المتردي عملت النقابة الوطنية للتعليم العالي على الدعوة لخوض احتجاجات وإضرابات تصاعدية. فلم يعد من الممكن السكوت على ما آل إليه الوضع في الجامعة المغربية من تدهور على كل المستويات، علما أن الحالة الصحية للجامعة تتعكس على

الحالة الصحية للمجتمع بكل قطاعاته ومؤسساته ومنظوماته. إنها القاطرة التي تجر عربات المجتمع لتشق بها آفاق التقدم والازدهار متى كانت سليمة من الأعطاب، وتسير بالسرعة المطلوبة، ومتى كانت السكة صالحة للاستعمال؛ أي متى كان مناخ التعليم الجامعي صحيا لا تشوبه ملوثات، وبيئة البحث العلمي خصبة سليمة. ومن المعلوم أن سلامة المناخ الجامعي وبيئته تتوقف على إيجابية عاملين أساسيين، أحدهما خارجي عن الجامعة ويتمثل في موقف الدولة من البحث العلمي، والآخر داخلي ويتمثل في دور الأساتذة الباحثين. هذين العاملين يتفاعلان فيما بينهما إما سلبا أو إيجابا، في ترابط وثيق بينهما؛ فلقد بيّن الواقع وأكدت الوقائع أنه متى كان العامل الخارجي محبطا (عدم الاهتمام بالبحث العلمي وتبنيه وتشجيعه من طرف الدولة)، فإنه يؤثر بكل سلبية في العامل الداخلي. نعم، للبحث العلمي حقا ذلك الوقع السحري والتأثير الشديد على حالة كل ميادين المجتمع وقطاعاته ومؤسساته ومكوناته، وعلى كل مناحي الحياة، إما إيجابا وإما سلبا. فالبحث العلمي هو المحور الأساسي الوحيد الذي يضبط دوران رحي تقدم المجتمعات اقتصاديا وتكنولوجيا واجتماعيا، متى استثمرت الشعوب قدراتها وإمكانياتها المادية والبشرية من أجل ذلك. فمتى خصّت الدولة البحث العلمي بما يستحق من العناية والاهتمام عبر الاستثمارات المثمرة، فسيعكس ذلك بكل إيجابية وديناميكية على التعليم الجامعي (العامل الداخلي)، وباقي أطوار التعليم ما قبل الجامعي، ومن ثم على كل قطاعات المجتمع وميادينه ومؤسساته. كما أن الاستثمار في البحث العلمي بكل

دروبه وتشعباته يمثل صمام الأمان لتفعيل العامل الداخلي المتمثل في
العنصر البشري، بحيث تنصب جهود الأساتذة الباحثين على تكوين الطلبة
تكويناً سليماً وفعالاً، يؤهلهم لتحمل مسؤولياتهم بكل جدارة واستحقاق في
كل الميادين، والسير بالبحث العلمي قدماً إلى آفاق واعدة. لكن، متى تم
إهمال البحث العلمي فستنفئ قطعاً شعلته وتخبو جذوته، وعليه، فلا مفر
من أن يتآكل العامل الداخلي المتمثل في الأساتذة الباحثين، بحيث يصبحون
مفتقدين للبوصله التي توجههم للقيام بالمهام الحقيقية المنوطة بهم، وتحمل
المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقهم، ليصبح العامل الداخلي بدوره
عامل إحباط، يزيد من تفاقم الأوضاع وانحطاطها.

فإذا كان الجميع يعلم أن العامل الخارجي يعد محبطاً للعزائم، بحيث لم تعر
الدولة الاهتمام الحقيقي المطلوب للبحث العلمي، فإنه لا بد من تسليط
الضوء بما يكفي على سلبات العامل الداخلي المتمثل في مسؤولية الأساتذة
الباحثين عما يحصل في الجامعة المغربية خاصة، والتعليم ما قبل الجامعي
عامة. فكما قلت، فقد دعت النقابة الوطنية للتعليم العالي للاحتجاجات
والإضرابات التي خاضها الأساتذة الباحثون هذه السنة من أجل دق ناقوس
الخطر بخصوص العامل الخارجي الذي يتجلى في عدم الاهتمام بالبحث
العلمي (والإجهاز على التعليم الجامعي العمومي)؛ إلا أن الأعراف النقابية
في بلادنا لا تسمح للنقابة بالتطرق لسلبات العامل الداخلي المتمثلة في
التصرفات الغير مسؤولة للعديد من الأساتذة الباحثين، والتي تضخمت إلى
حد كبير وتطايرت شظاياها القاتلة بفعل الإشاعات المدمرة. من هذه

التصرفات السلبية ما هي عفوية إلى حد ما، وتشتبك فيها نسبة كبيرة من الأساتذة الجامعيين؛ بينما هناك من التصرفات المنحطة ما يرتكب مع سبق الإصرار والترصد من طرف نسبة أقل.

نخوض الاحتجاجات والإضرابات، كأساتذة باحثين، لمطالبة الدولة والمسؤولين عن التعليم بعدم الإجهاز على البحث العلمي والتعليم الجامعي العمومي، لكننا نسينا أنه علينا أن نطالب أنفسنا كذلك بالتوقف عن إيذاء ذواتنا بالعمل على التنفير من التعليم العمومي، العالي منه على الخصوص. هذا الجانب من الاحتجاجات التي يجب أن نوجهها نحو أنفسنا، نحو ذواتنا، هو ما سأحاول القيام به والتطرق له من خلال هذا المرجع، للإسهام في التصدي للهدر الجامعي عبر توضيح مكامن الخلل الحقيقية في التعليم الجامعي. فلا يعقل أن نلقي بالكرة كلية في مربع الغير، ونغض الطرف عن هفواتنا وتصرفاتنا الغير اللائقة؛ فمن المفروض في الأستاذ الباحث أن تسعفه منهجية البحث العلمي في تقصي الحقائق بكل تجرد وبمهنية عالية، بحيث يعمل على إعادة النظر في أفكاره وتصرفاته ومسلماته، متسلحا بالشجاعة النقدية، كلما دعت الضرورة ذلك. وفي أفق ضمان سلامة مناخ التعليم الجامعي العمومي والحفاظ على حرمة الجامعة من كل المنغصات، فعلينا أن نعمل على التأسيس لآليات فعالة ومكانيزمات متطورة متقدمة تمكننا من رصد كل السلبيات والتجاوزات والهفوات، والعمل على التصدي لها مبكرا، قبل أن يستفحل خطرها فتصبح مستعصية على العلاج.

الحالة العامة للمنظومة التربوية والتعليمية

إسهاما مني في توضيح الأمور بكل جلاء، ليتسنى اتخاذ القرارات الصائبة والمبادرات المطلوبة الرامية لمواجهة الاختلالات وإصلاحها، أقول ما قلته من قبل، بأنني أخذت على عاتقي أن أسهم بفعالية في تحسس مكامن الخلل الحقيقية والمعاطب التي قوضت صرح منظومتنا التربوية والتعليمية وكل المحاولات المتتالية لإصلاحها، حتى تبدو الصورة واضحة جلية للعيان. من هذا المنظور، وجدت نفسي على طرفي نقيض مع التيار الجارف الذي يتعامل مع ما تعرفه منظومتنا التربوية والتعليمية من تردي، من منظور تربوي بيداغوجي منفصم تماما عن الواقع ومجانِب للوقائع، بحيث أصبحت شجرة المقاربات البيداغوجية للتدريس تحجب تماما غابة الاختلالات اللغوية والمعرفية المخيفة، المتداخلة الأغصان والأدغال. ولكي أسهم بجدارة، من موقعي كأستاذ باحث بالمدرسة العليا للأساتذة (مؤسسة "أوديت" كما عرفتها من قبل)، في تقييم مسلسل الإصلاحات التربوية والتعليمية، ثم الحث بكل الوسائل المتاحة على تقويم ما يمكن تقويمه، فقد أخذت على عاتقي، من خلال كتاباتي، القيام بالتشريح الدقيق لصرح منظومتنا التربوية والتعليمية لمعرفة مكامن الخلل والأعطاب الحقيقية التي تهدد بنيانه بالتصدع والانهيَار. كما أخذت على نفسي أن أتحرى الوضوح في الرؤيا على أسس علمية مجردة، انطلاقا من

المعطيات الميدانية، وأن أتسلح بالصراحة المطلقة في قول الحقيقة الكاشفة ولو كانت موجعة، حتى يتسنى للمسؤولين عن منظومتنا التربوية والتعليمية (وكلنا مسؤولون، كل من موقعه)، ولكل مكونات المجتمع، الوقوف على مكان الإعاقة الحقيقية ومسبباتها، ليتأتى لنا اتخاذ القرارات الإصلاحية والتقويمية الملائمة التي تخرجنا من عنق الزجاجة الذي أصبحنا عالقين داخله. هذه القرارات يتوخى منها وقف الدوران في حلقات مفرغة، دوران أدخلنا في دوامة لا تترك لنا أي فرصة للتوقف وأخذ النفس للعمل على التمتع الجيد الذي يمكننا من تفحص الغابة في شموليتها، بدل أن نبقى عالقين بين بعض أدغالها.

لازلت أصرخ وأصيح بأعلى صوتي، لأقول أن منظومتنا التربوية والتعليمية تنن وتتوجع من جراء التشنجات الناتجة عن عسر الهضم المعرفي الذي تسبب فيه ما تعرفه المعارف المدرسة في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي من تخمة مفرطة (من حيث الكم والنوعية)، في الوقت الذي عرفت فيه كثافة أنزيمات الهضم اللغوية عند التلاميذ نقصا حادا. هذه الاختلالات أعجزت كلا من التلميذ والمدرس والأطر التربوية، وحتى مؤلفي الكتب المدرسية، كما يبدو ذلك جليا مما تحويه من أخطاء وتشوهات معرفية خطيرة. فالتخمة المعرفية العسيرة على الاستيعاب والهضم، والمتسببة للقرحات الدماغية والفكرية وحتى المعدية (العضوية)، ووجهت، من دون تشخيص للحالة المرضية، بتخمة علاجية مسببة للإسهال المعرفي، تركزت على المقاربات البيداغوجية التي

لم تزد الحالة المرضية إلا استفحالا. فهذه التخمة المعرفية (المسببة للأمراض والتقرحات) تفاعلت سلبياتها مع التخمة العلاجية البيداغوجية (المسببة للإسهال والتجفف)، فأجهزت على مقومات التعلم السليم التي تتمثل:

- في الامتلاك السليم لآلية الفهم والتفاهم والتواصل والتجاوب، المتمثلة في اللغة، خلال طور التعليم الابتدائي على الخصوص؛

- في اكتساب المعارف والمفاهيم العلمية السليمة المدرّسة في أطوار التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي، وكذا في طور التعليم العالي.

اهتزت قاعدة وأركان صرح منظومتنا التربوية والتعليمية بسبب الاختلالات العميقة المزمنة التي تراكمت مع مرور الزمن، ففرع المسؤولون عنها، بحيث غلب التسرع على تدخلاتهم؛ فبدل أن نركز بداية، كما تقتضي ذلك كل منهجية علمية، على تقصي مكامن الخلل الحقيقية، فقد عملنا على إيجاد الحلول السريعة بالتركيز على وصفات "الأسبرين" البيداغوجية الجاهزة، وهو ما جعل الأمور تتخذ الوجهة الخطأ وتزيد الطين بلة وبلالا. هذه الأخطاء التقديرية للأمور، نتجت عنها أخطاء لا حصر لها، أثّرت بكل سلبية على دور المدرسة كمؤسسة تربوية تعليمية في المجتمع وعلى الجامعة كمنارة وقاطرة، بحيث أصبحت مهامها مهدورة على كل المستويات. وهنا كذلك، تمت مجانبة الصواب تماما في تعريف الهدر المدرسي، بحيث تم حصره في انقطاع التلاميذ عن التمدرس، وهو الأمر الذي تم التعامل معه عبر رفع شعار "تكافؤ الفرص

ومحاربة الهدر المدرسي"، بحيث تبنى البرنامج الاستعجالي 2012/2009 شعار "جميعا من أجل مدرسة النجاح". فهذان الشعاران يرميان إلى محاربة الانقطاع عن التمدريس (الذي سمي بالهدر المدرسي)، بالعمل على تكافؤ فرص النجاح (الإنجاح)، في أفق تأمين مدرسة النجاح للجميع (بدل رفع شعار "إنجاح المدرسة" والعمل بكل الوسائل على إنجاحه).

و في أفق التصدي للتدهور اللغوي والمعرفي للتلاميذ، فقد تم الاعتماد على الوصفات البيداغوجية المستوردة الجاهزة، وهي الوصفات التي أصبح التعليم العالي مطالبا بتبنيها هو كذلك. وبما أن هذه الوصفات لم تزد المنظومة التربوية والتعليمية إلا انفصاما عن الواقع، ولم تزد المناخ التربوي التعليمي إلا ترديا واضطرابا، فقد تمت محاولة الالتفاف على كل هذه السلبيات البادية للعيان بالتركيز على التصدي للانقطاع عن التمدريس، عملا بالإبقاء على التلاميذ داخل جدران المدرسة حتى سن معينة. من هذا المنظور الضيق، وبهذا النهج العقيم، تم التأسيس للهدر المدرسي الحقيقي والأخطر؛ إنه الهدر الذي يحدث داخل الحجرات الدراسية وفضاء المدرسة، بل أجزم بأنه تم العمل على تثبيت مرتكزات هذا النوع من الهدر المدرسي، الذي لم يعد غريبا عن مؤسساتنا التربوية والتعليمية، منذ أواسط التسعينات من القرن الماضي. نعم، إنه محاربة للهدر المدرسي المتوهم بالتأسيس لهدر مستقبل أبنائنا وتضييعه، حيث يحتفظ بهم داخل جدران مؤسسات تعليمية موبوءة حتى سن متقدمة نسبيا، ليخرجوا منها فيما بعد،

وهم مفتقدون لأدنى المؤهلات التي تمكنهم من الانخراط الإيجابي في النسيج الاجتماعي.

والغريب العجيب في الأمر، أن الأساتذة الباحثين فعلوا تماما ما فعله أساتذة الأطوار التعليمية السابقة؛ فلقد انخرطوا ضمنيا في مسلسل محاربة "الهدر المدرسي" (الذي يقابله "الهدر الجامعي" في التعليم العالي)، بالعمل تلقائيا على إنجاح من لا يستحق النجاح، قبل أن تتبنى الوزارة الوصية هذا الشعار في السنين الأخيرة. فكما قلت، فقد رفع المسؤولون عن التربية والتعليم هذا الشعار قصد الإبقاء على التلاميذ بين جدران المؤسسات التعليمية خلال طور التعليم الأساسي (الابتدائي والثانوي الإعدادي)، عملا على تطبيق شعار آخر؛ شعار "تكافؤ الفرص"، وفي أفق النفخ في النسب المئوية للناجحين، أيا كان هذا النجاح، ولو بإنجاح الراسبين بميزة ضعيف جدا. والمثير في الأمر كذلك، أن يوصي تقرير المجلس الأعلى للتعليم، لسنة 2008، بإنجاح ما يقارب 100٪ من التلاميذ في نهاية السنة السادسة من التعليم الأساسي (الشهادة الابتدائية) في أفق سنة 2014 عملا على محاربة الهدر المدرسي برفع شعار مدرسة النجاح. وهنا لا بد من التأكيد على أن المطلوب من المجلس الأعلى للتعليم هو أكبر بكثير مما قام به لحد الآن، فعليه أن يسهم بجدارة في تكوين رؤية مستقبلية واضحة المعالم والمسارات لإعادة تأهيل منظومتنا التربوية والتعليمية على أسس علمية سليمة، تعيد للمؤسسات التعليمية قدسيته عبر إنجاح رسالتها النبيلة في المجتمع. نعم يجب العمل على إنجاح المدرسة، بدل رفع شعار مدرسة

النجاح "الهيئة" للجميع الذي سيجوز تماما على ما تبقى لهذه المؤسسة الحيوية المحورية من بقايا المناعة والقدرة على التفاعل مع المجتمع. في المقابل، إن كانت هذه هي هواجس المسؤولين عن المنظومة التربوية والتعليمية وكذا المجلس الأعلى للتعليم، خاصة فيما يتعلق بطور التعليم الأساسي، فما الذي حدا برجال التعليم العالي إلى اتباع هذا النهج المجانب تماما للصواب. ما الذي دفع بالأساتذة الباحثين لتخريج حاملي دبلومات جامعية بميزات مميزة، بيد أنهم "يحتاجون إلى دروس لمحو الأمية"، كما قال أحد الصحافيين (انظر أسفله)، وهو الأمر الذي تسبب للجامعة المغربية والتعليم الجامعي العمومي في كثير من الحرج، إن لم أقل في كثير من المصائب كما سنرى.

ونزولا عند الرغبة الصادقة لعاهل البلاد لإدخال إصلاحات نوعية فعالة وفاعلة على منظومتنا التربوية والتعليمية، خصصت الدولة مبالغ مالية هامة لإنجاح البرنامج الاستعجالي الذي تم تسطيره من طرف المسؤولين عن هذه المنظومة. فها هي الإمكانيات المادية اللازمة المرصودة، فلا أدري إلى متى سيتم الاستمرار في الهروب إلى الأمام قفزا بالزانة من مقارنة بيداغوجية إلى أخرى؛ فمن التدريس بمقاربة الأهداف، إلى التدريس بمقاربة الكفايات، إلى التدريس ببيداغوجيا الإدماج، فالفارقة، ولماذا لا الفالقية في آخر المطاف! . فلقد تم تخصيص نسبة مئوية كبيرة من هذا الغلاف المالي الهام لصرفها على نوادي الدردشات المستمرة، استمرار صعوبة استيعاب التدريس بمقاربة بيداغوجية الكفايات، ليتم

التنكر لها في آخر المطاف، بعدما تبين أنها أخذت من رجال التعليم كل جهدهم ووقتهم لعدة سنوات، لكنها لم تسعفهم في مهامهم التعليمية الشاقة، بل زادتهم تعباً ومشقة.

ومن المعلوم أن الاضطراب الشديد لأحوال منظومتنا التربوية والتعليمية أثر سلباً على كل مناحي الحياة في مجتمعنا وعلى كل الميادين والقطاعات، انطلاقاً من تدني مستويات رياضتنا الوطنية (كرة القدم، ألعاب القوى، كرة المضرب،...)، وصولاً إلى تدني مؤهلات الأطر (بكل مستوياتها) التي يتم تكوينها، والتي يفتقد كثير منها للمؤهلات اللغوية والمعرفية المطلوبة، ولل منهجية العلمية المؤهلة للتفكير والاستنتاج والاستنباط بمقتضيات بيداغوجية الإدماج التي أصبح استيعابها يمثل غاية في حد ذاته. فغالبية هذه الأطر، وحملة الشهادات الجامعية، يتخرجون وهم غير قادرين على التأقلم والتفاعل الإيجابيين مع النسيج الاجتماعي وسوق الشغل، وكذا القيام بالمهام التي قد تسند إليهم في إطار الوظيفة العمومية، وخاصة الأخطر منها، المتمثلة في التعليم الذي لم نعد نلقي بالاً لمؤهلات من يلجئه، وللمهام الموكولة للعاملين به.

كل هذه الاختلالات والمعاطب تفرض علينا كأساتذة جامعيين، كأساتذة باحثين، أن نتحلى بالجرأة على التعاطي للنقد الذاتي البناء ولو كان لاذعاً وموجعاً؛ فمن الأفضل لنا والأسلم أن نبادر لانتقاد أنفسنا قبل أن ينتقدنا غيرنا وينتقص من قدرنا، فيتم الانتقاص من قدر التعليم العالي والجامعي، ومن قدر المنظومة التربوية والتعليمية، قلب البلاد النابض. فعلياً أن نعلم

أن صفتنا كـ"علماء" البلاد، تحملنا مسؤوليات جسام وواجبات عظام، نحو منظومتنا التربوية والتعليمية، ونحو مجتمعنا وبلدنا ككل.

فمن المعلوم أن طور التعليم العالي والجامعي يمثل الطابق الثالث لصرح منظومتنا التربوية والتعليمية، بحيث تتكون قاعدة صرح المنظومة من كل من التعليم الأولي الذي يمثل "القيو" (la cave)، والتعليم الابتدائي الذي يمثل "الطابق الأرضي" (rez-de-chaussé). من هنا يتبين بجلاء أنه متى ضيعت ضوابط بناء قاعدة الصرح، نظرا لانعدام كفاءة وحرفية البنائين واختلاط مواد البناء بعضها ببعض، فلن تستطيع قطعا تحمل ثقل الطوابق التي تعلوها، بحيث يصبح الطابق الثالث (التعليم العالي) هو الأكثر تهديدا بالانهيار نظرا للتصدعات العميقة، ما لم يرق العاملون به بما يجب عليهم القيام به، للعمل على تقوية القاعدة وطبقي التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي. نعم، هذه هي الصورة الكاركتيرية المبسطة لأطوار منظومتنا التربوية والتعليمية، وهذه هي وضعية التعليم العالي والجامعي وموقعنا في المنظومة التربوية والتعليمية، وبالرغم من وضوح الصورة لازلنا كأستاذة جامعيين غير آبهين بما يحدث، بحيث لازلنا نرى أنفسنا في مأمن مما يحدث في الطوابق السفلى؛ بل وقد نعمل على زيادة إضعافها عبر تكوين أطر مفتقدة للكفاءة والمهنية المطلوبة.

أسباب تدهور المستوى اللغوي والمعرفي

لخريجي الجامعة

أصبحت ظاهرة الطلبة المجازين الذين لا يحسنون لا الكتابة ولا التعبير (لا بالعربية ولا بالفرنسية)، وحتى أصحاب الدبلومات العليا في بعض الأحيان، حديث كل الناس، ناهيك عن الحيز الذي تحتله في وسائل الإعلام الوطنية المكتوبة. وقد دفعت هذه الظاهرة بالرأي العام لتوجيه أصابع الاتهام إلى التعليم العالي، خصوصا الجامعي منه، بحيث تم حصر أسباب المشكل (من طرف الرأي العام) أساسا في:

- تغيير لغة التعلم من العربية إلى الفرنسية عند ولوج التعليم العالي

- ضعف التأهيل البيداغوجي للأستاذ الجامعي، على الخصوص

فلقد عبر أحد الصحفيين بأن طلابنا المجازين "يحتاجون إلى دروس لمحو الأمية"، بينما عبر عنهم آخر بـ "les nilingues" أي مفتقدي اللغات (أو بمعنى آخر، الأميون). ولئن كنا نتفق تمام الاتفاق مع الصحفيين، كاتبنا "المقالين"، من حيث العنونة الناطقة بالحمولة الحقيقية الثقيلة لواقع الأمور، فإننا نختلف معهم في بعض مفاصل وفواصل التحليل والتأصيل للأمور.

فالمقولة العنوان "مجازون بميزة يحتاجون إلى دروس لمحو الأمية"، تحمل ضمنا مسؤولية التدهور الخطير للمستوى اللغوي للطلبة المجازين للتعليم العالي، وخاصة الجامعي منه، وهذا ليس صحيحا بتاتا. إلا أن صاحب هذه المقالة محق فعلا فيما ذهب إليه، لأن كل سلبيات منظومتنا

التربوية والتعليمية، وخاصة اللغوية، قد تجلت بوضوح تام عند خريجي التعليم العالي، المجازين منهم على الخصوص. فعند تفحص حمولة المقولة "العنوان" بشيء من التمعن والتفكر، يتبين بجلاء أن تدهور المستوى اللغوي للطلبة مرتبط في واقع الأمر بالبيئة الأصلية التي أفرزته في المهده، بطور التعليم الابتدائي على الخصوص، ثم بالبيئات التي احتضنته ومكنته من التفشي، فيما بعد. صاحبنا، كاتب المقال قصد بعنوانه بيئة التعليم الجامعي المحتضنة، أي الطور الرابع (أو الطابق الثالث) من أطوار التعليم المتمثل في التعليم العالي؛ ومما هو معلوم بداهة، وكما يقول كاتب المقال كذلك (كما سنرى)، فإن أصل المشكل في مقولة "مجازون بميزة يحتاجون إلى دروس لمحو الأمية" لغوي محض قبل كل شيء. وكما هو معلوم كذلك، فإن التعليم العالي والجامعي بمناهجه وبرامجه ومقرراته لا علاقة له البتة بهذا الجانب مما تعرفه منظومتنا التربوية والتعليمية من علل واختلالات. لكن، في المقابل، فإن علاقة تدهور المستوى اللغوي للطلبة بالتعليم العالي تبدو وطيدة من حيث الاحتضان والتفشي وإتمام الدورة عبر أسلاكه، داخل مدرجاته. نعم، إن مسؤولية التعليم العالي، الجامعي منه على الخصوص، تنحصر في احتضانه لأصحاب المستوى اللغوي المتدهور، وهو أمر لا يقل خطورة عن الأسباب التي أسست لهذا التدهور في المهده، في بيئة "التعويم" (بدل التعليم) الأولي والتعليم الأساسي، بل قد يفوقها سلبية في آثاره المدمرة، من حيث أنه سمح بإتمام دورة الرداءة، عبر تخريج حاملي دبلومات جامعية يحتاجون لدروس لمحو الأمية،

سيعملون قطعاً على تطعيم الأجيال الصاعدة من معين هذه الأمية المقنعة بالشهادة الجامعية.

ومما يجب أن يكون معروفاً ومفهوماً منا جميعاً، أن مناهج التعليم العالي وبرامجه ومقرراته لا تسمح بالتصدي لتفشي التدهور اللغوي عند التلاميذ إلا عن طريق بتر العضو المريض (الطالب ذو المستوى اللغوي المتدهور)، أي بالعمل على إيقاف تقدمه، وعزله حتى لا يتمكن من إكمال دورة الرداءة لتصبح قادرة على إعادة إنتاج نفسها بتلقائية. فهذا "الداء" يمكن تشبيهه بداء "أنفلوانزا" الطيور والخنازير والقردة، ولا أدري ماذا... (ما دام الجميع يعرف عنها، من كثرة تعاطي الإعلام لها)، بحيث لا يمكن علاجه والتصدي له إلا عند المراحل الأولى لظهوره على الصعيد الجامعي، مع العمل على عزل حامليه بهدف كسر دورة تفشي الرداءة وانتشارها.

التلميذ الحامل لشهادة البكالوريا (بمعدلات نقط منشطة، جد مضخمة، تتجاوز 20/15) ليس هو المسؤول عن تردي مستواه اللغوي، وهي حقيقة لا يجب إغفالها، إلا أن محاولة رجل التعليم العالي إنصافه بالتعاضّي عن عامل الرداءة، تمثّل الوسيلة الأمثل لتفشي هذا "الداء" الفتاك بالمنظومة التربوية والتعليمية للبلاد إلى ما لا نهاية، ليصبح كالوباء، وباء الطاعون القاتل في العصور الغابرة. فلو أن رجال التعليم العالي تجرّدوا من تعاملهم العاطفي الغير مفهوم، والغير معقول، مع ظاهرة "الجهل اللغوي" (والمعرفي تبعاً لذلك) للتلاميذ عند ولوجهم أول محطة من التعليم العالي،

لما اجتاز حاجز السنة الأولى من التعليم الجامعي إلا من كان مؤهلاً لغويا ومعرفيا لأن يصبح طالبا مجازا على جدارة واستحقاق، ولما تم تحميل التعليم العالي والجامعي كل أوزار المنظومة التربوية والتعليمية المختلفة اختلالات عميقة، وكذا مسؤولية كل الإخفاقات. ولو أن رجال التعليم العالي تصرفوا كما يفترض فيهم، بعقلانية ومسؤولية وبتجرد، لربحنا عدة رهانات، ولما أضعنا الجهد والوقت والمال في ما لا جدوى منه من إصلاحات معطبة، نتيجة الجهل بمكامن الخلل الحقيقية التي تقوّض صرح منظومتنا التربوية والتعليمية. نعم، لو (علما أنّ "لو" لن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء، إلى ساعة الصفر) كان الأمر كما كان يجب أن يكون:

- لأمكننا الوقوف والتوقف عند ما يعرفه تعليمنا الأساسي (الابتدائي على الخصوص) من اختلالات عميقة في مهمته الأساسية، التي تتمثل في تعليم اللغة لأطفالنا (آلية التواصل)، وكذا عند ما يعرفه تعليمنا ما قبل الجامعي من اختلالات وتشوهات وأخطاء معرفية وفي المصطلح وكذا في منهجية تدريس العلوم (الطبيعية منها على الخصوص)، ليتسنى لنا تقويمها قبل تفشي خطرها؛

- لأمكن للميثاق الوطني للتربية والتكوين أن يضع الأصبع على مكامن الخلل الحقيقية حتى يتسنى التصدي لها، بدل إضاعة سنين في محاولة معالجة ما لا يمكن علاجه، وما كان يجب أن يعزل أو يبتتر؛

- لأمكننا إعطاء تعريف صائب لما يسمى بـ"الهدر المدرسي"، وتجنب التعريف الخاطئ والمضلل المعمول به لحد الآن، والذي نتج عنه إصدار

العديد من التوصيات الخاطئة، حتى من طرف المجلس الأعلى للتعليم (المعول عليه مبدئياً في تقصي الحقائق، بدل ترديد ما يتداول بين الناس وبين المسؤولين عن المنظومة التربوية والتعليمية الذين لا همّ لهم إلا تبيض الفشل بالرفع من النسب المئوية للإنجاح)، وكذا اتخاذ الكثير من القرارات التربوية (بل اللاتربوية في حقيقة الأمر) المدمرة لبقايا المناعة في منظومتنا التربوية والتعليمية المنهكة¹.

إن اتباع منهجية علمية صحيحة وسليمة في تقصي الأسباب الحقيقية لإخفاقات واختلالات منظومتنا التربوية والتعليمية يبين، أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء هذا التردي وهذه الانتكاسة:

- السبب الأول، يكمن في التدني الحرج الذي يعرفه المستوى اللغوي (افتقاد التلاميذ، ثم الطلبة تبعاً لذلك لآلية التواصل والتفاهم التي تمثل أصل المشكل، بل المشكل الحقيقي)؛

- السبب الثاني، يكمن في الاختلالات والتشوهات والأخطاء التي تشوب المعارف والمفاهيم العلمية المدرسة؛ فكما حدث مع تدريس اللغات من قبل، فإن الاضطراب والاختلالات التي يعرفها تدريس المعارف والعلوم، من قبيل الأخطاء التي تشوبها في كثير من الأحيان، يمثل الوجه المثير الآخر للمشكل.

¹ - انظر كتاب "التعليم بين الكفايات والإدماج، من كرة القدم إلى نظرية داروين"

- السبب الثالث، يكمن في ما أصاب رجال التعليم من أمراض وعاهات وتشوهات، بحيث أصبح الكثير منهم مفتقدين للمؤهلات المعرفية، زيادة على افتقار الضوابط الأخلاقية والمهنية عند الكثير منهم، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة استفحال السببين السابقين (تدني المستويات اللغوية والمعرفية للتلاميذ والطلبة).

و بغض النظر عن السلبيات المرتبطة بالعنصر البشري، فإن الاختلالات العميقة والاضطرابات التي تسبب فيها تفشى التضخم المعرفي الهائل، الذي عمّ أطوار التعليم ما قبل الجامعي أدت، فيما أدت إليه، إلى طمس معالم طور التعليم الأساسي، حيث تم الإجهاز تماما على التكوين اللغوي لأبنائنا؛ وكذا في طمس معالم طوري التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، بحيث تردى تعليم العلوم والمعارف وتشوه، واضطرب اضطرابا شديدا في بعض الأحيان. ومما هو معلوم، أن هذا التردى في التعليم والتكوين تسبب فيه الارتجاج العنيف الذي هز البنية التحتية لمؤهلات رجال التعليم ما قبل الجامعي، بحيث أصبح الكثير منهم مفتقدين للكفاءات المعرفية والعلمية الضرورية واللازمة للقيام بمهامهم كما يجب، بحيث لم يفلح الرهان على كل المقاربات البيداغوجية التي تم تجربتها في التخفيف من وطأة التدني المستمر في تدريس اللغات والمعارف. فلقد بلغ التضخم المعرفي (من حيث الكمّ والنوعية) حدا لم يعد معه الكثير من رجال التعليم ما قبل الجامعي قادرين على مسايرته واستيعابه والتفاعل الإيجابي معه. ومن أجل تجليات هذه الحقيقة المؤلمة ما هو موثق في الكتب المدرسية

من اختلالات وتشوهات وأخطاء جوهرية خطيرة في المعارف والمفاهيم العلمية، وكذا في الجانب اللغوي والمصطلحات المتداولة¹. فحتى هذا الجانب من الاختلالات تسبب فيه العنصر البشري الذي أحدث اضطرابات شديدة في البرامج والمناهج والمقررات، وكذا في تسيير وسير المؤسسات التعليمية ما قبل الجامعية.

فهل يعقل أن نجد أنفسنا بعد مرور أكثر من نصف قرن من الاستثمار في ميدان التعليم والتكوين والبحث، غير قادرين على تأمين تأليف حتى كتب مدرسية في المستوى اللائق المفترض، وتعليم أساسي سليم؟ أين هو العنصر البشري الكفاء، العارف لمهامه والفاهم لرسالته، الذي يمكن التعويل عليه لإعادة الأمور إلى نصابها؟

إن أكبر مشكل يواجه رجال التعليم ما قبل الجامعي، بكل أصنافهم ومستوياتهم، هو أنهم أصبحوا في كثير من الأحيان متجاوزين في مؤهلاتهم وكفاءاتهم المعرفية بسبب التطور السريع للمفاهيم والمعارف، وبسبب تضخمها المهول في المقررات (البرامج والمناهج والمقررات)، انطلاقاً من التعليم الابتدائي حتى التعليم الثانوي التأهيلي. فالمشكل بجذوره الضاربة في التعليم الأساسي (الأولي والابتدائي) يزداد تعقيداً وتفاقماً خلال طوري التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، بحيث يتجلى في:

¹ - انظر كتاب "التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعايب: صرخة مغربي" وكذا كتاب "التعليم بين الكفايات والإدماج، من كرة القدم إلى نظرية داروين"

- طمس معالم أطرار التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي بفعل التضخم المعرفي الموهول، بحيث أصبح رجال التعليم مطالبين، في كثير من الأحيان، بتدريس وتعليم ما يفوق مستوياتهم ومؤهلاتهم المعرفية، وهو الأمر الذي أفقدهم مقومات الكفاءة اللازمة للقيام بواجبهم؛

- فقدان التعليم اللغوي (اكتساب آلية التواصل) بالتعليم الأساسي لكل مقوماته، وهو الأمر الذي أدى إلى إفراز أجيال من التلاميذ، ومن الطلاب تبعاً لذلك، لا يحسنون أبسط قواعد الكتابة لا بالعربية ولا بالفرنسية، ناهيك عن إمكانية التلقي والتكلم (انظر أسفله)؛

- الاختلالات والأخطاء الخطيرة على مستوى المعارف والمصطلح والترجمة في الكثير من الكتب المدرسية كأحد تجليات التضخم المعرفي، والتي زادت من الإجهاز على مقومات التعليم والتكوين السليمين،

- إلغاء التكوين المستمر الفعال وإعادة التكوين في مواد تخصص رجال التعليم، والاستغناء عنهما بما يسمى التكوين المستمر التربوي الذي يتم التركيز فيه على دردشات المقاربات البيداغوجية،

- إضاعة الجهد المطلوب (لمواجهة الاختلالات اللغوية والمعرفية)، والوقت المفقود (الذي يفتقده رجال التعليم للقيام بمهامهم التدريسية الشاقة)، والمال الضروري (للقيام بالإصلاح الفعال للبرامج والمناهج) في اللعب خارج الميدان وفي "الأكل المستمر" (كما ينعتة المدرسون أنفسهم)، من خلال الإدمان على المقاربات البيداغوجية التي لم تمكن من تقديم أدنى الإسعافات الضرورية التي تسهم في إنعاش التعلم اللغوي والتصدي لتدني

الكفاءات المعرفية المطلوبة، بل على العكس من ذلك، فقد زادت الأمور
تفاقماً.

ما هو الأصل في المشكل اللغوي عند الطلبة الجامعيين؟

كما سبق أن قلت أعلاه، وفي العديد من التشخيصات والكتابات السابقة،
فإن تعليمنا معطوب إلى حد بعيد في قلب آلية التواصل المتمثلة في اللغة
(اللغات). نعم، تعليمنا معطوب لغوياً في طوره الابتدائي وكذا الإعدادي؛
فشجرة تعليمنا مريضة في جذورها، ومصابة في جذعها، فكيف لفروعها
وأغصانها أن تسلم، وكيف لها أن تثمر غير الرديء الذي نجني؟ فكما
يقول المثل الفرنسي "من يزرع الريح يجني العاصفة".

فالتعليم الابتدائي (وما يسمى بالتعليم الأولي) هو طور البناء اللغوي بلا
منازع؛ طور تعليم امتلاك آليات التفاهم والتواصل والتفاعل اللازمة،
المؤهلة لامتلاك المعارف خلال الأطوار اللاحقة. وعليه، فإن هذا الطور
التعليمي الأساسي يشبه إلى حد بعيد ما يسمى بـ"أوفيس وينداوز"، أو ما
يمكن ترجمته بـ"مكتب استغلال النوافذ المعلوماتية "وينداوز" (Office
Windows)؛ فما لم يتم تثبيت أدوات مكتب الاستغلال المعلوماتي
"وينداوز" كاملة متكاملة وبطريقة سليمة، فلن يتمكن الحاسوب، كيفما
كانت نوعيته ودرجة ذكائه، من التعرف على أدنى شيء مما يطلب منه
القيام به، ولن يستطيع القيام بأبسط عملية تطلب منه. وهكذا، فحينما يتم
الإخلال بمهمة التعلم اللغوي الحيوية (بشتى الأسباب)، فلا مفر من أن

يضطرب صرح الهرم التربوي التعليمي كله، ويتصدع بقدر الاختلالات اللغوية، ولن تنفع معه لا الترميمات (مسلسل الإصلاحات المعطوبة المتتالية) ولا التجميلات والتنميقات البيداغوجية. فمتى تم طمر هذا الطور التربوي التعليمي اللغوي الحساس بمواد بناء الطور الموالي¹، فسنضيع كلا الطورين معا، والأطوار اللاحقة تبعا لذلك، وهو ما حدث فعلا منذ زمن غير قصير. إذ كيف يمكن التركيز على تعلم اللغة خلال طور التعليم الابتدائي، وكلنا يعلم بالمشيئة اليومية حالة التضخم المعرفي الكمي والنوعي الهائل التي طالته هو كذلك، حتى أصبح تعلم اللغة (المهمة الأساسية) مميعا كليا بين الكثير من المواد التي تثقل كاهل المعلم والتلميذ على السواء.

فلو عدنا قليلا إلى الوراء، إلى تلك الحقبة من المسار الذي سلكته منظومتنا التربوية والتعليمية، حقبة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، حينما كان التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي مؤطر من طرف الفرنسيين، نجد أن التلاميذ الذين ولجوا طور التعليم الإعدادي آنذاك (الثانوي الإعدادي حاليا)، كانوا قد قضوا خمس (5) سنوات في التعليم الابتدائي، حيث تعلموا الفرنسية أثناءها لمدة ثلاث (3) سنوات فقط، وبالرغم من ذلك لم يحصل أن واجهوا أدنى صعوبة في مسيرة التعليم والتعلم فيما بعد، مع المدرسين الفرنسيين. وهكذا يمكننا أن نستنتج من هذه الحقيقة التاريخية الغنية عن كل

¹ - انظر كتاب "التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعاطب: صرخة مغربي"

تعبير وتعليق، أن تغيير لغة التعلم من العربية إلى الفرنسية حين ولوج التعليم العالي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يفسر ما وصل إليه المستوى الجامعي للطلبة من تدني لغوي حرج (في العربية والفرنسية)، وتدهور معرفي تبعاً لذلك. وهذه الحقيقة التاريخية هي التي سيتم التأصيل لها بالاعتماد على المعطيات الميدانية والحقائق الدامغة فيما يلي، أسفله.

وعليه، فلو رجعنا إلى لغز الحقيقة المرة التي صارت متداولة على السنة الجميع، والتي مفادها أن خريجي التعليم العالي يفتقدون للغة العربية وكذا الفرنسية (علماً بأنها ليست من نتاج هذا الطور من التعليم بأي حال من الأحوال، وإنما تجلت عنده وتعاظمت بكل تفاصيلها وتشوهات)، فإن الأمر يطرح كثيراً من التساؤل. فإذا كان خريجو الجامعات، مفتقدون للغة العربية التي تعلموها ودرسوا بها خلال اثني عشر (12) سنة (أو أكثر من ذلك عند الطلبة الذين لم يغيروا لغة التكوين ما قبل الجامعية، كطلبة كلية الآداب وكلية الحقوق مثلاً)، فحتى التفكير في أنها فقدت بسبب تغيير لغة التكوين إلى الفرنسية عند ولوج التعليم العالي يصبح لغزاً محيراً. فهل يعقل حتى تصور حدوث مثل هذا "المسح" للذاكرة اللغوية، أو ما يمكن نعتة بالمسح اللغوي، بعد كل هذه السنين من التعامل بالعربية في كل صغيرة وكبيرة من أمور التعلم والتكوين؟ فالأمر يتعلق بالتعامل مع إنسان، وليس مع حاسوب تم إغفال تسجيل ما تمت تعبئته به. ومما يجب عدم إغفاله، أن التساؤل الذي يطرح نفسه بالنسبة للغة العربية يجري كذلك

على الفرنسية، وعلى أية لغة أخرى يتم "تعليمها" لأبنائنا بالكيفية التي أصبحت متبعة منذ التسعينات من القرن الماضي.

وحتى نقف جميعا على عظم الفاجعة التي حلت بمنظومتنا التربوية والتعليمية، وبحاضر ومستقبل مغربنا الحبيب تبعا لذلك، فسأقتبس ما نشرته جريدة "صوت الناس" عند بداية إصدارها، في العدين الثاني (2) والثامن (8) في أواسط شهر دجنبر 2005. ونظرا لوجاهة ما تم نشره فسأعمل على نقل أهم ما كتب بخصوص التدهور الخطير لمنظومتنا التربوية والتعليمية، بحيث تبين مقتطفات من أجوبة طلاب حاملين لدبلوم الإجازة بميزة مستحسن وحسن، أثناء اجتيازهم للمباراة التي نظمها مؤسس هذه الجريدة (من أجل اختيار من يوظفهم للعمل معه)، أن الانهيار قد أصبح خارجا عن السيطرة في الظروف العادية، بحيث أصبحت السيطرة عليه تتطلب إعلان حالة الطوارئ القصوى.

مقتطفات مما تم نشره (جريدة "صوت الناس")

في أعلى الصفحة 9 للجريدة، العدد 2 (الأربعاء 14 دجنبر 2005)، يعنون الكاتب الصحفي لمقاله بتساؤل يتبعه بجواب، حيث نقرأ:

عن أي تعليم نتحدثون أيها السادة؟

التعليم في المغرب أصبح مثل الماء والهواء... لا طعم له ولا رائحة ولا يساوي شيئا !

ثم يتبع بعنوان آخر مفاده:

الأساتذة يتحدثون عن انهيار مستوى التعليم بل عن إفلاسه ونقط "المراقبة المستمرة" تؤكد العكس تماما!

ثم يتبعه بعنوانين آخرين أقل شأنًا (من حيث تغليظ الحروف) مفادهما:

□ **"أغلب المؤسسات الثانوية تمنح التلاميذ أعلى النقاط في «حسن السلوك»**

□ **"أغلب الأساتذة « ينضبطون» لدعوات الإضراب العيشية الصادرة عن أية نقابة، حتى ولو كانت لا تتمتع بأية تمثيلية !**
وفي قلب المقال يورد الكاتب عنوانا مغلظا مقتطفا من نص في سياق المقال، مفاده:

"كل من يجرؤ على تحميل رجال التعليم مسؤولية إفلاس هذا الأخير (التعليم)، يواجه باللازمة المعروفة: «ما شفتي غير رجال التعليم»!"

وفي ما يلي سأورد جملة من المقتطفات الناطقة بما آلت إليه الأمور، خاصة وأنها صادرة عن صحفي أستاذ، امتهن التدريس بالتعليم الثانوي التأهيلي إلى أن أصبح عنده الحق في الاستفادة من التقاعد النسبي، حيث أسرع للابتعاد عن ميدان ثورق أوضاعه وأحواله، بل تصيب بالدوران، كل من لازال عنده ولو وميضًا من حياة الضمير. وقبل الشروع في نقل مقتطفات من أجوبة الطلبة المجازين الشاهدة على ما آلت إليه الأمور داخل منظومتنا التربوية والتعليمية من ترد وتهالك وتآكل، ارتأيت نقل بعض

الشهادات الشخصية لكاتب المقال بخصوص بعض صور وأوجه هذا التردّي التي يعاني منها التعليم الثانوي التأهيلي خصوصا، والتعليم ما قبل الجامعي عموما.

يقول كاتب المقال، الأستاذ الصحفي:

"- فما زال جميع الأساتذة (التعليم ما قبل لجامعي) يتحدثون عن انهيار مستوى التعليم بل عن إفلاسه، و لكن نقط المراقبة المستمرة تؤكد عكس ذلك، لأن أغلب الأساتذة «ينفخون» النقط، تجنباً «لأوجاع الدماغ» (لأن من يتصرف في هذا المجال بما يرضي الله أو الضمير، يعرض نفسه لمناعب قد تصل به أحيانا إلى المستشفى) أو سعيًا إلى ستر عوراتهم المقروحة (لأنهم بكل بساطة لا يجرون أي فرض ويعمدون إلى توزيع النقط، بشكل اعتباطي يخضع لقاعدة معروفة: امنح للتلاميذ نقطا جيدة و افعّل ما تشاء).

وهنا لا يفوتني أن أشير (كلام الصحفي الأستاذ) إلى ما حدث لي شخصا قبل سنوات – أي قبل مغادرتي لمهنة التدريس في إطار التقاعد النسبي – فقد فوجئت بمدير المؤسسة الثانوية التي كنت أعمل بها، يطلب مني أن «أطلق يدي شويا» في النقط ... وقد علمت، فيما بعد، أن مجموعة من الآباء، كاتبوا النيابة والأكاديمية محتجين على النقاط التي منحتها لأبنائهم .. وكانت الحجة التي استندوا إليها هي أن أبناءهم حصلوا على نقاط جيدة في الامتحان الموحد للأكاديمية: والحالة هذه أن حصول أبنائهم على تلك النقط جاء بفضل «بركات» بعض الأساتذة الذين لا ضمير لهم، والذين «أطلقوا لهم اللعب» أثناء اجتياز الامتحان في مادة اللغة العربية ... والغريب في

الأمر هو أن النيابة (أو الأكاديمية، لا أدري) بعثت ب «مفتش» المادة للتأكد من صحة الاتهام... وهو ما لم تفعله (ولن تفعله) بخصوص ما يعرفه الجميع من استهتار البعض بنقاط المراقبة المستمرة!...

- ومازالت إدارات بعض المؤسسات الثانوية تقوم بتجميع أبناء الأساتذة والإداريين في أقسام معينة، وتطلب من الأساتذة أن «يتبرعوا» على أبناء زملائهم بأعلى النقط، التي لا تنزل عن 18 على 20، من أجل ضمان دخولهم إلى بعض المدارس العليا (المعهد العالي للتجارة وتدريب المقاولات) أو الكليات (وخصوصا كليات الطب والصيدلة) ...

- ومازالت أغلب المؤسسات الثانوية، بما فيها تلك التي تسجل فيها أعلى نسبة من الغيابات وفي حوادث الشغب التي يذهب ضحيتها الأساتذة، تمنح للتلاميذ أعلى النقاط في «حسن السلوك»، بل إن الاستهتار بالضمير المهني يصل إلى ذروته بمنح النقاط بشك اعتباطي، يجعل بعض التلاميذ الذين لم يلتحقوا بالدراسة أصلا، أو غادروا البلاد في عمليات «حريك» إلى الديار الإسبانية أو الإيطالية، يحصلون على 20 على 20 في السلوك والانضباط، ويكتشف الأساتذة - مذهولين - نقطة السلوك، وسط أصفار الغياب، في ورقة الامتحان «القادمة» من الأكاديمية!.

- و مازال أغلب المعلمين والأساتذة، بمن فيهم حتى المحسوبين على اليسار «ينضبطن» لدعوات الإضراب العنيفة الصادرة عن نقابة "المهربين الدينيين" (مع مرور الزمن، كل رجائي أن تمكن راحة العقل وسلامة التفكير وعمق الفهم عند الأستاذ الصحفي، كاتب هذا المقال

القيم، من تجاوز الدوافع الإقصائية التي توجد وراء إصدار مثل هذه الأحكام النمطية الجاهزة المتطرفة، وكذا التغلب على عقدة التخندق الفكري الأيديولوجي والحزبي التي تسمم مناخ الإصلاح الاجتماعي والسياسي في بلادنا)،(وغيرها من النقابات بما فيها تلك التي لا تتمتع بأية تمثيلية!)، ويلتحقون بالمقاهي لتزجية الوقت، وفي المساء يذهبون إلى المدارس والمعاهد الخاصة لأداء «واجبهم» المهني بإخلاص وتغان منقطع النظير .. لأن هذه الأخيرة، على عكس الدولة التي تتصرف مع المال العام بمنطق «فلوس اللبن ياكلها زعطوط» لا تدفع رواتب لمن لا يشتغل (دلائل قاطعة على تآكل البنية البشرية لمنظومتنا التعليمية وتهالكها).

- و مازالت الوزارة خائفة، مترددة في تطبيق القانون الذي يلزمها باقتطاع ساعات وأيام الإضراب، كما يحدث في كل البلدان الديمقراطية، التي ننقل منها «كل شيء أعوج!»

- و مازال عدد كبير من المدارس الابتدائية وخاصة في الأحياء الشعبية لا توجد فيه «ريجة التعليم» .. ويمكن لأي واحد منا أن يذهب إلى أبواب هذه المدارس ويسأل «أبناءنا، أكبادنا التي تمشي على الأرض» عن ممارسة بعض المدرسين والمدرسات وليسمع عن «صواني الشاي والمسمن والكيكة» التي يحضرها التلاميذ بالتناوب .. وعن الأقسام التي تظل فارغة من مدرسيها الذين يتجمعون في الممرات من أجل «تقريب الناب» .. وعن الخمسين أو المائة درهم التي يدفعها التلاميذ كل شهر، بدعوى الدروس الإضافية التي لا

تحمل من الدروس إلا الاسم ! .. (يا لها من تصرفات إجرامية محدثة
لدمار شامل في النسيج الاجتماعي!).

- و مازال أي مراقب تربوي يحاول القيام بواجبه على أكمل وجه،
يفاجأ بتكتل الأساتذة ضده، في شكل عرائض احتجاجية، وتجمعات
استنكارية، تتحدث عن «تجاوزات» و «إهانات» لرجال تعليم «يضحون
بالغالي والنفيس» و «يسهرون الليالي من أجل تربية أجيال
المستقبل»!

- و مازال أي شخص «أحمق» مثلي، يجرؤ على الكتابة عن
مسؤولية رجال التعليم في ما آل إليه تعليمنا من إفلاس، يواجه
بسيل من الرسائل أو المكالمات المنتقدة، بل المهاجمة، التي تكاد
تجمع على أن الأمر لا يخلو من مبالغة، وأن الاستثناء لا يمكن أن
يصبح قاعدة، بل إن «اللازمة» التي تتكرر في كل الاتصالات لا ولن
تخرج عن الجملة المعروفة «ما شفتي غير رجال التعليم» و «ما بانو
ليك غير هوما»؟! .. (ينسى هؤلاء أنهم ليسوا كباقي الآخرين، ينسون أو
يتناسون أنهم أصحاب رسالة مقدسة، قبل أن تكون مهمة).

وقد انضاف إلى ذلك - في هذه السنة (أي 2005) - مشاكل
المغادرة الطوعية، التي تحتاج لوحدها إلى ملف خاص (...).

ولأن التعليم في المغرب، كما قلت سابقا (كلام الأستاذ الصحفي)، أصبح
كالماء والهواء، لا طعم له ولا رائحة (أقول: يا ليت الأمر كان كذلك، بل
أقول مستطردا أنه أصبح كالماء الآسن والهواء الملوث، تزكم روائحه
الكريهة الأنفس؛ فلو كان حقا لا طعم له ولا رائحة لكان صحيا، غير

ملوث، ترتوي منه كل مكونات جسد المجتمع المغربي، وتنتعش منه الدورة الدموية للمنظومة التربوية التعليمية)، ولا يساوي شيئا، لأننا استبدلناه بالوساطة والفهلوة (التي تعني بدارجتنا المغربية «التمقليع») والمحسوبة... فقد وجدنا أنفسنا أمام ظواهر غريبة، بدأت بما اكتشفناه في أوراق جل المرشحين المشاركين في مباراة اختيار صحافيين للعمل في الجريدة، الخ. ولكي يدرك القراء فظاعة المستوى الذي وصل إليه تعليمنا، نقدم فيما يلي نماذج مما وجدناه في أوراق المرشحين لاجتياز مباراة اختيار صحافيين للعمل في «صوت الناس»، وهم بالمناسبة، شبان حاصلون على الإجازة فما فوق بميزة (مستحسن وحسن) أي أنهم يمثلون «صفوة» أو «زبدة» الطلبة، في كليات الآداب والحقوق في مختلف أنحاء الوطن..

وهكذا، ففي العدد 8 (الثلاثاء 19 دجنبر 2005) يزيد كاتب المقال على العناوين السابقة "مجازون بميزة يحتاجون إلى دروس لمحاربة الأمية؟ من يتحمل مسؤولية هذا الانهيار: الدولة أم رجال التعليم؟ ثم يورد عنوانا على شكل عمودي مفاده "وهذا هو الدليل":

- **مرشحة حاصلة على الإجازة في الحقوق بميزة مستحسن**
- أبرز كتاب مقالات الرأي في الصحافة العربية: سمية البارودي (!؟)، مصطفى العلوي، فتيحة دانيال، رشيد نيني، جامع كلحسن، علال الفاسي.

- صدام حسين ارتكب خطئا (!؟) فادحا حينما سمح لإسرائيل بزيارة العراق للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في الوقت الذي كانت تسعى فيه لتحديد المناطق المستهدفة من أجل ضربها ومن أجل تنحيته من العرش (!؟).

• مرشح حاصل على الإجازة في الحقوق بميزة

- ينتمي النص إلى جنس الكتابة الصحافية العمودية (!؟) [(يتعلق النص بمقال رأي)]

- أبرز كتاب مقالات الرأي في العالم العربي: محمد حسني ...

- الله خلقنا شعوبا وقبائل لتعارفوا (!؟).

• مرشحة حاصلة على الإجازة في الحقوق بميزة مستحسن

- كان من المستلزم تفادي ذلك والتعامل مع الأمر بحذر (!؟) تام وعدم تعريض مصر لمطاحنات (!؟) كانت في غنى عنها.

- صلاح عيسى إحدى (!؟) الكتاب البارزين على الساحة الدولية مصري الأصل، له عدة آراء (!؟) وأفكار يعبر عنها بنوع من الدقة والوضوح، له عدة توجهات (!؟) سياسية فكرية عرف بها من خلال ترأسه (!؟) أسبوعية «مشاغبات» التي ينشرها في صحيفة «القاهرة» ...

• مرشحة حاصلة على الإجازة في الحقوق بميزة مستحسن

- واقعة حرب أكتوبر 1967 بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر ضد الاحتلال الصهيوني، حيث عمل الرئيس على تحرير ميناء (!؟) سيناء، ثم بعدها حاول تحرير عدة مدن إلا أن خطته باءت بالفشل

فاستطاعت القوات الصهيونية من (!؟) اجتياح العديد من المدن المصرية وراح ضحيتها الكثير من المواطنين (!؟) ...
- تولد معنا منذ (!؟) نعومة أظفارنا (!؟)
- فنحن في بلد تشكل الحرية والديمقراطية من (!؟) ركائزه الأساسية...

- يمكن تحديد جنس الرواية (!؟) بأنها مقالة سياسية (!؟)

[السؤال كان يتعلق بتحديد جنس المقال وهي مقالة رأي]

• **مرشحة حاصلة على شهادة الدروس المعمقة، ومسجلة في الدكتوراه...**

- نهاية نظامه [نظام صدام حسين] كانت محدودة (!؟) بعدما وقعت مؤامرات أدت إلى وقوعه (!؟) ضحية للولايات المتحدة الأمريكية ...
- في السنة الماضية عرف المغرب، كغيره من الدول انتشار بعض التيارات والأفكار والأيدولوجيات المغايرة للدين الإسلامي، التي تناهض (!؟) باليهود وتنددهم (!؟) نتيجة ما نشاهده يوما (!؟) من سقوط ضحايا فلسطينيين على أيديهم. فهذه المسألة الميأومية (!؟) التي أصبحت عندما (!؟) مسألة اعتيادية أوزت (!؟) في قلوبنا مما دفع بنا (!؟) إلى وضع (!؟) اليهود على أنهم قتلة ومجرمون...

- و إذا كان الجميع يندد (!؟) بالهوية العربية ويناضل من أجل العروبة ونشر الدين الإسلامي، نكون مسالمين أمام الآخر، كيفما كانت ديانتة أو عقيدته مادام الدين الإسلامي هو دين تسامح وإيحاء (!؟). فإذا كان هذا هو الواقع الذي يعرفه ويندد (!؟) به الجميع، فقد نجد أو في كثير من الأحيان نصطدم بالاستثناء، الذي قد تسود أمام الجميع

ويصبح هو القاعدة التي نجد أنها تترسخ في بعض عقول المواطنين...

(يا للهول!، يا للمصيبة!، يا للصاعقة!؛ فحتى في أقسام الشهادة الابتدائية، في النصف الأخير من الستينات من القرن الماضي حيث كنت تلميذا، لم توجد صور لمثل هذه الأشكال من الانحطاط اللغوي، وحتى إن وجدت، فلم يحدث أن تخطى حاملوها حاجز الشهادة الابتدائية. ماذا أصابنا حتى تعطلت كل مقومات التفكير السليم عندنا كمجتمع، وكمسؤولين وكرجال تعليم على الخصوص؟ فحتى كسول التعليم الابتدائي في نكتة "عرس في قرية" يبقى أحسن حالا بكثير، بل أروع حالا من طلابنا المجازين، ومن المرشحة المسجلة في الدكتوراه (سنة 2005)، والتي أكاد أجزم، بل أجزم قطعاً، أنها الآن حاصلة على الدكتوراه، نعم على الدكتوراه "بعيد البلا والباس عليها"، و"خمسه وخميس على حسّادها"، وأقسم بالله أنني لست واحدا منهم. قررت أن أجزم قطعاً أن هذه المرشحة هي الآن دكتوراه "قدّ الدنيا"، لأن جهاز المناعة في منظومتنا التربوية والتعليمية قد تم تدميره، بحيث لم يعد هناك وجود لأية حواجز منيعة واقية من تفشي الأمراض والأسقام من طور تعليمي إلى آخر. ولن أسدل الستار على هذا الاستطراد الذي داهمني بعنف وأنا أكتب، لأقول بأن قواعد اللغة العربية، التي أكتب بها هذا التشخيص المطوّل، موروثة عن التعليم الابتدائي لتلك الفترة من تعليمنا، حينما كان المعلم المغربي معلماً حقاً، قولاً وفعلًا، يؤدي رسالته على أحسن حال. ثم، فحتى وإن بدا، لأول وهلة، أنني أتحمّل بقوة على

هذه المرشحة التي لا أعرفها، وغيرها من المرشحين، فالحقيقة هي عكس هذا الانطباع تماما؛ فتحاطلي عليهم يمثل في الحقيقة تحاملا، بل تحميلا لكامل المسؤولية لمن كان من المفترض فيهم أن يعلموهم ويكونوهم على أسس سليمة ومتينة. فهؤلاء هم أبناؤنا، فلذات أكبادنا كما يحلو لنا أن نردد دونما استيعاب لما نقول، جنينا عليهم وعلى أنفسنا حينما تواطننا جميعا على إحداث هذا القدر الكبير من تدمير أجهزة المناعة اللغوية والمعرفية فيهم، تماما كما يفعل فيروس السيدا، الذي يعمل على تدمير أجهزة المناعة في الأجساد التي يدخلها.

• مرشحة حاصلة على الإجازة بميزة

- أسلحة الضمار (!؟) الشامل...

- وكمثال على ذلك من واقعنا المشهود أمريكا الذي (!؟) تتدرب بأي شيء تبرر كل ما نقوم به من احتلال للعراق وممارسات (!؟) غير شرعية باسم الشرعية الدولية لكونها تطمح لتخليص العالم من الإرهاب الذي تدعي أنه فقد (!؟) يوجد بالبلدان العربية، فكل عربي مسلم في نظرها هو مشبه (!؟) فيه بأن يكون إرهابيا...

• مرشحة حاصلة على الإجازة بميزة

- ينتمي النص إلى جنس الجريدة (!؟)

[يتعلق الأمر بمقال رأي لصالح عيسى!]

- من أهم نجوم مقالات الرأي في العالم العربي: طلال الحاج، مصطفى العلوي، محمد المؤذن، سميرة فرار (!؟)

- إن الكلام الذي نشره الكاتب الصحفي في زاويته الأسبوعية (مشاغبات) ما هو إلا رسالة إلى تلك الفئات التي تستند على أغبي التكتيكات ذكاء (!؟)

• مرشحة حاصلة على الإجازة بميزة

- ضرب الكنائس يحقق لها أهداف (!؟) منها التشهير بالمقاومة العراقية.

- كما أن التقسيم (!؟) الأراضي العراقية سيؤدي إلى إنشاء دولة شيعية في الجنوب تدخل في تحالف مع إيران.

- يعتبر الاحتلال الأمريكي للعراق شيء (!؟) ثانوي (!؟) بالمقارنة مع

تكوين وتأسيس دولة دينية و إحياء الخلافة الراشدية (!؟)

- فالأجدر أن نأخذ أسباب (!؟) واقعية بدل أن نعطيهم ذرائع تجعلهم يتدخلون بسرعة أكثر لتحطيم دولنا...

• مرشح حاصل على الإجازة بميزة مستحسن

- سقيفة بني ساعدة احتدم فيها الصراع بين قريش وأصحاب الرسول (ص) من أجل مبايعة أبي بكر (!؟).

- هذا الاتجاه [العلمانية] أصبح مطلب (!؟) لجميع الحقوقيين وأصبح أيضاً خيار (!؟) لجل الأنظمة العربية والإسلامية...

• مرشحة حاصلة على الإجازة في الحقوق بميزة مستحسن

- تعتبر أسلمة السياسة وبالا على السياسة لأنها تخفي أمور (!؟)

لا علاقة لها بالدين. وهنا تختلط الأوراق بين الدين والسياسة، ويصبح

الدين قناع (!؟) يختبأ (!؟) من وراءه (!؟) السياسي لتمرير خطابه

(!؟) وإعطائها (!؟) الشرعية...

- ومن جهة أخرى تشكل أسلمة السياسة وبال (!؟) على صحيح الدين...

- من الوقائع التاريخية التي تؤكد استغلال الدين لأغراض سياسية.
- قتل معاوية لصلعم (!؟) [جاء في النص الأصلي بالحرف الواحد ما يلي: فمعاوية عندما استخدم السيف والخديعة معا وقتل أقرب المقربين إلى الرسول (صلعم) وطارد السابقين إلى الإسلام بينما كان هو ممعن في جاهليته استند في ذلك كله إلى حديث مصنوع...]

- عندما عبرت نوال السعداوي عن رأيها (!؟) بحرية حكم عليها بالتطليق من الزوج ليحرم فرج فودة من حقه في الحياة (!؟).

• مرشح حاصل على الإجازة في الآداب بميزة مستحسن

ما نستشفه من قول رفعت السعيد هو تنبيه أذهاننا إلى خطورة عصر المفاهيم (!؟) التي بإمكانها الجمع بين سجلين، أحدهما ينهض والآخر ينهدم، فالنهوض هو التلاعب بالمفهوم (!؟) عن طريق إخفاء الباطن والتشويش عليه بالظاهر. فأسلمة السياسة لا يمكن حصرها في الجذور المفهومية (!؟) التي تقتصر على الأبعاد الذاتية التي تدعوا (!؟) إلى أسلوب التغيير، بل إنها تشكل وبالا على ذاتها لأنها بتعقد الانتاق [هكذا كتبها وربما كان يقصد: الأنساق، على اعتبار أنه يستظهر نسا أملاه عايه أحد الأساتذة في الكلية التي كان يتابع فيها دراسته] المصاحبة لها، تصبح محط التشكيك بها (السياسة) في نقد وتحليل الأشياء (اقتصاديا، اجتماعيا، شخصا) أي أنها تصبح أداة لاغية (!؟) في المجتمع...

- عندما نتحدث عن الوقائع التاريخية بمجرباتها الزمنية (!؟) للحقب الإسلامية، فإننا نسقط في ذلك التصادم بين ما هو إسلامي محض وبين ما هو مصلحي تدعوا (!؟) ويندد بالصراع (الإرهاب) بمفهومه الجنيني في ذلك الزمن (!؟).

• مرشحة حاصلة على الإجازة في القانون الخاص بميزة مستحسن

من خلال استقراءنا (!؟) لمقتضيات هذا النص، يتضح لنا أن الدكتور رفعت السعيد استخلاص (!؟) ومن خلال وقائع تاريخه إلى أنه من القدم ارتبط الدين بالسياسة وأن هذا الارتباط ليس وليد العصر، فاستخلاص (!؟) في آخره على أن أسلمة السياسة هي بمثابة وبالان (!؟) على الدين، لأنه كل شخص دفعته أطماعه الشخصية وراء السلطة أو العمل السياسي إلا واتخذ لنفسه غطاء لبسه - الدين - حتى يحلل لنفسه ما هو جرم في الأصل...

- من خلال استقراءنا (!؟) لهذه الوقائع نجدها لبست لنفسها حلة الشرعية حتى تجعل من الشخص العادي قابلا لها ومسلما بها من دون نقاشا (!؟) ... أو أي شيء أخرى (!؟) المهم هو الوصول إلى المبتغى والوصول إلى السلطة غير مبالا (!؟) بفضاعة (!؟) العمل المرتكب...

- بل وهو في تساعدا مستمرا (!؟) فما نشاهدوه حاليا في العالم من أفعال إرهابية تتخذ لنفسها حلة عمليات فدائية تنطلق في جوهر (!؟) من الدين...

- فالأول مبنيا (!؟) على الذات والآخر أساسه الجماعة...

• **مرشحة حائزة على الإجازة في القانون الخاص بميزة مستحسن**

- إن أسلمت (!؟) (المقصود أسلمة) السياسة تجعل العمل

السياسي يتخذ مجرى مخالفا لمجره الحقيقي...

- لقد مر العمل السياسي بعدت (!؟) مراحل، بحيث كان العمل

السياسي في جوهره صراع (!؟) تاتج (!؟) عن الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية...

- يتميز بالجرءة (!؟) في التحليل وإعطاء حرية للتعبير في حدودها

القانونية والمناسبة...

• **مرشحة حاصلة على الإجازة في اللغة العربية بميزة مستحسن**

- لقد تحدث د. رفعت السعيد عن مسألة هامة وهي مسألة

أسلمت (!؟) السياسة...

- فمنذ الخلافة (!؟) في سقيفة بني ساعدة بدأت الخلافات.

- والغريب في الأمر أنهم كانوا يقومون بكل أفعالهم المشينة باسم

الإسلام ناسينا (!؟) أن محمد رسولنا (ص) نهانا عن قتل الطفل

وقتل المرأة والشيخ والأعزل، وعن اقتلاع شجرة...

- وقد ذكر الوقائع المتعلقة بانتصار الأمويون (!؟).

- وذلك عن طريق ظهور عدة مجموعة (!؟) تتبنى هذا المنهاج

- صراع الحضارة (!؟)

- والمفكر العربي له عدة كتب والمؤلفات (!؟) اكتسحت العالم

العربي

[مرشحة حاصلة على الإجازة في اللغة العربية بميزة، والمرشح الذي

يلي حاصل على الإجازة في اللسانيات بميزة هو كذلك، فمن أجاز لهما

(ولأمثالهما) حمل مثل هذه الشهادة التي تشهد لهما (ولهم جميعا) بالتمكن وإتقان اللغة العربية (بالنسبة للمرشحة) واللسانيات (بالنسبة للمرشح أسفله). فكلمة إجازة هي مشتقة من أجاز يجيز، أي شهد له بالكفاءة في المستوى المعرفي (وما إلى ذلك من المجالات)، وكذا القدرة على القيام بالمهام المنوطة به بهذا الخصوص، فرخص له وأشّر له وشهد له بالكفاءة، أي أجاز له. فعلى أي أساس، وما هي المقاييس التي تم الاعتماد عليها، بحيث جعلت الأساتذة الجامعيين يجيزون لأمثال هؤلاء، ويشهدون لهم بالكفاءة، وعن جدارة واستحقاق (ميزة مستحسن وحسن)؟ ما هذا الذي حصل ويحصل، حتى تقلب المفاهيم والموازين إلى هذا الحد الخطير، الذي جعلنا، جميعنا كمغاربة، نفنقد لبوصلة التموضع والتوقع، وبخاصة رجال التعليم العالي المعول عليهم في تجلية الأمور للمواطن كلما اختلطت عليه وتشابكت الخيوط، وكلما تضيبت أمام عينيه الآفاق وانسد الأفق.

- **مرشح حاصل على الإجازة في اللسانيات بميزة مستحسن**
- وقد كان أمر (!؟) حكيما في ذاته.
- في خضم الوقائع التي أسردها (!؟) الكاتب
- باللاطافة (!؟) إلى ما أكده الكاتب
- إذا كان الإيمان قول (!؟) باللسان وعمل بالجوارح...
- **مرشحة حاصلة على الإجازة في القانون العام بميزة مستحسن**
- قد خلف ورائه (!؟) خلافات ومشاكل..
- الحكم (!؟) في زمام الأمور

- فقد تم وجود (!؟) ما يقارب ستمائة ألف حديث لا يصح منها إلى
- (!؟) ثمانية ألف (!؟) ومعظمها مكرر ..
- لكن قتله اتخذ منحى سياسي (!؟)
- جعلوا من أمر الخلافة رأيا دينيا ثم أمر (!؟) دينيا واجب تنفيذه ..
- أنها مدخلا (!؟) للإرهاب
- **مرشحة حاصلة على الإجازة في القانون العام بميزة مستحسن**
- لأنها حشرت في النصوص والمفاهيم الدينية نصوص (!؟)
- مدسوسة
- مجموعة من الوقائع التاريخية التي تؤكد أطرحته (!؟) المشار إليها...
- هؤلاء المتصارعون قد تخللوا (!؟) عن تعاليم الرسول.
- **مرشحة حاصلة على الإجازة في القانون الخاص بميزة مستحسن**
- إن أسلمة السياسة وبالا حقيقيا (!؟) على السياسة
- لإعطاء تبريرا (!؟) مقنعا (!؟) ومقبولا (!؟) يسيطر على أصحاب
- العقول الضعيفة ومريضة (!؟)
- ضد التقسيم الغير ديمقراطي لسلطة (!؟) وتركيزها في يد المهاجرين...
- في هذه المرحلة بذات (!؟)
- لما تولى علي الخلافة ودليل (!؟) هو هذا النزاع بين المهاجرين والأنصار...
- عند انتصار الأمويين (!؟)

- عصر العباسيين (!؟)
- حتى تأخذ السياسة مسارها الطيعي باعتبارها (!؟) صراع (!؟) اجتماعي اقتصادي شخصي حسب الكاتب (!؟)
- يعتبر هذا الرأي سديد (!؟) مدام (!؟) يحافظ على الإسلام.
- قرأت لكتاب معروفين على صعيد (!؟) الوطني.
- مقالة صحافية من بين خصائصه (!؟) عدم إعطاء الصحفي لرأيه بل يكتفي بسرد لمواقف وآراء الكاتب دون تدخله (!؟) ومن مميزات هذا الجنس الصحفي أيضا أنه يكتب في أعمدة (!؟)
- إن حجيات أو الحج (!؟) في الإسلام تنقسم إلى أدلة نقلية وأخرى عقلية..
- وإما بالسنة إن أقرتها أو بينت أدعائها (!؟)
- لدرجة أن صحابي (!؟) خرج ونادى بين الناس...
- وأتساءل (!؟) لماذا في فترة إمارة أبي سفيان (!؟) كثرت الأحاديث التي كذبت على الرسول (ص).. رغم أن الرسول (ص) قال: «من كذب على متعمدا فل يتبوأ مقعده من النار»، وذلك لتبرير ما فعله أو يفعله أبي (!؟) سفيان، لأهل المدينة، لدرجة أن حتى الشعراء لم يسلموا منه إذا (!؟) قد نفاهم عندما يكون شعره (!؟) منافي (!؟) لسياسته، حتى العباسيين (!؟) فعلوا ذلك.
- **مرشحة حاصلة على الإجازة في اللغة العربية بميزة مستحسن**
- إذا كان العمل السياسي في جوهره صراع (!؟) اجتماعي (!؟) اقتصادي (!؟) أي صراع (!؟) على السلطة...
- تميز بترجمة الحلال حرام (!؟) والحرام حلال (!؟)

- إذ اتخذ المنافقين (!؟) الدين والمصحف والأحاديث المصنوعة من طرفهم كأدوات في صراع أساسي سياسي مبررين كل شيء بالإسلام..

- حرب العباسيين (!؟) تميزت بسيطرت (!؟) الموالي الفرس

- إذ الجاهلية والقبلية (!؟) كانوا يبررون كل شيء بالإسلام

• **مرشح حاصل على الإجازة في القانون الخاص بميزة مستحسن**

- وذلك ما جعل متبنوا (!؟) هذه الفكرة إلى إضفاء الطابع الديني على الخلافات والخصومات.

- لكنهم بالغرابة (!؟) يتحدثون عن الإسلام، أي إضفاء زيا سياسيا (!؟) على المواقف والتعاليم الدينية..

- من أبرز كتاب مقالات الرأي في الصحافة العربية: عبد الله بن المقفع (!؟) وصاحب كتاب في ضلال (!؟) القرآن ثم عبد الله العروي وعلي عبد الرزاق.

- فالرسول (ص) كان يبعث رسوله إلى قيادين (!؟) الشعوب ليحاورهم،...

- نجعل من الدين ذريعة لتبرير مواقفنا وأفعالنا التي قد تكون شادة ومضرة (!؟) بالإنسان والإنسانية.

• **مرشحة حاصلة على الإجازة في القانون العام بميزة مستحسن**

- هذه الممارسات ليست إلا ستار (!؟) ديني (!؟) يحجب شكلها الحقيقي..

- لكنها في الحقيقة تشكل وبالا على السياسة وخطرا مقذع (!؟) يهدد الأمن السياسي..

- كان مقتله حلال (!؟) عند البعض..
- يدنس صورة الدين ويجعلها ملطخ (!؟) ويلبس أفكاره السودوية (!؟)
- في الحقيقة الدكتور رفعت السعيد كان أطروحته جد صاحب (!؟)
- **مرشحة حاصلة على الإجازة في اللغة العربية بميزة مستحسن**
- هذا التأسلم السياسي يخفي وراءه ستار (!؟) من الصراع نحو أهداف سياسية..
- لأن المتورطون (!؟) في هذه المسرحية
- لأن المنافقون والمستبدون (!؟) يجعلون من الدين أداة لتبرير وسائلهم..
- وبذلك تم حشر أحاديث مصنوعة في الأحاديث النبوية والمفاهيم الدين (!؟) وتم تغيير مفاهيم بعض الأحاديث لصالح استعبادهم.
- **مرشح حاصل على الإجازة في القانون الخاص بميزة مستحسن**
- إعطاء الكاتب وجهة نظره في الأقوال المسردة (!؟)
- التركيز على عنصر جوهري في النص ألى (!؟) وهو سلمة (!؟) السياسة (كما في النص).
- إن المتأسلمون (!؟) يفرضون علينا رأيهم دون غيره.
- **مرشح حاصل على الإجازة في القانون العام بميزة مستحسن**
- الخلاف الذي وقع وعرفته سقيفة بن ساعدة حول الخلافة، أي من سيتأسسها بعد وفاة الرسول (ص) إذ نشب الصراع بين الطوائف وبين الوزراء والأمراء (!؟) حول اقتسام السلطة ..
- الشيء الذي جعل تسود (!؟) الصراعات على هذا، هذا أدى إلى مقتل عثمان ...

- فكيف المسلم يقتل أخوه (!؟) مسلم (!؟)
- **مرشح حاصل على الإجازة في القانون الخاص بميزة مستحسن**
- اعتبر الدكتور رفعت السعيد أن أسلمت (!؟) السياسة شكلت وبال (!؟) على السياسة نفسها، على اعتبار أن أسلمت (!؟) هذه الأخيرة لطحها (!؟) وضعها..
- وهم في ذلك يوهمون (!؟) المسلمين بأنهم يمثلون للدين وأحكامه.
- اعتبر البعض مقتله حلال (!؟)
- الذين حاربو (!؟) إلى جانب الرسول في معركة بدر
- سيرجع يملئ (!؟) الدنيا عدلا.
- وحجج مستقات (!؟) من التراث العربي...
- الذين يتبنون فكر (!؟) نسقي (!؟) علمي (!؟).
- **مرشح حاصل على الإجازة في القانون العام بميزة مستحسن**
- فقد كان الصراع صراعا عربيا إلا (!؟) أن أتى العباسيون حيث جاء العنف المتأسلم...
- وبذلك بدأ العباسيين (!؟) في صناعة الأحاديث لتبرير دور (!؟)
- الصراع الشهير الذي دار بين عثمان ومعاوية (!؟)
- لأن الدين والسياسة شيئين متلازمين (!؟)
- **مرشح حاصل على الإجازة في القانون الخاص بميزة مستحسن**
- يرجى (!؟) صاحب الموقف عملية تفجير الكنائس في العراق إلى فضائل داخلية.

- ولن يكن (!؟) هدفاً أمريكياً وراءه غزوه (!؟)
- مرشح حاصل على الإجازة في القانون الخاص بميزة مستحسن
- وقد تأتى لها ذلك مستفيداً (!!!؟) من خطأ في التقدير والتكتيك...
- كانت حليف (!؟) خليجي (!؟) لإسرائيل ...
- إن سياسة التصعيد لم تجدي (!؟) شيئاً..
- وقد تبين لها فداحة الخطأ بعد التطبيعي (!؟)
- أبرز نجوم كتاب مقالات الرأي عبد الباري عنطوان (!؟) عبد الهادي بنجرة (!؟)

ما الذي يمكن استنتاجه من مقتطفات هذه الأجوبة؟

إنه لأمر غريب مريب هذا الذي يحصل بين جدران المدرجات بالجامعة؛ ما الذي حصل حتى أصبحنا نرى تعليمنا الجامعي العتيد يسلم لخريجيه شهادات في الرداءة والأمية بميزات مميزة، بدله في الجودة والكفاءة. سأتوقف عند هذا الحد من المعطيات المنقولة عن جريدة "صوت الناس" لسنة 2005، فلقد استرسلت طويلاً، عن قصد، في سرد هذا القدر من الشهادات الدامغة. هذه الشهادات المطولة تمثل بنكا من المعطيات القيمة، من الدلائل المادية القاطعة الدامغة، الشاهدة على انهيار منظومتنا التربوية والتعليمية انهياراً مدوياً فظيلاً. ومما يمكن التوقف عنده لأول وهلة، بعد الاطلاع على هذه الشهادات الحية، أن هؤلاء المجازين مجازاً، لم يغيروا لغة التعلم من العربية إلى الفرنسية عند ولوج التعليم الجامعي، ويا لها

من شهادة مدوية، تبطل إبطالا تاما ما يتم ترديده، دونما تمحيص، من أن تغيير لغة التعلم من العربية إلى الفرنسية، عند ولوج التعليم الجامعي، هو أصل المشكل، أي أنه هو من تسبب في تردي المستوى اللغوي والمعرفي لخريجي الجامعة. فقد دوت صفارة هذه الشهادة الحَكم، وأخرجت البطاقة الحمراء، معلنة عن إعادة كرة الإفلاس التكوين اللغوي، والمنظومة التعليمية تبعا لذلك، إلى أقسام أطوار التعليم ما قبل الجامعي، خاصة التعليم الابتدائي، بعدما تم الإلقاء بها كلية في مدرجات الجامعات. لكن، في المقابل، فحتى وإن تمت إعادة كرة الإفلاس اللغوي إلى الميدان الذي يجب أن تلعب فيه، فلم ولن تتم تبرئة مدرجات الجامعة من تواطئها الضمني وإسهامها الكبير، بل ومسؤوليتها العظمى، في العمل على تفشي الإفلاس اللغوي (والمعرفي تبعا لذلك) ليستكمل دورة الرداءة، فيعيد إنتاج نفسه ليصبح خارجا عن السيطرة، مستعصيا تماما عن العلاج. في المقابل، أعيد قول ما قلته من قبل، بخصوص تغيير لغة التعلم من العربية إلى الفرنسية عند ولوج التعليم العالي، من أنه غير مقبول منهجيا وأخلاقيا وأدبيا وسياسيا؛ فإما تعريبا شاملا وإما الاستمرار في التدريس بالفرنسية، كما كان عليه الحال من قبل، في انتظار أن نستفيق من سباتنا العميق ونعمل على تحديد وجهتنا. فليست اللغة العربية قاصرة على مسaire العلوم والبحث العلمي، فالقصور كله هو من جانبنا، بحيث لم نعر الأمر ما

يستحق من الاهتمام، فنعمل على خلق معاهد متطورة للبحث العلمي مختصة في صناعة المصطلح¹، قبل الإقدام على التعريب. فلقد أسس أجدادنا، باللغة العربية، لجميع العلوم المتداولة (فيزياء، رياضيات، كيمياء، علوم طبيعية، طب وصيدلة، هندسة، الخ)، وكذا الآلاف من الاختراعات والاكتشافات التي تم السطو عليها من الغرب [للتعرف على حقيقة الأمور، يرجى الاطلاع على "يوتوب" (www.YouTube.com)، والبحث في "خانة البحث" المخصصة لذلك (Rechercher)، عبر إدخال: - أولا "علم الإسلام الدفين" للتعرف على ما بثته القناة الألمانية الرسمية بخصوص الاكتشافات العلمية للعلماء المسلمين؛ - ثانيا "1001 inventions"، للتعرف على ما اطلع عليه الانجليز، خلال شهر فبراير ومارس 2010، من اكتشافات علمية رائدة على أيدي العلماء المسلمين غيرت وجه العالم، بحيث تم تغيير مسمى القرون الوسطى من "عصر الظلمات"، المتداول عندهم في الغرب، إلى "العصر الذهبي" للحضارة البشرية].

لقد سلط الأستاذ الصحفي، كاتب المقال، الضوء عن قرب، على ما آلت إليه الأمور في بيئة التعليم ما قبل الجامعي من تسبب شامل وانفلات تربوي وتعليمي خطير على كل المستويات، وهو الأمر الذي تطرقنا له بالتفصيل في كتاباتنا السابقة²؛ أما فيما عدى عنوان المقال الناطق

¹ - انظر كتاب "التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعاطب: صرخة مغربي"

² - انظر نفس المرجع، وكذا كتاب "التعليم بين الكفايات والإدماج، من كرة القدم إلى نظرية داروين"

بمسؤولية رجال التعليم العالي، فلقد توقف صاحبنا عند عتبة التعليم الجامعي، بحيث لم يتخطاها، متحاشيا الخوض في ما يعرفه هذا الطور التعليمي من اختلالات عميقة هو كذلك. نعم، يكفي ما أورده الأستاذ الصحفي من شهادات حية ناطقة بما هو عليه حال المستوى اللغوي والمعرفي للطلبة المجازين من تردد وانحطاط، لتثبت تهمة إسهام التعليم العالي بفعالية في تثبيت معالم إفلاس منظومتنا التربوية والتعليمية.

فهؤلاء الطلبة، الذين تم الاستشهاد بمقتطفات من أجوبتهم، لم يغيروا لغة التعلم من العربية إلى الفرنسية، عندما انتقلوا من أطوار التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي، إلى طور التعليم الجامعي، فماذا حدث إذن؟ لقد تبين بكل جلاء أنه تم تضییع تكوينهم اللغوي في المهده، عند ما أسميه طور "التعويم" الأولي (بدل) التعليم، وطور التعليم الابتدائي، ثم توالى التضييع اللغوي والمعرفي خلال أطوار التعليم الثانوي بشقيه الإعدادي والتأهيلي، بالرغم من الإدمان على كل الوصفات البيداغوجية، التي لم يكن لها من مفعول سوى تجميل الواجهة، للتغطية على التصدعات العميقة التي أضعفت صرح منظومتنا التربوية والتعليمية إلى حد كبير. فلماذا لم تسهم الدردشات البيداغوجية (كما أسميها) في نوادي الأكل المستمر (كما يطلق عليها)، التي تم التعويل عليها، في التصدي للإفلاس اللغوي والمعرفي للتلاميذ؟ نعم، لقد تبين بالدليل الملموس إفلاس الاختيار الساذج في التعاطي مع الاضطراب الشديد لأحوال منظومتنا التربوية والتعليمية، والذي ركز كل التدخلات على هذا النهج المسكن للأوجاع في أحسن

الأحوال، وهو الأمر الذي أضاع على المغرب كثيرا من الوقت وكثيرا من الإمكانات المادية التي تم تبذيرها عبر توظيفها في غير محلها وخارج إطارها، وهذا الأمر هو الذي يصح ويحق النظر إليه على أنه منهك للخزينة العمومية للدولة.

أوردت الكثير من مقتطفات الإجابات لمرشحين حاصلين على دبلوم الإجازة فما فوق، من كليات الحقوق والآداب، من كافة جامعات المغرب، والتي أفجعت هذا الأستاذ الصحفي وأفرعته، وهو ما جعله يبدأ إصدار جريدته بنشر مقتطفات منها، تحت أحد العناوين المثيرة والمستفزة "مجازون بميزة يحتاجون إلى دروس لمحاربة الأمية؟ من يتحمل مسؤولية هذا الانهيار، الدولة أم رجال التعليم؟"

نعم، إنه لسؤال وجيه جدا؛ نعم، من يتحمل مسؤولية هذا الانهيار المدي لمنظومتنا التربوية والتعليمية المتجلى في انهيار المستوى اللغوي (والمعرفي تبعا لذلك) الفظيع لخريجي جامعاتنا، أهي الدولة أم رجال التعليم؟ سؤال وجيه يتطلب جوابا وجيها، شافيا من كلا الطرفين؛ وفي انتظار الجواب الذي قد يأتي وقد لا يأتي من كلاهما، فسأتحسس الإجابة عن السؤال من بنك المعطيات المتوفرة والتي تراكمت مع مرور الزمن، فتكفلت بتعرية ما كان مستورا، وهي معطيات غنية عن كل تعليق عند من يحسن القراءة الأبجدية المؤهلة لقراءة الأحداث والوقائع قراءة سليمة.

فإذا كانت مسؤولية رجال التعليم المباشرة ثابتة وبادية للعيان، بدءا من طور التعليم الابتدائي، بل من تعليم الروض [أو ما أسميته "التعويم"

الأولي]، ووصولاً إلى طور التعليم العالي الجامعي، فإن مسؤولية الدولة تبقى قائمة، على كل المستويات. فكفى بها مسؤولية أن تصبح الدولة تنتظر إلى نظام تربيتها وتعليمها (العمومي) على أنه هو المسؤول عن الإلقاء بآلاف العاطلين في الشارع، وأنه منهك لميزانياتها. فالدولة، من خلال أجهزة ومصالح الوزارة الوصية عن التربية والتعليم، وكذا الوزارات ذات الصلة، تعد المسؤولة عن تأمين بيئة تربوية سليمة، ذات تربة خصبة ومناخ تعليمي صحي جيد، من حيث الموارد البشرية (بكل أطيافها وأصنافها) ذات الكفاءة المهنية والتربوية والتعليمية العالية المطلوبة، والبرامج المعقولة والمناهج السليمة، وكذا البنيات التحتية الملائمة اللازمة. فمتى تم الإخلال بمكونات هذه البيئة، بعضها أو كلها، فستتقر التربة ويصبح المناخ التربوي والتعليمي ملوثاً، وهو ما سيتسبب قطعاً في إصابة المنظومة التربوية والتعليمية بشتى أنواع التقرحات، وكل أصناف الأنفلونزا المعدية الخطيرة، المستعصية على العلاج.

مسؤولية أستاذ التعليم العالي فيما يحدث

لا بد من قول الحقيقة حتى ولو كانت مرة (من المراجعة)، حتى ولو أغضبت من تعود على إخفاء رأسه في الرمل لكي لا يسمع ولا يرى ما يدور حوله؛ وهنا سأعيد قول ما كتبتة من قبل، بشيء من التصرف والتفكير:

"علينا أن نعلم أن العمل على كشف حقيقة أمر ما، أو واقع ما، ثم العمل على مواجهة تبعاتها بكل مسؤولية وإيجابية، هما السبيلان الوحيدان، الأوحدان، المفضيان للعلاج الناجع. ومن المعلوم أن مرارة العلاج قد لا تكون أقل مرارة عن الحقيقة نفسها، فهي تشبه في مضاعفاتها العلاج الكيميائي، أو ما يسمى "الشيميويطيرابي" (chimiothérapie) لمن تكونت بجسده أورام خبيثة قاتلة. إنه علاج لا يكاد يستسيغه المريض، نظرا للمضاعفات الجانبية المتعددة الأوجه المصاحبة له، والشاقة على النفس والبدن؛ لكن ما دام خطر الأورام السرطانية الخبيثة على حياة المريض يقيني، لا يعتريه أي شك، فإن مرارة العلاج ومشقته ومضاعفاته تهون، بل يبذل من أجلها الجهد والمال بسخاء.

فحينما يتعلق الأمر بما يؤدي الذات، ذات الفرد كفرد، أو ذات المجتمع، فلا يعد العمل على كشف الحقيقة وتعريضها من باب الفضول واقتحام المحظور، بل يعد وقفة نقدية جريئة، مطلوبة، بل لا بديل عنها. فأنا لست بـ"المازوشي" (masochiste)، كما يقول علماء النفس، لست ممن يتحاملون على ذواتهم وذات مجتمعهم ليؤذوها؛ فأنا مغربي قح كما يقال، أفتخر بمغربيّتي وبحضارتي وثقافتني الأصلية الأصيلة، ثقافة الأكابر، ثقافة العظماء، ثقافة الأشاوس، لا ثقافة الأراذل المتشاكسين المشاكسين. فإن كان فيما سأورده فيما يلي لوم وعتاب، وفي بعد الأحيان، غلظة وما يشبه التشهير، فلكي أنفذ إلى الأعماق فأعمل على هز الوجدان هزا عنيفا، كفيلا بأن يوقظه ليرى المشاهد والصور على حقيقتها. ومتى اهتز الوجدان من

هول وقع الواقع والوقائع، فسنكون قد استيقظنا من سباتنا العميق، لنبدأ المسير في الاتجاه الصحيح. فكما هو معروف عند الباحثين في ميادين العلوم، فإن التوفيق في طرح إشكالية ما، يعد في حد ذاته نصف الحل المطلوب المطلوب لحل مشكلة ما.

ومن خلال هذه الوقفة النقدية الصريحة بخصوص ما تعرفه منظومتنا التربوية والتعليمية من اختلالات ومعاطب ومهالك، فالأمل كل الأمل أن أتمكن من النفاذ إلى أعماق كل مغربي، وكل من يتقاسم تحمل أعباء إصلاح هذه المنظومة التي تمثل القلب النابض للمجتمع، كل من موقعه، فأعمل على تحريك الحبال الحساسة فيها، وأضرب على الأوتار الأصيلة المتناغمة التي خفت وتلاشت رناتها من فرط الإهمال، واستعمال أوتار دخيلة رديئة. كل الأمل أن تتحرك في أعماق المغربي أوتار ثقافة الكد والجد والاجتهاد والندية والمبادرة والشجاعة والاستقامة والشهامة والمروءة والإقدام، فنوقظ فيه المقومات الحضارية والعلمية والاجتماعية الخالدة التي لا تتطلب إلا إزالة ما علاها من أغبرة حتى تستعيد سطوعها من جديد، فتضيء الطريق المظلم، وترزع الثقة في النفوس المهزومة، وتوقظ شعلة الأمل في العقول الشاردة التي شردت بالأجساد والأفكار والأفعال بعيدا، إلى مستنقعات متعفنة آسنة، تفوح روائح كريهة.

بداية أقول، أن الأستاذ الجامعي لم يعر أي انتباه وأي اهتمام لما يعانيه التكوين بالتعليم ما قبل الجامعي من علل واختلالات، علما بأن سلبياتها المتفاقمة لا تتجلى، ولا تتجلي إلا عند التعليم العالي والجامعي، بحيث تبدو وكأنها من نتاجه. فهذه السلبية وما واكبها من تصرفات غير مسؤولة،

عفوية في كثير من الأحيان، وبسبق الإصرار والترصد في أحيان أخرى، هي التي شكلت المدخل الذي تم من خلاله الهجوم على التعليم العالي العمومي، وعلى الجامعة المغربية لتقويض صرحها وتحميلها كل إخفاقات المنظومة التربوية والتعليمية، مع العلم، كما سبق أن قلت، أن جذور هذا الإخفاق ضاربة في تربة الأطوار التعليمية ما قبل الجامعية، وخصوصا في تربة "التعويم" الأولي والتعليم الابتدائي الملوثة إلى الحد الذي أصبحت معه غير قابلة لإنبات إلا ما هو رديء أو فاسد.

فعلى أستاذ التعليم العالي والجامعي، أن يعلم أنه ليس في مأمن من اضطراب أحوال أطوار التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، وكذا "التعويم" الأولي والتعليم الابتدائي، بل على العكس من ذلك تماما، فالتعليم العالي هو من يواجه الآثار المدمرة للأمواج العاتية التي يثيرها هذا الاضطراب الشديد، والتي لا تنكسر إلا على أبواب المدرجات (amphithéâtres) بالجامعة، لتبدو حينئذ جليلة للعيان، تماما كما يحصل للأمواج البحر العاتية التي لا تنكسر إلا عند الاقتراب من الشواطئ والسواحل الصخرية. نعم، يمكن تشبيه أطوار التعليم ما قبل الجامعي ببحر مترامي الأطراف، بمحيط اهتز قعره (أي المكون اللغوي، عند طور "التعويم" الأولي والتعليم الابتدائي) اهتزازا عنيفا (درجة عالية على سلم "سلامة المعارف" لقياس درجة الاختلالات المعرفية)، وهو ما أدى إلى تكوّن أمواج عاتية (تسونامي) من الاضطرابات والاختلالات اللغوية، وكذا المعرفية. هذه الاضطرابات والاختلالات، تضخمت مع مرور

الوقت، ومن خلال التنقل عبر أطوار التعليم الثانوي الإعدادي ثم التأهيلي، بحيث لم تظهر آثارها الجارفة والمدمرة على المنظومة التربوية والتعليمية للبلاد إلا عند بلوغها أوصار الجامعة وارتطامها بجدران المدرجات عند طور التعليم العالي.

فالانحطاط والتراجع التصاعدي للمستوى المعرفي للطلبة مع مرور الزمن، سنة بعد سنة، ومن إصلاح لإصلاح، ألقى بظلال من الشك والريبة على التكوين بالتعليم العالي، وبالخصوص التعليم الجامعي، بحيث أصبح متهما بإنتاج انعدام الكفاءة، وبالتسبب في إتمام دورة الرداءة وتعبيد مساراتها، بدل العمل على كسرها. وهكذا، فقد أصبح من الطبيعي أن يعمم الناس الحكم على أن التعليم الجامعي لا يخرج إلا العاطلين، حملة دبلومات لا يحسنون حتى كتابة بضع جمل سليمة، ولو من أخطاء النحو والصرف. نعم، هذه هي الحقيقة، وهذا ما هو متداول بين الناس؛ وعليه، فإذا كان في جانب من هذا القول الحق، فلا بد من تقصي الحقيقة في الجانب الآخر. فجانبا الحق في هذا القول هو أن مسؤولية أستاذ التعليم العالي، الجامعي على الخصوص، تبدو مباشرة، لكن في واقع الأمر، فإن مسؤوليته تنحصر في كونه عمل على احتضان الموروث السلبي لأطوار التعليم السابقة، وعمل على تمكينه من إتمام سيره في مسار لم يكن ليقطعه ويتابع مسيره فيه لو لم تختل ضوابط الأمور في منظومتنا التربوية التعليمية، وتضطرب أحوالها إلى الحد الذي نعرف. فقد كان من المفترض، بل ومن المفروض على رجل التعليم العالي، أن يعمل على إيقاف كل من تبين أنه لا يستطيع

مسايرة التكوين عند بداية المسار الجامعي، عند أول حاجز، من أجل العمل على وقف تفشي مسلسل الرداءة واللاكفاءة، وحتى لا تكتمل الدورة فتصبح قابلة لإعادة إنتاج نفسها. ومما يجب توضيحه بخصوص احتضان الموروث السلبي لأطوار التعليم السابقة من طرف الأستاذ الجامعي، أنه تجلّى على مستويين: - التخفيض المستمر من القيمة الأكاديمية للشهادات؛ - دروس "الدعم المنزلية" المقرزة، وشتى أصناف الابتزاز الغير اللائقة.

التخفيض المستمر من القيمة الأكاديمية للشهادات

فيما يتعلق بالمستوى الأول من احتضان الموروث السلبي، فقد دخل في الأعراف الجامعية منذ زمن غير قريب؛ بحيث تجسد في تبني نهج النزول المستمر والخفض من مستوى الحواجز (القيمة الأكاديمية للشهادات)، ليتمكن مفتقد المؤهلات اللغوية والمعرفية من القفز عليها واجتيازها بسهولة، بحيث تتلاءم مع انعدام مؤهلات هذا الذي تبين أنه لازال بعد "يحبو"، أي يقوم ويسقط (فهو لا يحسن السير رغم النجاح بمعدلات نقط خيالية في الباكلوريا، يا حسرتاه). وهل من حسرة أكبر وأعظم من أن يُرى الناجح المنجّح في الباكلوريا بميزة مستحسن، حسن، وحسن جداً، وهو لا يحسن فعل أي شيء، حتى ما هو من باب الأبجديات اللغوية؟ نعم، لقد انتقل الموروث السلبي لأطوار التعليم السابقة، إلى التعليم العالي والجامعي بأحقية معدلات نقط، أقل ما يقال عنها، أنها خضعت لعملية

تنشيط مكثف وممنهج (dopage systématique) من طرف من كان مفروضا فيهم تعليمهم أن التنشيط محرم حتى في ميدان اللعب، في عالم الرياضة. فلقد قدم الموروث السلبي لأطوار التعليم ما قبل الجامعي وهو يمشي منتصب القامة، منتفخ العضلات، لكن ما أن زال فعل التنشيط وتأثيره حتى لم تعد رجلاه قادرة على حمله. نعم، هذه هي الصورة الكاركتورية للحالة الصحية لتعليمنا ما قبل الجامعي، والذي خضعت النتائج فيه للكثير من المنشطات (التصرفات المحظورة قانونيا وأخلاقيا)، حتى انتفخت بشكل كبير جعلته يبدو وكأنه قوي، سليم البنية، متين الصرح، لكنه في حقيقة الأمر متهالك ومنخر القوى، لا يحسن حتى الوقوف على رجليه متى حرم من الاستمرار في التعاطي للمنشطات. إن المنهجية التي اتبعها الكثير من رجال المنظومة التربوية والتعليمية أشبه ما تكون بعملية تدمير بطيء وفعال لجهاز المناعة في ذات المجتمع المغربي، تماما كما يفعل فيروس "السيدا" الذي يعمل على تدمير جهاز المناعة في الأجساد التي يتسرب إليها، لتصبح معرضة لكل الأمراض، ومختربة من كل المكروبات والفيروسات المهلكة.

ومن المؤسف جدا، بل من المؤلم، أن يعمل أستاذ التعليم العالي (عموما)، في سياق احتضانه للموروث السلبي لأطوار التعليم السابقة، على الاستمرار في إمداده بكل أنواع المنشطات حتى لا تتخر قواه، فيتمكن من متابعة السير المغشوش بنفس الهيئة المنتفخة والخطي التي أقبل بها، لكن ما أن يتخرج ويلج عالم الشغل (ميدان التباري الحقيقي)، وبعدما يتلاشى

تأثير المنشطات، حتى ينهار ويسقط على الأرض. نعم، لقد تعامل الكثير من أساتذة التعليم العالي الجامعي مع واقع رديء شاذ بواقعية عاطفية، لا يمكن تبريرها، ولا تقبلها بأي حال من الأحوال، فعملوا من حيث يدرون (وهذه مصيبة) أو من حيث لا يدرون (وهي مصيبة أكبر) على ترسيخه وزيادة تأزمه، فكانت النتيجة ما هو شائع من أن التعليم العالي، الجامعي على الخصوص، يخرج حملة شواهد جامعية لا يحسنون الكتابة، أو كما سماهم الأستاذ الصحفي (جريدة صوت الناس) «مجازون بميزة يحتاجون إلى دروس لمحاربة الأمية؟ من يتحمل مسؤولية هذا الانهيار، الدولة أم رجال التعليم؟».

إنه تساؤل لا بد أن يكون وقعه كالصاعقة على أدمغة جميع المغاربة، إن كان لازال في أدمغتنا وضمائرنا وميض من الحياة، وعلى أدمغة رجال التعليم العالي الجامعي على الخصوص؛ أليس هذا الصحفي الأستاذ بمحق في تساؤله؟ أليست مسؤولية رجل التعليم العالي بادية للعيان والتهمة ثابتة، لأول وهلة؟ كم هم المغاربة الذين يعلمون أن التعليم العالي يمثل فقط تلك المحطة التي تتجلى عندها، بشكل جد مضخم، كل مساوئ أطوار التعليم السابقة؟ وكم هم الذين يعرفون الحقيقة التي مفادها أن المستوى اللغوي لخريجي التعليم العالي، الذي بلغ حدا خطيرا من التدهور، لا علاقة له البتة بأسلاك طور هذا التعليم، بل تضرب جذوره في تربة أطوار "التعليم" الأولي والتعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) التي تم إفسادها عبر الإخلال العميق بمكوناتها وتوازنها.

ومما يثير الدهشة والاستغراب أن تتم برمجة حصص لتعلم اللغات في كليات العلوم، خلال السنة الأولى من التعليم الجامعي (الجذع المشترك) لمواجهة التدني الخطير في المستوى اللغوي لمن ولجوا التعليم الجامعي. فيا لها من مفارقة غريبة، ومن مقاربة عجيبة (إذا ظهر العجب فلأنه تم غض الطرف عن الأسباب)؛ فمن باب اليقين أن مثل هذه التدابير الترفيعية لن تغير من الواقع اللغوي الرديء شيئاً يذكر، بل على العكس، فإنها ستزيد من تأزم الوضع وترديه نظراً لتقزيم الحيز الزمني المخصص للتكوين المعرفي للطلبة (الذي هم في أمس الحاجة له)، عبر إغراقهم بمواد ليست من صميم مهمة التعليم الجامعي بتاتاً، تماماً كما حدث مع التعليم الأساسي. نعم، فلقد تم تعويم تعلم اللغة في التعليم الابتدائي عبر إغراقه بتدريس مواد علمية وغيرها لا محل لها من الإعراب البيداغوجي والتربوي، وها نحن نقالب المعادلة، من جديد، في طور التعليم الجامعي؛ فيا للعجب ويا للمصيبة، فيا للحمق ويا للهلوسة! ما هذا القلب الفظيع للمفاهيم التربوية والموازين البيداغوجية!.

الطالب الذي يلج ميدان التربية والتعليم بعد تخرجه من الجامعة، يجد نفسه في كثير من الأحيان متجاوزاً في معارفه، متجاوز حتى فيما هو مطالب بتدريسه¹، فما بالك بما سيكون عليه الحال مع مرور الزمن الذي يتكفل بتآكلها، خاصة في غياب التأسيس لإعادة التكوين البناء والتكوين المستمر

¹ - انظر كتاب "التعليم بين الكفايات والإدماج، من كرة القدم إلى نظرية داروين"

الفعال؟ فكما هو معلوم، فإن مهمة تعلم اللغة تقع على عاتق معلم التعليم الابتدائي، بحيث تشبه العملية في هذا العمر النقش على الحجر. فكلما تم النقش بطريقة سليمة وبحرفية، يصبح من السهل فيما بعد تعلم المعارف وتنبيتها عبر أطوار التعليم اللاحقة، أما فيما عدا هذه المنهجية الصائبة، فيعد "ترقاعا" لن يفيد في شيء؟ فما هو مطلوب منا جميعا هو أن نعمل على إعادة الروح لتعلم اللغة في طورها الأساسي، بدل الاستمرار في اللعب خارج الميدان. فعلى من لم يقتنع بما أورثه من قبل، وبما أقول، إلا أن يلقي نظرة ولو خاطفة على مقتطفات الأجوبة أعلاه، لطلبة مجازين بميزة مميزة، مختصين في دراسة اللغة العربية، ليقنع أن الأمر لم يعد ينفع معه "الترقاع" ولا "الف والدوران" كما يقول إخواننا المصريون. فما علينا إلا أن نعمل، ومن دون إضاعة للوقت، على إعادة دوران عقارب ساعة منظومتنا التربوية والتعليمية من اليسار إلى اليمين، بدءا من ساعة الصفر؛ بدءا من تحويل "التعويم" الأولي إلى تعليم أولي حقيقي وإعادة روح تعلم اللغة لطور التعليم الابتدائي الذي تم طمس هويته تحت وطأة تضخم معرفي، نوعي وكمي، هائل.

طبعاً، يتحمل أستاذ التعليم العالي مسؤولية احتضان مساوئ أطوار التعليم السابقة والتعامل معها كواقع يفرض نفسه، لا كواقع يجب التصدي له والعمل على تغييره. فبدل أن يعمل الأستاذ الباحث (الذي يجب أن يؤهله موقعه ونظامه الأساسي ومهامه كباحث لتقصي الحقائق في كل الميادين، والعمل على اقتراح الحلول الناجعة لها) على المحافظة على القيمة العلمية

للسواهد الجامعية في مستواها الأكاديمي المتميز المعهود، فقد عمل على إخضاعها للواقع التعليمي المتردي وربطها بسياقه وجعلها تابعة له، لا فاضحة له. نعم، لأساتذة التعليم العالي حجتهم فيما يقومون به، وهي حجة مفادها أنهم لو أخذوا حتى المعطى اللغوي بعين الاعتبار في تقييمهم للمستوى المعرفي للطلاب، لما نجح منهم إلا النذر القليل. هاته حجتنا، وهي حجة واهية، غير مقنعة، بل وغير مشرّفة، فهي تفقد الأستاذ الجامعي مكانته الطبيعية في المنظومة التربوية والتعليمية وفي المجتمع، بحيث تمس بمصداقيته وبمصادقية التعليم العالي، الجامعي على الخصوص.

هل يتصور أن يعمل من يسكنون الطوابق العليا لعمارة ما، على تثبيت أركان بيوتهم التي أصابتها التصدعات وهم يعلمون أن المسؤولين على تثبيت أسس العمارة وقاعدتها وأعمدتها يعملون على إضعافها؟ إنه منهج ونهج غير معقول، مقلوب تماما. هذا الوضع يمكن إجماله في حديث نبوي شريف، يقول فيه: «مثل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، وكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا (أي في الأسفل) خرقاً ولم نؤذ من فوقنا. فإذا تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً». مثل الذين بأعلى السفينة في حالنا، القائمين على حدود التعليم هم الذين بالطور العلوي للتعليم، رجال التعليم العالي، فعليهم ألا يتركوا

الموجودين في الأطوار السفلية لمنظومتنا التربوية والتعليمية يقومون بما يهددون به غرق السفينة (المجتمع) بمن فيها.

فلقد أصبح الأساتذة الجامعيون كثيرا ما يرددون في مداولاتهم، بعد اجتياز الاختبارات، أن الطالب الفلاني "فاهم" لما هو مطلوب منه، إلا أن التعبير يخونه حين يكتب أو يتكلم (l'étudiant X a compris ce qu'on demande)
يا له من منطق لا منطقي، ويا له من اختبار، تختبر من خلاله نيات الطلبة بدل مستوياتهم اللغوية والمعرفية! فيا له من تقييم! لا بد له من تقويم سليم؛ أهي العاطفة أم العاطبة؟! إنه منطق النهج الواقعي اللامسؤول للكثير منا، رجال التعليم العالي، والذي أدى في نهاية المطاف إلى تحميلنا تبعات كل إخفاقات أطوار التعليم السابقة واللاحقة. فإذا كان الطالب لا يحسن التعبير عما يريد قوله، لا كتابة ولا شفاهة، فكيف أمكن الجزم بأنه "فاهم" لما هو مطلوب منه؟ ثم، ما الذي يمكن أن يرجى من هذا الصنف من الطلبة "الأميين" المقنعين (طبعاً ليست المسؤولية مسؤوليته، فنحن من أعطبناهم وضعنا تكوينهم)، وما الذي يمكنهم القيام به عند تخرجهم كحاملين لشواهد جامعية تم الإجهاز على قيمتها الأكاديمية من طرف من سلموها لهم، بحيث أصبحت عبارة عن مسميات أطلال، لا قيمة لها، ولا جدوى منها؟ فمن المعلوم بداهة، ومن رحم التجارب، أن العضو المريض الذي قد يتسبب في هلاك الجسد، والذي لا يرجى شفاؤه، يتم بتره حتى لا يستشري خطره؛ فما الذي جعل الأستاذ الجامعي ينصاع، بل يختار هذا النهج المخالف لكل

الأعراف التربوية والتعليمية السليمة، حتى أصبحنا ننتع بأننا نحن من نهدد صرح المنظومة التربوية والتعليمية بالانهيار؟ هل بعد الاطلاع على مقتطفات الأجوبة المحبطة لطلبة مجازين بميزة، يبقى لأستاذ التعليم العالي من سبيل للتملص من الجواب عن التساؤل المخرج: "مجازون بميزة يحتاجون إلى دروس لمحاربة الأمية؟ من يتحمل مسؤولية هذا الانهيار، الدولة أم رجال التعليم؟" فهل من الفطنة أن لا يخطر ببالنا كأستاذة باحثين طرح هذا التساؤل على أنفسنا، قبل أن يطرح علينا من غيرنا، لنجد أنفسنا مخرجين، مطالبين بالإجابة عليه؟ ألا يعدّ احتضان الموروث السلبي لأطوار التعليم ما قبل الجامعي من طرف أساتذة التعليم العالي تصرفا غير مبرر، بل غير مفهوم وغير مسؤول؛ تصرف ألحق بالغ الضرر بدور الجامعة المغربية ومكانتها كمنارة في المجتمع، بل بسمعة الأستاذ الباحث ومهمته كسائق لقاطرة التقدم الاجتماعي، عبر استعمال الطاقة التي يؤمنها التقدم العلمي والتكنولوجي للبلاد الذي يبقى مرهونا بمدى انخراطه الفعلي في العمل على تأمينه بكل الوسائل المشروعة؟

تحامل الأستاذ الصحفي، بل حمل بقوة مبررة - بقوة العارف لخبايا الأمور كأستاذ سابق في التعليم الثانوي التأهيلي - على رجال التعليم ما قبل الجامعي، بحيث حملهم المسؤولية على تدني المستوى اللغوي (العربية على الخصوص) لطلاب كليات الآداب والحقوق. إلا أن السؤال الذي لازال مطروحا، والذي يتطلب إجابة شافية كافية هو، كيف تمكن تلامذة بهذا المستوى اللغوي الرديء جدا من أن يصبحوا طلبة حاملين لدبلوم

الإجازة، وبميزة مستحسن وحسن؟ كان من الممكن أن لا يتقشى خطر التلاميذ "الأميين" لو تم إيقافهم عند حاجز الباكلوريا (العنيد العنيد، لكن أيام زمان واحسرتاه!) بحيث لم يتخطوه؛ أما وقد تخطوه بكل سهولة وبمميزات مميزة (معدلات نقط جد مرتفعة)، فقد كان من المفروض في رجال التعليم العالي أن يعيدوا الأمور إلى نصابها، والمياه إلى مجاريها، والكرة إلى الملعب، بحيث يتم إيقاف هؤلاء المتسللين عند أول حاجز جامعي. فلو أننا قمنا بما كان يجب أن نقوم به، لقدّمنا خدمة جليلة للمجتمع بالعمل على إعادة ضبط دوران عقارب ساعة المنظومة التربوية والتعليمية للبلاد التي أصبحت تدور في الاتجاه المعاكس منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وازدادت سرعة دورانها التراجعي مع مرور الزمن.

ماذا كان إحساس رجال التعليم العالي بكليات الحقوق والآداب (كمثال حي فقط، وإلا فالأمور ليست أحسن حالا في الكليات الأخرى) بهذا البلد الأمين الغني بخيراته الطبيعية (والذي نعمل على "تفقيره" وتخريبه بتصرفاتنا المشينة والغير مسؤولة) وردود أفعالهم، حينما قرؤوا ما تم نشره فيما قبل، في جريدة صوت الناس، وماذا سيكون وهم يقرؤون بعض المقتطفات من أجوبة لطلبة مجازين، هم من أشروا لهم بالنجاح، وبميزة مستحسن وحسن (حتى وإن كان مستواهم اللغوي ليس من صنعهم)؟ هل من وكزة ضمير؟ هل من إحساس بالذنب؟ وهل من وجل، كأدنى حد من لوم النفس؟ هل من عزم على الجلوس إلى الأرض للتفكير مليا في أنجع

الطرق لتقييم وتقويم مهمة الأستاذ الجامعي، فيما يتعلق بواجبه نحو نفسه، ونحو مجتمعه، عبر إعادة الاعتبار للجامعة التي أصبحت عرضة للتهجم، وكذا الهجوم من طرف من يسرهم أن ينظروا إلى التعليم على أنه منهك لخزينة الدولة. هل بالإجهاز على منظومتها التربوية والتعليمية، والنيل من جامعاتها تقدمت الأمم المتقدمة؟ هل بالإجهاز على منظومتنا التربوية والتعليمية وجامعاتنا سنعمل على إنعاش وإغناء خزينة الدولة؟ أظن أنه حينما يبلغ بنا الأمر حد فقدان القدرة على تأمين تعليم أبنائنا قراءة وكتابة الحروف الهجائية (بالعربية وبغيرها من اللغات) بطريقة سليمة، فسيكون من الصعب علينا معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء إنهاك خزينة الدولة.

طرحنا السؤال على أساتذة التعليم العالي بكليات الحقوق والآداب (وهنا لا بد من التأكيد على عدم تعميم الحكم على كافة الأساتذة الجامعيين، فهناك الكثيرون ممن يقومون بواجبهم كما هو مفروض فيهم وهم يتألمون على ما آلت إليه الأمور في جامعاتنا)، لكن هذا لا يعني أن الأمور بالكليات الأخرى [خاصة منها كليات العلوم والمدارس العليا للأساتذة (التي تم تدمير البنية البشرية فيها بسبب الحصار الذي ضرب على الأساتذة الباحثين بها منذ التسعينات من القرن الماضي)] هي أحسن حالا؛ فلقد عمت الاختلالات، وليس الأمر على وزن مقولة "إذا عمت هانت"، بل على العكس من ذلك تماما، إذ، في واقع حالنا نقول "إذا عمت هانت". وكما يقال "إذا ظهر السبب بطل العجب"؛ فإذا كان المستوى اللغوي

للطلبة الذين لم يغيروا لغة التعلم من العربية (خلال التعليم ما قبل الجامعي) إلى الفرنسية (خلال التعليم الجامعي)، بل من هم متخصصون في اللغة العربية، رديء جداً، فكيف سيكون الحال مع غيرهم، مع الذين حدث لهم هذا التغيير في لغة التعلم؟ إنها الرداءة بكل المقاييس، إنها الانتكاسة. قلت، ولازلت أصبح وأصرخ بأعلى صوتي، أن منظومتنا التربوية والتعليمية مريضة، لكنها أكثر مرضاً في طورها الابتدائي (لن أتكلّم عن طور تعليم أولي لا هوية له كما سبق أن قلت)، حيث ضيعت أسس التربية السليمة لفدات أكبادنا، بالموازاة مع تضييع تعلم اللغة، آلية التواصل والتفاهم التي أفرزت طلبة أميين بما في الكلمة من معنى (كيف لتلامذة لم يتعلموا كيف يكتبون ويتكلمون أن يقطعوا كل الأشواط ليتخرجوا وهم حاملين لشهادة الإجازة، وحتى لشهادات أعلى).

أقبح أوجه احتضان الموروث السلبي في الجامعة

حظرت، قبل بضع سنين¹، من أن يصل الأمر بـ"أخطبوت" ما يسمى بدروس الدعم (دعم جيوب منعدي الضمير قبل كل شيء)، هذا الجذام المعدي المهلك، بالدوس على كل المحظورات وتخطيها، ليحط الرحال في الفضاء الجامعي، فتعم البلوى كل أطوار التعليم، من الابتدائي إلى العالي.

¹ - انظر كتاب "التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعاطب: صرخة مغربي"

حظرت من قبل، من باب التخوف فقط، لأن كل الإراhasات كانت تؤشر على ذلك؛ أما وقد تحوّل التخوف ليصبح حقيقة متداولة بين المواطنين، بحيث بدأت طلائع هذا "الوباء" القاتل تلوث الفضاء الجامعي وبيئته، فإن الأمر أصبح خطيرا جدا، أخطر من تفشي خطر الطاعون المبيد في العصور الغابرة. فلقد سبق أن تخلّى الكثير من رجال التعليم ما قبل الجامعي عن القيام بمهامهم المشروعة والواجبة عليهم (مقابل الراتب الذي يتقاضونه من المال العام، من مال المجتمع الذي حمّلهم مسؤولية تدريس أبنائهم) داخل المؤسسات التعليمية "العمومية"، ليخلقوا لأنفسهم، خارج هذه المؤسسات، مهام دروس الدعم التي تحولت في جوهرها من دعم معارف التلاميذ "الضعفاء" (المتعثرين، بل المعطوبين)، إلى دعم جيوب من باعوا ضمائرهم نتيجة تبلد أفكارهم وعقولهم. وأذكر هنا بأن هذا النوع من التصرفات اللاأخلاقية هو ما عمل على تعريضه، كذلك، الأستاذ الصحفي في جريدة صوت الناس (انظر أعلاه)، العارف بخبايا ما يدور في المؤسسات التعليمية ما قبل الجامعية من مبيقات.

أحدث هذا الإخلال العميق (المتعدد الأوجه والمسارات) بمهام رجال التعليم ما قبل الجامعي اهتزازات عنيفة، أدت إلى تكوّن تصدعات عميقة، مضرّة إلى حد بعيد بصرح المنظومة التعليمية للبلاد، خاصة على مستوى الطابق الثالث (طور التعليم العالي والجامعي). ثم إن هذه التصدعات ازدادت اتساعا وعمقا بسبب المواقف والتصرفات الغير مفهومة للكثير من المسؤولين المحليين والجهويين (الأكاديمية والنيابة) عن المنظومة

التعليمية، بحيث يقال للمدرس المشتكي من تكدر الأقسام بالتلاميذ وما يحدثه ذلك من فوضى داخل الأقسام وما إلى ذلك من الاختلالات المخلة، أن دوره ينحصر فقط في حراسة القسم. نعم، ينحصر دور رجل التعليم في الحراسة فقط، لكن حتى من دون الصلاحيات المخولة للحارس، ليصبح المربي في آخر المطاف متفرجا على ما يحدث أمامه في القسم من انفلات تربوي يندى له الجبين. كما أن الأمور ازدادت سوءا بسبب التوصيات والقرارات المثيرة للجدل التي تبناها المسؤولون التربويون بالوزارة الوصية، على شكل شعارات من قبيل: "محاربة الهدر المدرسي" و"مدرسة النجاح" و"تكافؤ الفرص"، الخ. هذه الشعارات تمت ترجمتها عمليا وميدانيا إلى معادلة مخلة بكل أسس التربية السليمة وأدبيات المنظومة التربوية والتعليمية وأخلاقياتها، من قبيل "تكافؤ الفرص في الهدر المدرسي داخل الأقسام، عبر تأمين النجاح للجميع"؛ فهذه المعادلة ستزيد قطعا من وطأة الأمية التعليمية إلى حد مخيف، يهدد أمن البلاد المعرفي وكذا الأمن الاجتماعي والوطني والحضاري. إن تفريخ حملة دبلومات أميين مقنعين، مفتقدين لأدنى الكفاءات اللغوية والمعرفية والعلمية التي تؤهلهم للاندماج في ميادين الشغل والإنتاج، سيحول البلاد حتما إلى أوراش من صنف أوراش "الإنعاش الوطني" الشهيرة لسنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والتي كانت في واقع الأمر عبارة عن أنعاش للإنعاش الوطني. نعم، فقد كان الذين يعملون بهذه الأوراش يبدون في حركاتهم وتحركاتهم كالنماذج الأولى للإنسان الآلي، الذي كان يتحرك

ببطء شديد، وقد يسقط ولا يقوم. هذا الصنف من خريجي الجامعات، الذين تواطأ الجميع (مدرسون ومسؤولون بكل أصنافهم) على تعويدهم على النجاحات الكاذبة منذ نعومة أظافرهم، وبميزات مميزة، يجدون أنفسهم مفتقدين لبوصلة التموّج والتموضع السليمين داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي بكل مكوناته، وغير قادرين على التفاعل الإيجابي والاندماج في عالم الشغل. فلقد اعتادوا على الرضاة والإكثار من استعمال المنشطات، لأنه لم يتم فطمهم وتعليمهم كيف يعتمدون على أنفسهم (فشلت التربية الوطنية فشلا مدويا في تأدية رسالتها) حتى يصبحوا مؤهلين لرد الجميل لوطنهم بتحمل مسؤولياتهم عن جدارة، والقيام بمهامهم على أحسن وجه. فمن المفترض في التربية الوطنية أن تحب الوطن لأبنائه بالعمل على تحبيب المؤسسات التعليمية والعاملين بها لهم، وإلا فإننا سنجنى على أنفسنا بتكوين أجيال من الناقمين على هذه المؤسسات وعلى المجتمع تبعاً لذلك، بحيث يعملون على رد القبّيح بأقبح منه فيصبح الأمن الاجتماعي والوطني في مهب الريح.

نعم، في مثل هذه البيئة الملوثة الموبوءة تم تكوين أجيال من التلاميذ، وهم الذين أصبحوا فيما بعد طلبة مجازين بميزة مستحسن وحسن، من أمثال الذين أوردت مقتطفات من أجوبتهم أعلاه، نقلا عن جريدة "صوت الناس" الصادرة في أواخر سنة 2005. ولقد ازدادت الأمور قطعاً سوءاً منذ ذلك الوقت، حيث تبين جلياً أننا كأستاذة جامعيين لم نقوم بدورنا المفروض والمفترض، في الإسهام الفعال في تقييم وتقويم الأوضاع التربوية

والتعليمية. فمن غير المعقول أن يبقى رجال التعليم الجامعي الذين هم علماء البلاد، ينظرون، منتظرين من يطلب منهم القيام بما كان يجب عليهم أن يقوموا به بكل تلقائية، من باب المسؤولية التي تؤهلهم لتحملها طبيعة الشهادات الأكاديمية ومهامهم كباحثين، كيفما كانت الظروف الاجتماعية والسياسية وغيرها. وكما سبق أن قلت، سابقا، وكذلك من خلال هذا الإصدار، فقد كان على الأساتذة الجامعيين أن يوقفوا التلاميذ الذين ثبت تعاطيهم للمنشطات، والذين تبين عدم قدرتهم على الاستمرار في السير من دون الاستمرار في تعاطيها. نعم، فبدل أن نعمل كأساتذة جامعيين على التصدي لهذا الانفلات التربوي والأخلاقي الخطير، في ميدان بحوية التربية والتعليم، فقد حدث ما لم يكن في الحسبان، حيث بدأنا نسمع عن اكتشاف أولى طلائع فيروس "دروس" الدعم المهلكة، الذي اخترق جهاز مناعة الحرم الجامعية، التي لم تكن نقبل، في أيام زمان، بأن تطأها حتى أذية الحرس الجامعي، حيث كنا نعتبر ذلك انتهاكا خطيرا لهذه الحرمة.

منظومتنا التعليمية في حالة مرضية متقدمة، والجامعة المغربية قد تبين مع مرور الوقت بجلاء أنها ليست أحسن حالا من أطوار التعليم ما قبل الجامعي، ولن تكون كذلك مادامت حالة هذه الأطوار متردية؛ فكل أطوار التعليم مترابطة فيما بينها ارتباط المستوى اللغوي للطلاب الجامعي بطور التعليم الابتدائي. انطلاقا من هذه الجدلية التي تمثل نقطة الانطلاق للقيام بأول خطوة صحيحة على طريق إيجاد العلاج الناجع، فما علينا إلا أن نتوقف لنقف عند ما يتم ترديده على ألسنة الجميع من إشاعات، وعلى ما

يردده الطلبة بالذات، الذين يمثلون أنجع وأخطر المنابر الإعلامية الوطنية بخصوص ما قد يشهده حرم الفضاء الجامعي من تجاوزات وانتهاكات. فحتى إن كان ما يردد من سلبيات وتجاوزات من باب الإشاعة فقط، فكما يقال "لا دخان من دون نار"؛ فعلينا إذن أن نأخذ كأستاذة باحثين، كـ"علماء" البلاد! على محمل الجد ما يقال ويتداول، ونرتب أولوياتنا تدخلاتنا وتصرفاتنا على ضوء ما يقال ويثبت حدوثه. والذي دفعني إلى أخذ ما يقال على محمل الجد في هذا الوقت بالذات، هو ما أصبحت تتعرض له الجامعة المغربية والتعليم العالي العمومي والبحث العلمي من مخاطر في الوقت الراهن وفي المستقبل، خاصة من طرف من يتربصون بها وبالتعليم العمومي عامة السبل، وهو الأمر الذي دفع بالنقابة الوطنية للتعليم العالي إلى تنظيم إضرابين متقاربين (يومي 15 و 16/12/2010، ثم أيام 18 و 19 و 20/1/2011) لدق ناقوس الخطر في مواجهة هذه المخاطر.

وهنا سأسلح بمقولة الحكمة العربية التي مفادها أن قول الحقيقة يعد فضيلة، لأنها تمثل أول خطوة صحيحة على طريق إيجاد العلاج (الإصلاح) الناجع والفعال لأوجاع قلب مجتمعنا النابض، المتمثل في منظومته التربوية والتعليمية. وبداية أقول ما يقوله المثل الشعبي الدارجي "اللي ضربتو يدو ما يبكي"، وما يقوله مثل آخر "اللي عقدها بيديه يحلها بسنيه" [أي من عقد عقدة مستحكمة لم يتمكن من حلها بيديه (اللتين عقدتها)، فما عليه إلا أن يستعمل أسنانه لمحاولة فسخها]، فعلينا إذن أن

نجلس إلى الأرض ونستمع مليا لما يقال، لنعمل على تكوين الصورة بكل أبعادها وزواياها وألوانها حتى تبدو لنا الأمور على حقيقتها. ومتى تبينت لنا الحقيقة جلية بكل أبعادها وتجلياتها، ولا أظن مبدئيا، أن في الأمر ما يعجز بالنسبة لنا كأساتذة باحثين، فعلينا استخلاص العبر التي تمكننا من القيام بما يجب القيام به للبدء في تطهير البيئة الجامعية ومناخها مما يشوبها من ملوثات مهلكة. فلا أحد يمكنه أن يقوم بما يجب علينا القيام به لإعادة الاعتبار لجامعتنا، ولمنظومتنا التربوية والتعليمية، تبعا لذلك، خدمة لبلدنا ولمجتمعنا.

لنبدأ بالتوقف عند حقيقة ما تم نشره على صفحات جريدة "صوت الناس" من شهادات بالغة الأهمية، وبالغة الخطورة، على ما آلت إليه الأمور داخل كليتنا، وعلى مستوى منظومتنا التربوية والتعليمية، وداخل مجتمعنا تبعا لذلك. فهذه الشهادات تفيد، وتبين أن هناك عقدة كبيرة مستحكمة العقد، عملنا جميعا على عقدها بأيدينا، انطلاقا من طور التعليم الابتدائي [بل انطلاقا من طور ما أسميه التعويم (بدل التعليم) الأولي]، وصولا إلى طور التعليم العالي الجامعي؛ عقدة أحكم عقدها رجال التعليم بكل أصنافهم ومستوياتهم بطريقة من الطرق من جهة، والمسؤولون عن المنظومة التربوية والتعليمية للبلاد بكل ألوانهم وطواقمهم من جهة أخرى. فإذا كانت مسؤولية المسؤولين عن انهيار المنظومة التربوية والتعليمية يقر بها الجميع، فإن مسؤولية رجال التعليم (بكل أصنافهم) تبقى غير واضحة المعالم، بحيث ينظر إليها على أنها ليست إلا وجها من أوجه تجليات

الانهيار الذي تسبب فيه المسؤولون بما يقومون به من إصلاحات معطبة وقرارات مرتجلة. لكن بعد تفحص الأمور بموضوعية وتجرد (التقصي بمنهجية علمية سليمة مجردة)، تبدو مسؤولية رجال التعليم، في حدود مهامهم المنوطة بهم وميادين تدخلهم، جلية للعيان، خاصة عند رجال التعليم العالي، الأساتذة الباحثين، علماء البلاد الذين أركز عليهم في هذا الكتاب. نعم، لن أتوقف هنا عند مسؤولية رجال التعليم ما قبل الجامعي، فلقد تطرقت لهذا الموضوع بما فيه الكفاية فيما قبل¹؛ فدروب مسؤولياتهم المتشعبة ثابتة (مع التأكيد على أنه لا مكان للتعميم في ما أقول)، يقر بها الجميع داخل المجتمع. أما فيما يتعلق بمسؤولية رجال التعليم العالي، فلم يسبق لي أن أحطتها بما يكفي من الأضواء الكاشفة فيما سبق أن أخذته على نفسي من واجب تقصي الأسباب الحقيقية التي أضعفت صرح منظومتنا التربوية والتعليمية إلى حد التهديد بالانهيار الشامل؛ فلقد سبق أن تطرقت لبعض المشاهد القصيرة وبعض الصور المتناثرة هنا وهناك²، وقد حان الوقت لإعطاء هذا الموضوع ما يستحق من الاهتمام والتركيز، من باب تشخيص الاختلالات والعلل.

وبداية أقول، ليس من المفترض في رجال التعليم الجامعي أن لا تكون لهم أية مسؤولية مباشرة في تدني المنظومة التعليمية فحسب، بل من

¹ - انظر كتاب "التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعاطب: صرخة مغربي" وكتاب "التعليم بين الكفاية والإدماج، من كرة القدم إلى نظرية داروين".

² - انظر كتاب "التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعاطب: صرخة مغربي"، وكتاب "آليات صناعة التخلف، وقفة صريحة مع الذات".

المفروض فيهم أن يقفوا بالمرصاد لكل الاختلالات التربوية والتعليمية كلما تحسّسوا حدوثها في أي طور من الأطوار التعليمية ما قبل الجامعية. فليس من الصعب على الأستاذ الباحث، "العالم"، أن يتقن حقيقة تدهور المستوى اللغوي للطلبة مثلاً، وأين يكمن الخل، ليعمل من موقعه "المتميز" على تشخيصه تشخيصاً علمياً سليماً، وعلى اقتراح الحلول العملية الناجعة، ثم يعمل على الدفع بكل المسؤولين (المباشرين وغير مباشرين) وكل الفعاليات والفرق البرلمانية والأحزاب، وما إلى ذلك، للقيام بما يجب للتصدي للخلل المشخص بكل وضوح، وهكذا دواليك.

نعم، كان من المفترض!، وكان من المفروض!، لكن الأمور لم تأخذ هذا المنحى، بحيث لم يسلم التعليم الجامعي بدوره من نوعية الاختلالات التي تعرفها أطوار التعليم الثانوي والابتدائي، وإن بكيفية أقل حدة نسبياً. لنعد لقراءة وتفحص مقتطفات الأجوبة، بالعربية، لطلبة مجازين بميزة مستحسن وحسن، وكذا من هم في طور تهيئ الأطلوحة لنيل شهادة الدكتوراه (انظر أعلاه)، لتقصي الحقائق الدامغة التي تمكننا، جميعاً، من تكوين صورة واضحة، ثلاثية الأبعاد، بخصوص مكان الاختلالات ونوعيتها ومسبباتها، ومدى مسؤولية رجال التعليم العالي في كل هذا.

الحقائق الدامغة

- الحقيقة الأولى، تتمثل في أن مقتطفات الأجوبة هي لطلبة مجازين، خريجي كليتي الآداب والحقوق، ومن كل الجامعات المغربية (كما هو موثق في المصدر المنقول عنه)؛

- الحقيقة الثانية، هي أن هؤلاء الطلبة المجازين لم يدرسوا في الجامعة إلا باللغة العربية التي يفترض فيهم أنهم تعلموها خلال طور التعليم الابتدائي وباقي أطوار التعليم ما قبل الجامعي؛

- الحقيقة الثالثة، هي أن العاهة اللغوية المعطوبة (وقد تكون مميتة) تم تكونها خلال طور التعليم الابتدائي (وطور "التعويم الأولي، فيما قبل)، لتستمر في التجدر والنمو عبر أطوار التعليم المتلاحقة، حتى في أحضان طور التعليم الجامعي، لتفرز نوع الطلبة المجازين المدونة أجوبتهم أعلاه؛

- الحقيقة الرابعة، هي أن مقتطفات الأجوبة تكشف بالدليل القاطع أن تدني مستوى الطلبة المجازين يتجلى بوضوح تام على المستوى اللغوي أولاً، ثم المستوى المعرفي ثانياً؛ فافتقاد التلاميذ والطلبة للغة التعلم (آلية التواصل)، يفقدهم بكل تأكيد القدرة على الفهم واستيعاب ما يتعلمون من معارف وعلوم، من طور تعليمي إلى آخر؛

- الحقيقة الخامسة، هي أن الاختبارات وعملية التنقيط والإعلان عن النتائج (تقييم المستوى اللغوي والمعرفي للتلاميذ والطلبة) لم يعد لها أي محل من الإعراب التربوي والبيداغوجي والتعليمي، ولم تعد لها أية قيمة أكاديمية، بحيث لم تعد للنجاح بميزة من الميزات أية معنى، بل لم يعد للنجاح نفسه أي مذاق وأية مصداقية؛

- الحقيقة السادسة، هي أن المسؤولية الغير المباشرة لرجال التعليم العالي في تدني المستوى اللغوي للطلبة، تحولت في نهاية الأمر إلى مسؤولية مباشرة، ما دامت ثابتة بالدليل، ومؤشر عليها بميزة من الميزات المميزة؛ أما المسؤولية المباشرة لرجال التعليم ما قبل الجامعي فلم تعد كذلك، فقد سقطت بالنقد، كما تنص على ذلك القوانين التي يتم تفصيلها على القياس لتبييض غش الغشاشين وسرقة السارقين وتبرئة ساحتهم؛

- الحقيقة السابعة، هي أنه لم يعد هناك أي حاجز لوقف تفشي التلوثات اللغوية، والمعرفية تبعاً لذلك، عبر أطوار التعليم المتلاحقة؛ فقد تخطت حاجز الإجازة لتحط الرحال على مستوى "شهادة الدروس المعمقة"، وتضع الرجل على آخر درج موصل إلى القمة، موصل لنيل شهادة الدكتوراه العتيقة.

أين تكمن مسؤولية رجال التعليم الجامعي؟

تنبيه:

قبل كل شيء، أقول أنني أعرف أن توضيح البديهيات من المفضحات، ولكن لا بد من الزيادة في توضيح معنى كلمة "أجاز" الأستاذ لطالبه (تلميذه) كما هو معروف منذ قديم، قدم حضارتنا العريقة. كان الطالب المتعلم، في ميدان من ميادين المعرفة أو العلوم، يواظب على التعلم على يد أستاذه (أو أيدي أساتذته)، ويستमित في ذلك ويجتهد. ومتى ثيقن الأستاذ

(أو الأساتذة) أنه أصبح متمكنا، بما في الكلمة من معنى من نواصي المعارف والعلوم التي تعلمها، هنا فقط يقرر الأستاذ المؤطر (أو يقررون) أن يجيز هذا الطالب (أي يمنحه الإجازة)، أي يشهد له بالأهلية والكفاءة فيما تعلمه من معارف وعلوم. فالإجازة هنا، تعني شهادة الأستاذ المؤطر (أو الأساتذة المؤطرين) للطالب بالكفاءة التي تؤهله للقيام بمهامه على أحسن وجه، وتركيبته عند كل من يريد الاستفادة من مؤهلاته في ميدان تخصصه.

كان هذا في غابر الأزمان، أيام زمان؛ أما نحن، في عصر التقدم العلمي والتكنولوجي للأمم التي أرادت أن تتقدم عبر الاستثمار الرباح في منظومتها التربوية والتعليمية، فقد التبست علينا الأمور إلى الحد الذي جعلنا، كأساتذة جامعيين، لا نفرق بين الإجازة كشهادة نشهد لحاملها بالأهلية والكفاءة، وبين الإجازة كورقة نسلمها لمن يريد أن يحصل على وظيفة يتعيش منها (إجازة لتأمين وظيفة معيشية). تطلعنا محدودة، فمن أراد أن يتقدم فليتقدم، أما نحن، فقد حسنا أمرنا وعزما على أن لا نراوح أماكننا وأن لا نتزحزح عنها؛ ف"اللي زربتو ماتوا"، "خليوا اولادنا ياكلوا طرف ديال الخبز ويعيشوا حياتهم"، وما إلى ذلك من الأقوال والعبارات التي هي من صميم آليات صناعة التخلف والانحطاط.

لنعد إلى خرفاننا، كما يقول المثل الفرنسي؛ وفي البداية سأتوقف عند محطتي كلية الحقوق وكلية الآداب التي تخرج منها الطلبة حاملون لدبلوم الإجازة، وما فوق، المنشورة مقتطفات من إجاباتهم على صفحات جريدة

"صوت الناس". فحتى إن كان لهاتين الكليتين بعض الخصوصيات من حيث نوعية التكوينات، فإن الخصوصية التي تستحق التوقف عندها بإمعان، هي أن الطلبة في هاتين الكليتين استمروا في تلقي تعليمهم باللغة العربية التي تعلموها وتعلموا بها خلال الأطوار التعليمية السابقة؛ فهل من تعليق؟ هل من دلالة؟ نعم، إنه معطى قيم جدا وثمانين، يظهر بكل جلاء الوهم المتداول على الألسن عند جميع مكونات المجتمع من دون تمحيص، والذي تحول إلى حقيقة، مفادها أن تغيير لغة التعلم من العربية إلى الفرنسية عند ولوج طور التعليم الجامعي هو السبب في تدني مستويات التكوين عند الطلبة. ولقد عملت فيما قبل¹ على توضيح هذا الأمر اعتمادا على معطيات من محطة الستينات والسبعينات من صيرورة منظومتنا التربوية والتعليمية (دليل تاريخي، من القرن الماضي). فلقد سبق أن كتبت: "أين يكمن الخلل فيما يخص الجانب اللغوي؟ هل يكمن في تغيير لغة التعلم من العربية إلى الفرنسية بعد الانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي؟ للإجابة على هذا السؤال فقد سبق أن أوضحنا "أعلاه" أن ثلاث (3) سنوات من تعلم الفرنسية بالتعليم الابتدائي (على أيدي معلمين مغاربة) خلال الستينات من القرن الماضي كانت كافية للتأهل لمتابعة ومسايرة التكوين الذي كان يقوم به الأساتذة الفرنسيون في طور التعليم الإعدادي (في بداية السبعينات). فكيف إذن لمن داوم على تعلم الفرنسية لمدة أكثر من

¹ - انظر كتاب "التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعاطب: صرخة مغربي"

عشر(10) سنوات (مع العلم بأن عدد ساعات تعلمها، خلال التعليم الثانوي التأهيلي مثلا، هو 7 ساعات في الأسبوع) أن يشكل له متابعة التعلم بالفرنسية ما بعد الباكلوريا أي عائق، علما بأنه قد تعلم المصطلحات العلمية بهذه اللغة خلال دراسته بالعربية؟ حينما علم أحد المسؤولين الفرنسيون عن التعليم بعدد ساعات الفرنسية المدرسة في التعليم الثانوي التأهيلي، لم يكذب صدق ما يسمعه عن تدهور المستوى اللغوي (الفرنسية) للتلاميذ والطلبة (وهل حال العربية أحسن؟). أين يكمن الخلل إذن؟ للإجابة عن هذا السؤال المحير علينا أن نعلم أن كل فروع التعليم ما بعد الأساسي (أعلى الشجرة) ترتوي من جذور هذا الأخير، وترتبط به كلها ارتباطا عضويا وجدليا. ولقد سبق أن أوضحنا أن المهمة الأساسية للتعليم الابتدائي تكمن في تعلم الأسس اللغوية السليمة التي تمثل آلية التواصل والتفاعل والتفاهم. فمتى شاب هذا الأساس خلل ما، اضطربت حال الفروع كلها وتعددت المهام بوتيرة تصاعدية تصاعد مراحل (أطوار) التعليم المتتالية. كما تجدر الإشارة إلى أن طور التعليم الأساسي (الابتدائي على الخصوص) يعد الأمثل لتعلم القواعد السليمة للغات ونقشها في الذهن، أما فيما بعد، فيغلب على العقل الاتجاه نحو إرساء أسس التفكير والتفكير عبر استعمال آليات التواصل المكتسبة (على أساس هذه الآليات). و هكذا، فإن الطفل الذي أضع تكوينه اللغوي السليم خلال طور التعليم الأساسي (الابتدائي خصوصا)، يصعب عليه في أغلب الأحيان تدارك ما فات به هذا الخصوص، لأنه خلل وظيفي في آلية التواصل، على

مستوى المراكز الذهنية التي لم يتم نقشها وتفعيلها وتنميتها خلال مرحلة النقش على الحجر".

لقد تبين بالدليل القاطع (اعتمادا على المقتطفات من أجوبة الطلبة المجازين) أن مستوى اللغة العربية ليس أحسن حالا (حتى عند من تخصصوا في دراستها) من الفرنسية، ولا أية لغة أخرى يتم تعلمها في مدارسنا، في غياب المقومات والمؤهلات المادية والبشرية، كما أصبح عليه الحال عندنا حاليا.

ومما هو بديهي، فإن جذور المشكل اللغوي ضاربة في تربة طور "التعويم" (التعليم) الأولي وطور التعليم الابتدائي؛ ومن البديهي كذلك، أن الأساتذة الباحثين (علماء البلاد أحبوا أم كرهوا) عملوا على إتمام دورة الانحطاط اللغوي (والمعرفي تبعا لذلك)، وجعلها تؤتي ثمارها الرديئة (مجازون أميون)، الغير صالحة للاستهلاك. فلماذا هذه السلبية وهذا التواطؤ من طرفنا كأساتذة جامعيين على احتضان الموروث السلبي لأطوار التعليم السابقة؟ لماذا عمل الأساتذة الباحثون على التسبب في هذا الهدر الجامعي الرهيب، الذي أفقد الجامعة حرمتها وأضر بسمعتها وأصبح يهددها بالانهيار، وانهيار المجتمع تبعا لذلك؟ أين يكمن الهدر الحقيقي للتعليم (في كل أطوار التعليم)، هل في العمل على إنجاح الجميع (كما يوصي بذلك المسؤولون عن المنظومة التعليمية، وكذا المجلس الأعلى للتعليم في تقريره لسنة 2008، مع الأسف)، وبميزة من الميزات المميزة وهو ما يحصل على أرض الواقع، أم في إنجاح المؤسسة التعليمية، بإنجاح

من يستحق النجاح، خاصة على مستوى التعليم الجامعي؟ ماذا ربح المغرب من إغراق الشارع بحاملي دبلومات غير مؤهلين للقيام بالمهام المفترض فيهم القدرة على القيام بها؟ ما ذنب هؤلاء (أبناؤنا) الذين تواطأ الجميع (عن قصد أو عن غير قصد) على إفقادهم المؤهلات اللغوية والمعرفية التي تؤهلهم للتفاعل الإيجابي مع محيطهم، والتكيف مع متغيرات سوق الشغل، ليصبحوا في الأخير عرضة للنعوت التي يعرفها الجميع؟

أين تكمن الاختلالات في تصرفات الأساتذة الباحثين، علماء البلاد، الذين عملوا على إكمال دور الرداءة، لتصبح قادرة على إعادة إنتاج نفسها، بنسق يزيد بها توغلا في الرداءة بشكل تصاعدي؟ وقبل المرور إلى ما يتم ترديده من طرف الطلبة، وتداوله من طرف أفراد المجتمع، بخصوص ما يدور في بعض الكليات من تجاوزات وتصرفات غير لائقة من طرف بعض الأساتذة، فسأتوقف عند أنماط أخرى من التصرفات يتحكم فيها، إما سوء التقدير والتدبير وتغليب الحس العاطفي، وإما مسايرة تيار النفخ في النقط، حتى لا يبدو من يعطي الطالب النقطة التي يستحق (حتى ولو رسبت نسبة مرتفعة من الطلبة) كأنه مفتقد للكفاءة المعرفية، وغير مؤهل بيداغوجيا للقيام بمهامه، وما إلى ذلك من الاعتبارات الغير معتبرة.

تصرفات غلبت الحس العاطفي واعتبارات أخرى

قلت فيما قبل أن غالبية الأساتذة الباحثين تعاملوا مع تدني المستوى اللغوي للطلبة (والمعرفي تبعاً لذلك) بتفهم يغلب عليه الحس العاطفي المفرط، بحيث يصرحون بأنهم لا يقبلون بمعاينة الطلبة على واقع لغوي متردي ليسوا هم المسؤولون عنه. وكما قلت أعلاه، "فلقد أصبح الأساتذة الجامعيون كثيراً ما يرددون في مداولاتهم، بعد اجتياز الاختبارات، أن الطالب الفلاني "فاهم" لما طلب منه، إلا أن التعبير يخونه حين يكتب أو يريد أن يتكلم. فإيا له من منطق مثير للاستغراب، وإيا له من اختبار للنيات بدل المستوى اللغوي والمعرفي للطلبة! إيا له من تقييم أعوج لا بد له من تقييم ليستقيم!. إنه منطق النهج الواقعي "العاطفي" اللامسؤول للكثير من رجال التعليم العالي، والذي أدى في نهاية المطاف إلى تحميلهم تبعات كل إخفاقات أطوار التعليم السابقة. فإذا كان الطالب لا يحسن التعبير عما يريد قوله، لا كتابة ولا شفاهة، فكيف أمكن الجزم بأنه "فاهم" لما هو مطلوب منه؟ ثم، ما الذي يمكن لهذا الصنف من الطلبة "الأميين" المقنعين (طبعاً ليست المسؤولية مسؤوليتهم في بادئ الأمر) أن يقوموا به عند تخرجهم كحاملين لشواهد جامعية تم الإجهاز على قيمتها الأكاديمية من طرف من سلموها لهم، بحيث أصبحت عبارة عن مسميات أطلال، لا قيمة لها، ولا جدوى منها؟ فمن المعلوم أن العضو المريض الذي قد يتسبب في هلاك الجسد، والذي لا يرجى شفاؤه، يتم بتره حتى لا يستشري خطره؛ فما الذي جعل الأستاذ الجامعي ينصاع، بل يختار هذا النهج المخالف لكل الأعراف

والمناهج التربوية والتعليمية السليمة، حتى أصبح نعت بأنه هو من يهدد صرح المنظومة التربوية والتعليمية بالانهيار؟ هل بعد الاطلاع على مقتطفات الأجوبة المحبطة لطلبة مجازين مميزة، يبقى لأستاذ التعليم العالي من سبيل للتملص من الجواب عن التساؤل المخرج: "مجازون بميزة يحتاجون إلى دروس لمحاربة الأمية؟ من يتحمل مسؤولية هذا الانهيار، الدولة أم رجال التعليم؟" فهل يعقل أن لا يخطر بباله كأستاذ باحث طرح هذا التساؤل على نفسه، قبل أن يطرح عليه من غيره، ليجد نفسه محرجا، مطالبا بالإجابة عنه؟ ألا يعدّ احتضان الموروث السلبي لأطوار التعليم ما قبل الجامعي من طرف أساتذة التعليم العالي تصرفا غير مبرر، بل غير مفهوم وغير مسؤول؛ تصرف ألحق بالغ الضرر بدور الجامعة المغربية ومكانتها كمنارة في المجتمع، بل بسمعة الأستاذ الباحث ومهمته؟¹

قلت فيما سبق، في تشخيص الأوضاع سنة 2005¹ ما يفيد أن شعار تكافؤ الفرص المرفوع حاليا، يهدف إلى إنجاح الجميع، أو أكبر نسبة مئوية من التلاميذ، عبر النفخ في معدلات النقط بكل السبل اللاتربوية واللاأخلاقية. نعم، فتكافؤ الفرص في النجاح المغشوش يعد عملا لا أخلاقيا، لا مسؤولا؛ أقل ما يمكن تصنيفه به هو أنه عمل تدميري للذات بكل الموصفات.

"... يبدو جليا أن منظومتنا التربوية والتعليمية لا تقبل أن يهان أحد من أبنائنا وهم صغار (التعليم الأساسي)، وأن لا يتم التفاضل بين أي أحد منهم، حتى لا يتعقد الراسبون ويصابوا بالأمراض النفسانية

¹ - انظر كتاب "التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعاطب: صرخة مغربي"

(يبدو بكل جلاء أننا لا نريد أن نعقد طلابنا كذلك، بالرغم من أنهم أصبحوا رجالاً). نعم، إنها اعتبارات اعتباطية من صميم مفهومنا الخاص بنا لحقوق الطفل كمجتمع يعمل بآليات صناعة التخلف. هذا الاستخفاف بمهمة رجل التعليم، وبما هو مطالب به، يعد صنفاً من أصناف الأعمال التي لا يضاھيها في مشقتها أي نوع من أنواع الأعمال الشاقة المعروفة، إنها أعمال من صنف قتل وقت المدرس والتلميذ على السواء، بل وقتل روح التدريس عند الأول والتعلم عند الثاني. من هنا يبدأ العد التنازلي عند المدرسين للتفريط في مهامهم، كل على قدر همته وقناعاته وتحمله، أو على قدر النعمة ومسوغات الانتقام. أية عبقرية تربوية هاته التي أفضت إلى هذا المسخ التربوي؟ أية معنى أبقت الخريطة المدرسية لمفهوم الاجتهاد عند تلميذ مرهق الكاھل بكل سلبات العملية التعليمية؟ بل أية معنى أبقت الخريطة المدرسية لمفهوم الامتحان أصلاً؟ أية معنى أبقت لمفهوم التصحيح (المرهق للمدرس) والتنقيط والإعلان عن النتائج؟ أليست هذه هي أنجع وسيلة لقتل روح التنافسية وقريحة الترقى في كسب المعارف عند التلاميذ؟ ثم كيف للتلميذ المجتهد أن يستمر في البذل والعطاء وهو يرى أنه في آخر المطاف لن يكون هناك، عند الانتقال من مستوى تعليمي لآخر، فرق بينه وبين الكسلان المشاغب؟ ألم ندخل العملية التعليمية دربا من دروب الأعمال المنفرة بالنسبة للمدرس وللتلميذ على السواء؟ كيف لمنظومتنا التعليمية أن تستمر في الوقوف على رجليها، ولا تصاب بالشلل، في الوقت الذي عملنا على إفقادها كل مقومات السلامة والاستمرارية؟ أية لائمة يمكن إلقاؤها، بعد كل

هذا، على المدرس الملتزم بواجباته إن هي بدت عليه بوادر الإخلال بمهامه والتخلي عن مسؤولياته؟ وأخيرا كيف لنا أن نسمح لأنفسنا بالتباهي بالنسبة المئوية للنجاح العالية في التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي ونسبة التمدرس العالية؟ بأي نجاح وبأي تمدرس نتباهي؟".

ومما تجب الإشارة إليه، أن ما قلته بخصوص التعليم الأساسي يتناسب إجمالا مع يمكن قوله بخصوص التعليم العالي والأساتذة الجامعيين، مع وجود فارق مهم يتمثل في عدم وجود خريطة جامعية تفرض علينا إنجاح من لم ينجح (من لا يستحق النجاح). ولقد سبق أن قلت كذلك، فيما كتبت¹ بخصوص ما أسميته عملية التنشيط (الدوباج)، الممارسة خلال أطوار التعليم ما قبل الجامعي، مع بعض التنقيح:

"إذا كان التنشيط محرما في كل الأصناف الرياضية لما له من آثار سلبية بعدية على صحة الرياضي، ولما يختزله من تحايل على التهيء الرياضي السليم وغش في التنافسية والنتائج، فإنه من الأولى والأجدر أن يواجه بصرامة وحزم لا مثيل لهما في ميدان التعليم الذي يمثل القلب النابض لأي بلد؛ فهل يمكن العيش حقيقة من دون قلب سليم؟ كيف أمكن للشريحة العريضة من أبناء الوطن المثقفين (بكل مشاربهم)، الذين درسوا في الستينات والسبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، والذين نجحت الأغلبية العظمى منهم في الباكلوريا بمعدلات تتراوح بين 10 و 12/ 20 (أي من دون

¹ - كتاب "التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعاطب: صرخة مغربي"

ميزة مميزة، بميزة متوسط) أن يستهويهم هذا النفخ المثير في معدلات النقط، حتى أصبح من له معدل 20/15 يصنف ضعيفا؟ هل لأننا كنا في تلك الحقبة مؤطرين كلية، أو بنسبة كبيرة، من طرف الأجانب (الفرنسيين) بحيث يبدو أنهم كانوا بخلاء معنا، فلما وصلنا نحن، وأخذنا أماكنهم وتسلمنا مهامهم، أردنا أن نكرم أبناءنا ونتكرم عليهم؟ هل حقا أكرمنا أبناءنا بهذا الصنيع البدائي المتخلف؟ كم وددت لو كانت الصورة عكسية تماما، بمعنى أن تكون معدلات النقط منتفخة، تم عن ظاهرة "ضباچ" (dopage) ممنهج موازي لتدني مستوى التعليم في تلك الفترة، وليس في الوقت الذي تحمل فيه أبناء الوطن زمام أمور بلدهم ليتحكموا في مستقبله وبينوا صرحه على أسس سليمة . هل يمثل هذا الهراء ويمثل هذه التصرفات المتخلفة يمكننا أن نقول أن الحاضر لنا ونطمئن على مستقبل أبنائنا، أم نحن من صنف من يقول، ومن بعدي فليكن الطوفان؟

فبغض النظر عن أزمات المنظومة التعليمية الناتجة عن الهفوات السياسية (عوامل خارجية) والتي يمكن تداركها متى وجدت الإرادة الحقيقية في الإصلاح، فإن ظاهرة "الضباچ" المكثف والممنهج الذي مورس من داخل المنظومة التعليمية ستكون له عواقب وخيمة للغاية، إذا لم نستفق من غفوتنا، ولم نحاول النهوض من هفواتنا وكبواتنا في سباق مع الزمن لإصلاح ما يمكن إصلاحه. وللإشارة والتذكير فإن هذا "الضباچ" في المعدلات تم حدوثه بموازاة "ضباچ" من نوع آخر، يتجلى في التضخم المعرفي المهول الذي طمس كل المعالم التعليمية والتكوينية لأطوار التعليم ما قبل الجامعي. ويا

للعجب، أيعقل أن تتضخم معدلات النقط في ظل التضخم المعرفي الذي أعجز المدرسين على مستوى كل أطر التعليم ما قبل الجامعي، وحتى مؤلفي الكتب المدرسية أنفسهم؟ إنها فعلا معادلة غريبة بكل المقاييس، لأنه من المفترض والمنظر في مثل هذه الحال حدوث عكس هذا تماما. إنها حقا معادلة غريبة التصور تختزل ما تعيشه منظومتنا التعليمية من مفارقات وتناقضات يحكمها الإخلال التام بمعادلة المهام والمسؤوليات. ففي زمن التضخم المعرفي الهائل (الكمي والنوعي)، يفترض أن تكون معدلات نقط التلاميذ متدنية، في انسجام مع قلة الفهم واستيعاب ما يدرس لهم".

نعم، يتعلق الأمر بتضخم معرفي هائل (كمي ونوعي)، في غياب مؤهلات الكفاءة والجودة عند رجال التعليم، وغياب أنزيمات الهضم اللغوية الضرورية عند التلاميذ، خلال أطوار التعليم الثانوي (الإعدادي والتأهيلي). هذا الاختلال الكبير، أدى إلى تكوّن تقرحات معرفية وتورمات في منهجيات التعلم عند غالبية من ولجوا التعليم الجامعي؛ إلا أن ما يثير الدهشة والاستغراب، هو أن لا يعمل الأساتذة الجامعيون على إيجاد العلاجات الناجعة لهذه الحالة المرضية، وأن لا يقدموا على القيام بأعمال جراحية وقائية، كلما اقتضت ضرورة سلامة جسد المنظومة التربوية والتعليمية، وسلامة جسد المجتمع المغربي تبعا لذلك.

فالتصرف العاطفي للأساتذة الباحثين (بقصد أو بغير قصد)، "علماء" البلاد (أعيد التأكيد على هذه الصفة لمرات متعددة خلال هذا التشخيص من أجل تذكير بعضنا البعض بمسؤولياتنا)، يعتبر تصرفا ساذجا، لا يمكن

تبريره بأي حال من الأحوال. فكما قلت، حينما يتبين أن مرض عضو ما من أعضاء سيؤدي إلى هلاك الجسد، فلن يتردد صاحب العضو المريض في تقصي كل السبل ودفع المال (بل وحتى الأموال الطائلة) من أجل بتره والتخلص منه، فكيف غابت إذن هذه الحقيقة عن علمائنا، بحيث لم يفتنوا لما تسببوا، ويتسببون فيه من الإضعاف الشديد لمناعة جسد المنظومة التربوية والتعليمية، ومن ثم مناعة جسد المجتمع المغربي وسلامة الوطن!؟

هذا النهج العاطفي اللامسؤول للأساتذة الباحثين أمن بيئة محتضنة للموروث السلبي لأطوار التعليم السابقة، ليتوج في آخر المطاف كحامل لدبلوم (شهادة) الإجازة الجامعي، من دون أية مقومات ولا مؤهلات، وهو الأمر الذي جرّ على التعليم الجامعي شتى الويلات، من قبيل نعت رجال التعليم العالي بغير المؤهلين بيداغوجيا للقيام بمهامهم. نعم، لقد سهل تراجع رجال التعليم العالي إلى وراء مهمة الإلقاء بالكرة والإبقاء عليها في مربعهم، بحيث أصبحوا، في نظر الرأي العام، هم المسؤولون عن الأمية اللغوية (والمعرفية تبعاً لذلك) لخريجي الجامعة، علماً أن جذور الرداءة ضاربة في الأطوار التعليمية السابقة. نعم، لقد تم الإلقاء بكرة ضعف التأهيل البيداغوجي في قلب مرمى رجال التعليم العالي، بحيث أصبحوا مكشوفين، يتعرضون لضغوطات نفسية عالية، وهو الأمر الذي دفع بالكثير منهم لارتكاب المزيد من الهفوات والكبوات في تعاملهم مع رداءة الوضعية. ومن بين هذه الكبوات خطورة، انصياع الأستاذ الباحث

ورضوخه لضغط هجوم حاملي شعار "التأهيل البيداغوجي"، الذين أخرجوا العملية التربوية والتعليمية عن مسارها في الأطوار السابقة للتعليم، بعد أن انغمسوا في الدردشات البيداغوجية التي غطت على أهداف هذه العملية (اكتساب الكفاءة اللغوية والمعرفية عند المدرس)، ليتم التركيز على وسيلة لا يمكنها أن تقدم أو تؤخر شيئاً، في غياب المؤهلات والكفاءات الأساسية لرجال التعليم ما قبل الجامعي.

نعم، لقد صاح المهووسون بالدردشات البيداغوجية (الشجرة التي تحجب الغابة) وردد الجميع (حتى العديد من رجال التعليم العالي) أن مشكل التعليم العالي، المنعوت بالمنتج للعاطلين "الأميين"، يكمن في كون الأستاذ الجامعي غير مؤهل بيداغوجيا للتدريس. كما أن هناك إجماعاً (من دون فحص ولا تمحيص) على أن تغيير لغة التعلم من العربية إلى الفرنسية، عند ولوج التعليم العالي، يمثل الجناح الثاني الذي يجعل المشكل يخترق كل أطوار التعليم. وعليه، فمتى تم تقليص هذين الجناحين، فسيتم التغلب على المشكل والتحكم فيه، فتعود عقارب الساعة للدوران من اليمين إلى اليسار (كما هو الأمر في الأحوال الطبيعية). نعم، هنا تكمن جذور المشكل، وهذه هي أجنته، وعليه فإن الحل يجب أن يبدأ من هنا؛ نعم، هذا ما هو متداول بميزة اليقين عند من لا يحسنون تحري الحقيقة باستقراء المعطيات والوقائع والقرائن. فإذا كان مشكل تغيير لغة التعلم كسبب في تدني القيمة الأكاديمية للدبلومات الجامعية، قد تم حسم أمره بما أوردته، أعلاه، من مقتطفات لأجوبة ناطقة دامغة، وبما قمت به من تشخيصات وتقييمات من

قبل¹، فإن مطالبة رجل التعليم العالي بتبني المقاربات البيداغوجية - على غرار ما يعرفه التعليم ما قبل الجامعي من إدمان على هذه الدردشات التي أصبحت محاولات التكيف معها واستيعابها تشكل هدفا في حد ذاتها - في أفق الحد من انهيار المستوى الأكاديمي للدبلومات الجامعية، يتطلب التوقف مليًا لتجلية الأمور بما يكفي من الوضوح والصراحة.

فحينما بدأت، في أواخر سنة 2004، بتشخيص ما تعرفه منظومتنا التربوية والتعليمية من اختلالات ومعاطب، قلت بالحرف: "صاح البعض وردد الجميع أن أصل المشكل يكمن في تغيير لغة التعلم من العربية إلى الفرنسية عند المرور من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي، وفي ضعف التكوين البيداغوجي للأستاذ، خاصة الجامعي"؛ ولقد عملت من خلال تقييم الأوضاع، بمنهجية علمية، على توضيح الأمور بما يكفي، بخصوص ما يتعلق بتغيير لغة التدريس من العربية إلى الفرنسية، بعد الانتقال إلى التعليم العالي. ولقد ازداد هذا التوضيح للأمور تجلية وتمحيصا وتدقيقا أعلاه، على ضوء ما نشرته جريدة "صوت الناس" من معطيات قيمة، تفنّد هذا الادعاء تفنيدا تاما. ثم إن هذه المعطيات تفنّد القول بأن التدريس بالدارجة قد يكون هو الحل؛ فمن لا يحسن التعبير بجملة بسيطة، مكونة من فعل وفاعل ومفعول به باللغة العربية، لن يحسن التعبير لا بالدارجة ولا بأي وسيلة من وسائل تواصل الأميين. ثم، فلا أظن أن كل

¹ - انظر كتاب "التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعاطب: صرخة مغربي" وكتاب "التعليم بين الكفايات والإدماج، من كرة القدم إلى نظرية داروين"

ذي عقل سوي راجح، سيؤدي به تفكيره لتبني آلية تواصل وتفاهم الأميين (الدارجة) في أفق امتلاك المعارف وناصية العلوم وإعادة الاعتبار الأكاديمي للدبلومات الجامعية وللجامعة المغربية. كما قلت كذلك فيما سبق، وأوضحت، أن حالنا يدعو للشفقة والتعجب في آن واحد؛ فمن جهة، نعمل منذ بداية الألفية الثالثة (كما يحلو لنا أن نردد، من دون فهم واستيعاب للتحديات التي تداهنا يوميا وتنتظرنا مستقبلا، ونحن نردد كالبيغاوات هذا المصطلح الثقيل في حملته) على محاولة محو أمية الكبار بتعليمهم الكتابة والقراءة؛ لكن في المقابل، نعمل على تثبيت أمية المتعلمين، خريجي الجامعات، الذين يفترض فيهم، في أسوأ الأحوال، امتلاك القدرة على محو أمية من لم يسبق لهم أن تعلموا.

إذن، لن أطيل كثيرا في التطرق لموضوع تغيير لغة التعلم (الجناح الأول) من العربية (التعليم ما قبل الجامعي) إلى الفرنسية (التعليم العالي)، وسأمر إلى موضوع الآخر (الجناح الثاني)، الذي يتعلق بما يسمى بـ"ضعف التكوين البيداغوجي لرجال التعليم العالي"، كسبب في انهيار المستوى اللغوي والمعرفي لخريجي الجامعة من مجازين وغيرهم. هنا، وبهذا الخصوص، سأقول ما يقول المثل الشعبي المغربي الدارجي (ولماذا لا؟ والدارجة، شارة الأمية، قد أصبح لها شأن عظيم، وعلا شأنها في بورصة التعاطي مع الأمية التعليمية): "طاحت الصمعة (في التعليم العالي)، علقوا الحجام" (المقاربات البيداغوجية)؛ تماما كما حصل "للحجام" المسكين على مستوى أطوار التعليم ما قبل الجامعي. طاحت

"صمعة" (صومعة) اللغة وانهارت منارة المعارف، فتم تعليق (رفع شعار) "حجام" المقاربات البيداغوجية. إنه نهج الهروب إلى الأمام، والتظاهر بفعل شيء ما، بعيدا عن جدران صرح المنظومة التربوية والتعليمية المتصدع، خوفا من أن يسقط على رؤوس من ألحقوا أضرارا بليغة بقاعدته وأركانه، وأخلّوا بتوازنه عبر إدخال سلسلة من الإصلاحات المعطبة.

وحتى لا أحوم كثيرا حول الموضوع، أقول ما يقوله المثل الفرنسي: "ما هو معروف جيدا، فلأنه أصبح معروفا، لكنه في حقيقة الأمر غير معروف" (le bien connu c'est parce qu'il est connu n'est pas connu)؛ وهو ما معناه أن الأمر (أمر ما) قد يبدو لأول وهلة معروفا جيدا لكثرة ترديده وتداوله على ألسنة الناس، لكن ما أن يتم تسليط الضوء عليه وتفحصه حتى يتبين أنه غير معروف، تماما كما هو الحال مع "طريقة كوي" (méthode de Coué)، بحيث ما أن يتم ترديد كذبة ما، من طرف شخص ما (الكاذب)، إلا وينتهي به الأمر في آخر المطاف لتصديقها هو بنفسه.

وفي هذا السياق أورد ما حكاه لي طبيب عسكري، بخصوص ثكنة عسكرية بأحد مدن الشمال المغربي، يوجد بها مقعد مثبت في الأرض (الجلوس الجنود) مكتوب على لوحة بجانبه، بالعربية والإسبانية، "ممنوع الجلوس هنا". عمل كل من تعاقبوا على الثكنة على الحفاظ على هذه اللوحة في مكانها، بحيث لم يجرؤ أي أحد على الجلوس على هذا الكرسي

المحافظ عليه هو كذلك. في أحد الأيام تفتن أحد الضباط للأمر، فسأل عن السبب ليقال له أنهم ورثوه على هذه الحال ممن قبلهم. عمل صاحبنا على استقصاء الحقيقة فتوصل إلى أن هذه الإعلامية وضعها الإسبانيون بعد صبغهم للكرسي في آخر أيامهم بالمغرب، ولما استقل المغرب دخل الثكنة جنود مغاربة فأضافوا إلى ما هو مكتوب بالإسبانية الترجمة بالعربية، ليظل الوضع يتوارث على حاله. إذن ما أن تم تسليط الضوء على أمر معروف معتاد عليه حتى تبين أنه في واقع الأمر لم يكن معروفاً.

لقد تم الرهان إلى أقصى حد على المقاربات البيداغوجية (أو ما أصبحت أنعته بالدردشات البيداغوجية) كعصا سحرية يمكن الاعتماد عليها في أفق التصدي لتردي المستوى اللغوي والمعرفي (تردي منظومتنا التربوية والتعليمية). لكن، على من لا يعرف حقيقة الأمور أن يعلم أنه، لو كان للإدمان على الدردشات البيداغوجية، خلال الأطوار التعليمية ما قبل الجامعية، أدنى تأثير إيجابي فعلي على نوعية التعلم والتكوين، لما أتيحت لنا فرصة التوقف على ما توقفنا عنده أعلاه، من أجوبة لطلبة تم هدر تعليمهم وتكوينهم اللغوي والمعرفي خلال أطوار التعليم ما قبل الجامعي، في الوقت الذي كان فيه رجال التعليم والأطر التربوية يدمنون على الدردشات البيداغوجية والأكل "المستمر" في النوادي المخصصة لذلك، للترويج على النفس من هموم يوميات القسم المحبطة، ولأخذ قسط من الراحة من عناء ليالي ويوميات دروس الدعم المفلسة، ودروس المؤسسات الخصوصية.

فبدل أن يتم التأسيس للتكوين المستمر وإعادة تكوين المدرسين، كل في ميدان تخصصه، على أسس سليمة وبطريقة فعالة، كحق من حقوقهم، وكحق من حقوق المواطنين على أولئك الذين أودعهم فلذات أكبادهم لتربيتهم تربية سليمة، وتعليمهم وتكوينهم تكويناً جيداً، فقد تم التركيز على ما أسميه "الدردشات" البيداغوجية كهدف في حد ذاته، لا كوسيلة، لا يمكن لها أن تؤدي دورها المتوخى منها، وتؤدي أكلها، إلا إذا استثمرت في بيئة لغوية صالحة للاستنبات ومناخ معرفي سليم. لكن، بالرغم من كل هذا الذي أصاب أطوار التعليم ما قبل الجامعي، بسبب التركيز على الدردشات البيداغوجية، ها هو قطارها يحط الرحال بمحطة مدرجات الجامعة المغربية، ليبدأ العديد من رجال التعليم العالي التحول من البحث العلمي إلى ما يسمى بالبحث التربوي، المفضل والمحبوب عند المسؤولين عن المنظومة التربوية والتعليمية. فلقد عانينا الأمرين (كما يقال) في المدارس العليا للأساتذة، من تبعات هذا التصنيف الخاطئ للبحث التربوي، الذي يظهر بجلاء أن الذين يتبنونه يعوزهم الفهم الدقيق والسليم لمصطلح "البحث العلمي"، وهو ما سبق أن تطرقت له فيما قبل¹، بحيث أوضحت أن البحث التربوي الذي لا نتوقف عن ترديده، بينما نفتقده على أرض الواقع، هو بكل بساطة وجه من أوجه البحث العلمي. فلقد حوَّصرنا لسنين طوال فيما يتعلق بالقيام بالبحث العلمي، بحيث كان المسؤولون عن

¹ - كتاب "التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعاطب: صرخة مغربي"

المدارس العليا للأساتذة، وحتى المسؤولون الوزاريون، يرددون على مسامعنا أن هذه المؤسسات ليس لها الحق إلا في القيام بالبحث التربوي. لكن بغض النظر عن مشكل التصنيف، فالمثير في الأمر هو أن يقتنع العديد من رجال التعليم العالي بالجامعات بأن غياب التكوين البيداغوجي للأستاذ الباحث يؤثر سلبا على استيعاب الطلبة لما يتم تدريسه لهم، بحيث ينعكس ذلك على المعدلات الحقيقية للنقط المحصل عليها. هذا الاقتناع، كعامل من بين عوامل أخرى، هو ما جعل العديد من الأساتذة يلجؤون للنفخ في النقط التي يمنحونها للطلبة حتى يتخلصوا من أوجاع الرأس التي قد تحصل من جراء النقط المتدنية "المستحقة"، بحيث سينظر إليهم على أنهم غير مؤهلين بيداغوجيا للقيام بمهامهم. نعم، لقد كنت، في أحيان كثيرة، شاهدا على ما يمكن تسميته "تباهي" بعض الأساتذة الجامعيين بالنقط المرتفعة التي حصل عليها طلبتهم في الامتحان، وكذا تباهي بعض الأساتذة المسؤولين عن وحدات التكوين بكم ونوعية الميزات التي حصل عليها الطلبة الذين كَوّنوهم. لكن المؤسف في الأمر، هو أنه لم يخطر ببال أي أحد، أو أنه لا يريد، أن ينظر إلى ما سيكون عليه الأمر خارج جدران الجامعة، حينما يخضع هؤلاء الخريجون، الناجحون بميزة من الميزات المميزة، للاختبار العملي الحقيقي على أرض الواقع، على أرضية سوق

الشغل، ميدان تحمل المسؤولية والقيام بالمهام المنوطة بكل واحد. لقد سبق أن كتبت بهذا الخصوص¹ ما يلي، منقحا:

"لا أدري ما الذي دفع بالغالبية العظمى من المدرسين، من التعليم الابتدائي حتى التعليم العالي، إلى الربط المباشر بين المعدلات المنخفضة لنقط التلاميذ أو الطلاب، وضعف المؤهلات البيداغوجية لرجال التعليم؟ هذا الهاجس "الغول"، المخيف!، دفع بالمعلمين والأستاذة إلى محاولة إثبات أنهم متمكنين بيداغوجيا، عبر الرفع السخي والسخيف من النقطة، و"مريضنا ما عندو باس"، كما يقول المثل الدارجي. الكل يريد أن ينجى بنفسه من هذه التهمة النحس، ولا يهم إن كان التلميذ والطالب والوطن ومستقبل البلاد، هم من يدفعون الثمن غالبا، بسبب تفشي الرداءة عند خريجي المؤسسات التعليمية. كان الفرنسيون يدرّسون بالجامعة المغربية (وبالتعليم الثانوي بطوريه الإعدادي والتأهيلي)، ولم يكن أي أحد من الأساتذة يرى في النسب المئوية المتدنية للطلبة الناجحين² أنها تهمة له في كفاءاته وطريقة تدريسه. وأتذكر جيدا أن المواد التي لم نكن نستوعبها كما يجب خلال الدرس في المدرجات ["كيفية عمل العين لإبصار الألوان، وغيرها من المواد العلمية"]، هي التي توفقنا في فهمها فهما جيدا ومعقفا، نتيجة التركيز عليها بالبحث فيما بيننا، في مكتبة الكلية، وهي التي لازلت أتذكر خطوطها العريضة وخصائصها

¹ - التعليم بين الكفايات والإدماج، من كرة القدم إلى نظرية داروين"

² - النسبة المئوية للنجاح في السنة الأولى بيولوجيا - جيولوجيا، الدورة الأولى والثانية، كان لا يناهز 20 في المائة إلا في أحسن الأحوال

بعد مرور أكثر من 30 سنة من ابتعادي عن هذه المواضيع. فمما هو مطلوب من الأستاذ، وما هو مفروض عليه القيام به لتكوين الطالب تكويناً سليماً، هو العمل على تعليمه ما هو أساسي، من حيث فهم واستيعاب بنية وهيكل (charpente) المادة العلمية (و غير العلمية)، والتحكم في عصبها. فيجب علينا أن نعلم الطالب كيف يصطاد السمكة، لا أن نعطيه إياها، كما يقال، وهو ما سيؤهله بكل جدارة لإكمال وإتمام تكوينه بالبحث البناء [وليس بتقنية "كب" و"كول" (copier - coller)، كما أسميتها من قبل] كلما دعت الضرورة ذلك. فلا جدوى (بل لا يجب أبداً) من أن نعنه كما يعبأ الحاسوب ثم نضغط على زر اكتب، ليخرج لنا ما أدخل في دماغه وذاكرته (هذا إن توفّق في ذلك)، ثم ينساه في اليوم الموالي. فحينما يكون الطالب متمكناً لغوياً ومعرفياً، ومسلحاً بمنهجية تعليمية سليمة، فالمطلوب منا أن نعلمه كيف يتعهد نفسه بالتكوين السليم كلما دعت الضرورة ذلك مع مرور الوقت، خاصة في عصر سيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي نريد تعميمها حتى على تلاميذ الابتدائي، في استهتار تام بأبجديات أسس التربية السليمة والتعليم. والتكوين بهذه المنهجية العلمية، لن يحسنه ويتفوق فيه، إلا الأستاذ الباحث، العالم بكل دقائق الموضوع المتطرق له، وكذا الأوجه البيداغوجية السليمة للتعاطي مع كل مفهوم علمي وغيره، حسب خصوصياته، وليس عبر التقيد بدردشات بيداغوجية سفسطائية محددة جامدة، تفرّغ لها وعمل على إقحامها في التعليم العالي من استهوتهم بتعابيرها المنمقة التي يتم ترديدها نقلاً عن نظروا لها في بيئات اجتماعية

بعيدة عنا، تماما كما حدث في التعليم ما قبل الجامعي، حيث تبدو النتائج كارثية بكل المقاييس. ولنضرب مثلا عن مآل كل من يتصرف ويتعامل بغير نهج ومنهج سليمين. إنها قصة ذلك الأعرابي الذي يحكى أنه أصابه جوع شديد وهو في طريقه في إحدى غابات الأطلس المتوسط، وفجأة وجد نفسه أمام شجرة "ساسنو" (اسم محلي لشجرة غابوية) ذات الثمار اللبنة البرتقالية اللون. وبالرغم من أنه لا يعلم عنها شيئا، فقد أثارت شهيته بعدما تذوقها، فما كان منه إلا أن ارتمى عليها وأخذ يأكل بشرائه، ظنا منه أنه وجد ضالته، كيف لا وهي تغري بحلاوة مذاقها وطيب طعمها. وكعربون منه على رد الجميل لهذه الشجرة المغربية المهجورة، بدأ صاحبنا يسب ويلعن الذين أهملوها ولم يعتنوا بها حراسة وسقيا وما إلى ذلك. ولما شبع، استلقى على الأرض لنيل قسط من الراحة والاسترخاء قبل مواصلة السير، إلا أن بطنه بدأ ينتفخ وبدأت الآلام تقطع أحشاءه؛ عندها فقط تيقن صاحبنا أنه ضحية جهله وقلة فهمه أو سوءه، فانقلب مزاجه وانهاه بالشتم واللعن على هذه الشجرة الشيطانة المغربية التي استهوته بمظهر ثمارها ولذة طعمها وهو في غفلة وجهل عن حقيقة أمرها. نعم، فلقد استهوتنا شجرة المقاربات البيداغوجية المغربية بحلاوة الدردشات التي تثيرها، فارتمينا عليها نأكل بجشع، غير مباليين بما ستؤول إليه أمور تربيتنا وتعليمنا وتكويننا ومستقبل الأجيال.

فكما سبق أن قلت، فلقد أصبحت نوعية الميزة التي ينجح بها، حتى الطالب في الجامعة، هي المتبارى بشأنها عند غالبية رجال

التعليم؛ وهكذا، فبدل أن يمتحن التلميذ والطالب، فقد أصبح المدرس، هو الذي يحس أنه موضع الامتحان في كفاءاته ومؤهلاته، وإنه لأمر خطير في تبعاته على كل الأصعدة والمستويات. مرات عديدة، كنت شاهداً على إقحام معايير بعيدة كل البعد عن أدبيات التنقيط وضوابطه، حيثيات لا علاقة لها بالموضوع، من قبيل "لا تضعوا" "اولادنا" بالتشدد في التنقيط، بينما الآخرون (من هم؟) يرفعون من معدلات نقط طلابهم، فعلياً أن نعطيهم نفس الحظوظ في التوظيف". على أي أساس وعلى أي مقياس سنعطيهم نفس الحظوظ؟ نفس الحظوظ في ماذا!، أي توظيف هذا؟ إنه شعار "العمل على تكافؤ الفرص" العزيز علينا، والذي فهمناه على قياس ثقافة الفوحان التي هيمنت على أعرافنا وتصرفاتنا في العصر الحاضر¹؛ فحتى في التنقيط (والنقطة لا يتطلب منا الرفع منها لنفخ المعدلات أي شيء نعطي من جيوبنا، وإلا لكان الأمر مغايراً تماماً) لا نرضى أن يكون تلامذة أو طلبة الآخرين أحسن حالاً من تلامذتنا أو طلابنا (إنه التباري في الرفع من معدلات النقطة، لا في الرفع من الجودة والكفاءة). وحتى الطلبة أصبحوا يلعبون على هذا الوتر "الحساس"، على هذا المعطى الغريب عن أدبيات عالم التربية والتعليم والتكوين، خاصة على مستوى التعليم الجامعي، بحيث لا يترددون في تذكير الأستاذ بأن يأخذ بعين الاعتبار التنقيط السخي عند زملائهم (في حالة بحوث آخر السنة مثلاً) حتى لا تضع حظوظهم في التعيين في

¹ - انظر كتاب "آليات صناعة التخلف، وقفة صريحة مع الذات"

الأماكن التي يريدونها (يحدث هذا عندنا في المدارس العليا للأساتذة على الخصوص).

هذه الهواجس دفعت العديد من الأساتذة الباحثين بالكليات (كليات العلوم على الخصوص) للتعاطي "للبحث التربوي" والإقبال على تعلمه، بغية تقديم خدمة للجامعة المغربية عبر تحسين الأداء البيداغوجي للأساتذة! لكن كما قلت، لا يوجد هناك مبدئياً، من هو أكثر تأهيلاً بيداغوجياً من الأستاذ الجامعي، في ميدان تخصصه، للقيام بمهمة التعليم والتكوين على أحسن وجه. وزيادة في التدليل على هذه الحقيقة والتأصيل لها لتترسخ في أذهاننا، أقول ما قلته من قبل بخصوص المدارس العليا للأساتذة بفرنسا، وخاصة المدرسة العليا للأساتذة بباريس، الذائعة الصيت (المؤسسة التي حصد الأساتذة الباحثون فيها على 10 جوائز نوبل، وهو رقم قياسي على الصعيد العالمي)، التي لا يدرّس فيها إلا كبار الأساتذة الباحثين في كل التخصصات العلمية، والذين أبلوا البلاء الحسن في البحث العلمي الرفيع المستوى وفي التدريس. فمما يجب التسليم به، هو أن الكفاءة المعرفية والعلمية هي الكفيلة بتأهيل الأستاذ الباحث للقيام بمهام التدريس والتكوين على أحسن وجه، وبأرقى المقاربات البيداغوجية التلقائية المبتكرة. من جهة أخرى، فإن المطلوب من رجال التعليم الجامعي هو أن يعملوا على وضع حواجز منيعة أمام تقشي الرداءة إلى ما وراء حاجز الباكلوريا (الذي لم يعد ذلك الحاجز الذي لا يتخطاه إلا المؤهلون لمتابعة التعليم العالي)، وذلك عبر إعادة الجدية والاعتبار لضوابط التنقيط وصرامته وأدبياته

وأخلاقياته، ليشكل حاجزا طبيعيا لا يمكن تخطيه إلا من طرف من هم مؤهلين حقيقة لحمل دبلوم (شهادة) الإجازة الجامعي. كما أن عليهم ألا يعيروا أي اهتمام للمروجين لشعار الدردشات البيداغوجية، التي تحول التعاطي معها إلى هدف في حد ذاته، بدل أن ينظر إليها كوسيلة، لا يمكنها أن تؤدي دورها في حال افتقاد المؤهلات المعرفية (واللغوية) عند المدرس، والمؤهلات اللغوية وكذا المنهجية السليمة في التعلم عند التلميذ. فكما قلت من قبل، مرحبا بفتح نافذة على فضاء المقاربات البيداغوجية، فضاء تعلم تقنيات الماركتين، لكن ليس قبل امتلاك نواصي اللغة (اللغات) كآلية (آليات) للتواصل والتفاهم بين البائع والمشتري (المدرس والتلميذ)، ثم امتلاك البضائع بالجودة المطلوبة (المعارف والمفاهيم العلمية السليمة)، لخلق أجواء تسويقية مواتية لاستعمال تقنيات الماركتين؛ فليست هناك أية جدوى تذكر من التفنن في تقنيات الماركتين ما لم تكن هناك بضاعة جيدة للتسويق، وما لم تكن هناك لغة يتم التواصل والتفاهم بها بين البائع والمشتري.

تصرفات لا تليق بـ"علماء" البلاد

دروس الدعم والمحسوبة حظت الرحال بالحرم الجامعي

لكم وددت وتمنيت من الأعماق أن لا يصل ذلك اليوم الحزين الذي نجد فيه أنفسنا كأستاذة باحثين، محاصرين في زاوية ضيقة، شبه مغلقة، نتلقى

اللكمات من كل الجهات ومن كل الأطراف، بسبب ما جنيناه على أنفسنا من جراء تصرفات بعضنا اللامسؤولة ، تصرفات منحطة لا تليق حتى بسماسرة بيع الذمم والأعراض. نعم لقد أصبحنا نسمع كأستاذة جامعيين ، بحدوث أمور مخجلة داخل نادينا، داخل نادي علماء البلاد (فعلينا أن لا ننسى هذه الصفة كمعطى محوري)؛ أمور كانت ولا زالت تحدث على صعيد المجتمع، كنا نطالب بالتصدي لها خلال الإضرابات والبلاغات التي تصدر، أمور من قبيل المحسوبية والرشوة والابتزاز بشتى وما إلى ذلك من التصرفات المنحطة المدمرة لمناعة المجتمعات والمخلة بأمنها الاجتماعي والوطني على المدى القصير والمتوسط والبعيد. السبل أقل ما يمكن أن يقال عن هذه التصرفات أنها لا تليق بالأساتذة "النخبة" (كما كان ينظر إلينا)، لا تليق بالأساتذة الباحثين، لا تليق بـ"علماء" البلاد، لا تليق بمن يتوخى منهم مبدئيا العمل على بلورة برامج الإصلاح الفعلية الفعالة، ولو على مستوى المنظومة التربوية والتعليمية التي يوجدون على قمة هرمها. فقد سبق أن كتبت في بداية 2010 بخصوص دروس الدعم، أو ما يمكن توصيفه بدروس "الهدم" والدمار الشامل¹، ما يلي منقحا:

"وللإحاطة بكل جوانب موضوع دروس الدعم (دعم من، وماذا!)، فلا بد من إطلاق صفارة الإنذار للتنبيه على ألا تتخطى هذه الظاهرة الخطيرة آخر الحواجز، لتحط الرحال في فضاء التعليم العالي، بالجامعات، تمشيا مع حقيقة ما هو مسلم به، من أن الرداءة غالبا

¹ - في كتاب "التعليم بين الكفايات والإدماج، من كرة القدم إلى نظرية داروين"

ما تكون سريعة الانتشار والتفشي وقابلة للعولمة. ومن السهل تصور حيثيات ومكانزمات تطور هذه الظاهرة، ظاهرة التنشيط المحرمة، التي تنمو نموًا طبيعيًا مع الذين نموًا في كنفها. فلقد بلغ الكثير ممن بلغوا التعليم العالي (التلاميذ) بأحقية معدلات نقط لعب فيها عامل التنشيط دورًا كبيرًا، مع العلم أن "الضوباج" يحارب بكل صرامة في جميع الميادين الرياضية، بحيث يخضع اللاعب لمراقبة صارمة لمعرفة ما إذا كان قد تعاطى للمواد المنشطة، خاصة إذا كان من بين الأبطال الكبار ومحطمي الأرقام القياسية؛ فهل يعقل أن يترك ميدان بخطورة ميدان التربية والتعليم بدون مراقبة فعلية ومتابعة يومية لما يدور في فضائه؟. فكما سبق أن قلت فيما قبل، فبدل أن يعمل رجل التعليم العالي على كسر دورة التنشيط (الدوباج) والعمل على وضع حد لهذه العملية المحرمة، حتى في عالم اللعب (الألعاب الرياضية)، فقد عمل على احتضانها، مغلبًا الحس العاطفي وحيثيات أخرى، على المسؤولية المهنية والأمانة العلمية والحس الوطني. لا بد لمن يزرع الريح أن يجني العاصفة كما يقال، فلا بد لما يحدث في أطوار التعليم ما قبل الجامعي، من قلب للمفاهيم على كل المستويات أن يؤثر بكل سلبية على الأطوار اللاحقة، وعلى الأمن المعرفي والاجتماعي للبلاد. لا بد لمن تعودّ على استعمال المنشطات للرفع من معدل النقط منذ نعومة أظافره أن يصبح من المدمنين عليها، ومن هنا نفهم أن تلاميذ الأقسام الذين تحولوا إلى طلبة المدرجات، لن يقدرُوا قطعًا حتى على مواصلة الوقوف على أرجلهم إن هم لم يضاعفوا من تناول جرعات المنشطات. فأول ما

سيفكرون فيه إذن، هو البحث عن يمكنه تعهدهم بالتنشيط المطلوب، من إعطاء لدروس الدعم الليلية أو بأية طريقة من الطرق، ولقد بدأت الدعاية في نفث سمومها بهذا الخصوص.

ليس للأستاذ الجامعي الحق أن يقول أنه غير مسؤول عما حدث ويحدث، وينساب مع التيار، بل فمن الواجب عليه أن يعمل على إيقافه، ثم يعمل على تصويب مساره نحو الوجهة الصحيحة، ويرفض الانخراط في هذا المسلسل المدمر حتى لا يؤدي أكله، فتغلق الدورة القاتلة لتصبح جاهزة لإعادة نفسها بكل تلقائية. تبقى السلطة التقديرية لأستاذ التعليم العالي ليزن الأمور حسب اقتناعاته وتصورات واستعداداته ومسلماته؛ فهل يكمن دوره فقط في إنضاج ثمار ما تم بذره من قبل، بغض النظر عن عدم صلاحيتها للاستهلاك، أم أن يعمل على استصلاح ما فسد، بالعمل على تهيئة الأرضية الخصبة السليمة لزرع بذور الأشجار التي تنتج الأمن المعرفي والاجتماعي والوطني؟ هل ينحصر دور الأستاذ الجامعي فقط في إتمام دورة ما أنتجته المنظومة التعليمية في الأطوار ما قبل الجامعية، بغض النظر عن سلباتها، أم يحاول العمل، على ضوء نوعية المنتج والنتائج، على تقييم وتقويم مسار الدورة، من حيث بدأت؟ إلى حد الآن، لا زال الأساتذة الجامعيون يرون أن ما يحدث في التعليم ما قبل الجامعي شأنًا لا يعنهم، بل وتركوا الميدان فارغًا لمن تناولوا على أمور ومواضيع وميادين لا يمتلكون الكفاءات المعرفية والمؤهلات العلمية، وحتى التربوية، الضرورية للتعامل معها، وهو

الأمر الذي زاد ويزيد من اضطراب المناخ التربوي والتعليمي في البلاد".

قلت، فيما مضى، "ولقد بدأت الدعاية في نفث سمومها بهذا الخصوص" (أي بخصوص دروس الدعم الليلية والنهارية للطلبة، ولا أدري ماذا)، أما الآن فقد بدأ الدخان يتصاعد بكثرة، لقد بدأت الهواجس تتحول إلى حقائق. نعم، يبدو أن جذام "دروس الدعم" الخطير والمعدي قد بدأ يتفشى داخل الفضاء الجامعي الذي أصبح ضعيف المناعة، وهو ما سيؤدي إلى الزيادة في تلوينه إلى حد بعيد، ما لم يسرع الأساتذة الجامعيون الشرفاء بتحمل مسؤولياتهم الأكاديمية والتاريخية والأخلاقية في التصدي لهذا الاختراق الخطير بكل السبل. فالغالبية العظمى من أساتذة التعليم العالي لم يتلوثوا، ولم يلوثوا حرمة الفضاء الجامعي بمثل هذه التصرفات المنحطة التي لا تليق نهائياً بهم؛ تصرفات خربت أطوار التعليم السابقة، بحيث أنتجت نوع الطلبة الذي لا يقدر على مواصلة السير على قدميه من دون الاستمرار في الإدمان على منشطات دروس الدعم (الهدم). نعم، إنها دروس لدعم جيوب الجشعين المتخلفين ممن ينتسبون لنادي "علماء البلاد" واحسرتاه، ودعم معدلات النقط عبر المزيد من النفخ فيها، لزيادة الإسهام في تدني قيمة الشهادات الجامعية إلى الحد الذي سيؤدي بالجامعة والتعليم الجامعي العمومي والبحث العلمي إلى الانهيار التام.

يقول المثل الدارجي الحكيم: "حوته كتخنز الشواري"، ومن المعلوم أنه إذا ما لم يتم عزل "الحوته الخازنة" عن باقي الحوت السليم والرمي بها بعيداً،

فسوف "يخنز الشواري" كله، كما حدث في كثير من الميادين عندنا¹. وعليه، فكل أستاذ باحث مطالب بالعمل على عزل "الخانز" من الحوت في محيطه حتى لا يتحلل و"يخنز" كل ما في "الشواري" من حوت. كما أن النقابة الوطنية للتعليم العالي التي تدافع، من بين ما تدافع عنه، عن المطالب المادية الحافظة لكرامة رجال التعليم العالي، مطالبة هي كذلك وبإلحاح، بالعمل على فضح مثل هذه التصرفات ومن يقفون وراءها، تصرفات الدراويش المتسولين، التي تمرغ كرامة "علماء البلاد" في الوحل، إن لم أقل في ما هو أقبح. فكما يقول المثل الدارجي، "اللي ضربتو يدو ما يبكي"، ففي ماذا ستنتفع الإضرابات التي تدعو لها النقابة الوطنية للتعليم العالي [إضرابين متقاربين (يومي 15 و 16/ 2010، ثم أيام 18 و 19 و 20/ 2011)] للمطالبة بعدم المس بالتعليم الجامعي العمومي والبحث العلمي، إذا كنا نحن الأساتذة الباحثون من نجني على هذا التعليم العتيد بتخريج حاملي دبلومات جامعية لا قيمة أكاديمية لها، بشتى التصرفات الغير اللائقة؟ فالمعادلة سهلة وجدّ واضحة، من الدرجة الأولى؛ فحينما يكون خريجو الجامعات (المنتوج الجامعي) مطلوبون في عالم الشغل ومتفاعلون معه بكل إيجابية (أي أنهم حاملون لشهادات جامعية مؤهلة للعمل بمعنى الكلمة)، فلن يتردد التلاميذ والآباء في اختيار التعليم الجامعي العمومي، بدل البحث يمينا وشمالا عن فضاءات أخرى، ما كانوا ليبحتوا

¹ - انظر كتاب "آليات صناعة التخلف، وقفة صريحة مع الذات"

عنها لو حافظنا كأستاذة جامعيين على القيمة الرفيعة للدبلومات الجامعية. نعم، على النقابة الوطنية للتعليم العالي (أي علينا كأستاذة جامعيين) أن لا تتأخر جهدا في الاستمرار في مطالبة المسؤولين، وجميع فعاليات المجتمع، بالعمل على صون التعليم الجامعي العمومي والبحث والعلمي، كما أن عليها، كممثلة شرعية لرجال التعالي، مسؤولية التصدي بكل السبل لمن يلحقون الضرر بهذه المطالب من الداخل، من الطابور السادس كما يقال، ولو اقتضى الحال طردهم من الانتماء للنقابة، والتشهير بهم. فعلينا أن نبدأ بتنظيف فضاءنا الجامعي، قبل مطالبة غيرنا بالالتزام بعدم الإلقاء بالزباله فيه. فليس لأحدنا الحق في أن يفعل ما يحلو له فيما يدخل في خاتة "الأستاذ الجامعي"، فلا يجوز أن نسمح لأي أحد بأن يندس هذه الصفة الجامعية، الجامعة لنا جميعا. وهنا لا أجد بدا من أن أرجع بذاكرتي إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي، حيث يحضرنى ذلك الموقف المشرف لأحد رجال التعليم الثانوي التأهيلي، موقف يتمثل في الاحتجاج الذي واجه به أحد رجال الأمن الذي أوقفه بسبب إخلاله بقانون السير. سأله الشرطي عن مهنته بعدما طلب منه أوراق السيارة، فلما علم أنه رجل تعليم، قال له "يا أستاذ منكم خصنا نتعلم الانضباط واحترام القوانين"، لكن الأستاذ استوقفه بحزم قائلا: "أمامك مواطن ارتكب مخالفة لا دخل للأستاذ فيها، فافعل ما هو مطلوب منك القيام به". لم يعتاد الشرطي على هذا النوع من الأجوبة المفحمة، فما كان عليه إلا أن رد عليه أوراق سيارته وطلب منه أن يسمح له عما صدر منه (فحتى الشرطي كان في المستوى). فمخالفة قانون

السير، قد تحصل من كل واحد، بغض النظر عن صفته؛ لكن ما لا يجب أن يحصل هو إقحام هذه الصفة في الموضوع، كما حصل مع أستاذة للقانون مع زميل لي، ارتأت أن تؤثر على شرطي المرور بتقديم نفسها بصفة الدكتورة التي تحمل، وبصفتها زوجة لأستاذ معروف للقانون¹، وما كان لها أن تفعل. أما فيما يتعلق بما يرتكب من تجاوزات تحت صفة أستاذ جامعي، داخل الفضاء الجامعي وخارجه، فلا يجب أن نسكت عليه إذا كنا صادقين فعلا في دفاعنا عن الجامعة المغربية والتعليم الجامعي العمومي والبحث العلمي.

ابتزاز الطلبة، بين الحقيقة والإشاعة

منذ زمن بعيد والأدخنة تتصاعد من بعض الكليات (كلية الحقوق على الخصوص)، حتى أصبح ينظر إليها مع مرور الوقت كمكون من مكونات المناخ السائد داخلها، بحيث اعتاد عليه الطلبة وتأقلموا معه، وكذا الرأي العام الوطني المطلع. ومع مرور الوقت، بدأت بؤر الروائح الكريهة، ولو من باب الشائعات في أحسن الأحوال، تتكاثر على مستوى بعض، إن لم أقل العديد، من أصناف التكوينات والمسارات التكوينية على مستوى الكليات، حتى أصبحت تزكم الأنفُس. فقبل التطرق لأقدم بؤرة لانبعاث الروائح الكريهة، والتي ألفت بها في الواجهة مقتطفات الأجوبة على

¹ - انظر "آليات صناعة التخلف، قفة صريحة مع الذات"

صفحات جريدة صوت الناس (انظر أعلاه)، سأعرج بداية على ما أصبح متداولاً بين الطلبة والرأي العام، بخصوص متابعة التكوين في سلك "الماستر" [والديزا (DESA) فيما قبل]، بعد الحصول على دبلوم الليسانس، وكذا شهادة الدكتوراه. ما هو متداول في الأوساط المهمة (الطلبة ومن لهم اهتمام بالموضوع من قريب أو بعيد) كحقيقة وكواقع، مفاده أن التسجيل في هذا السلك أصبح في بعض الأحيان، إن لم أقل في أحيان كثيرة، لا يخضع لأحقية الأهلية المعرفية الأكاديمية للطلاب، بقدر ما يخضع للمحسوبية والرشوة التي تعود طلابنا على كل أشكالها وألوانها منذ أن كانوا في أقسام الطور الأول (الابتدائي) من التعليم، منذ نعومة أظافرهم. كما أن نفس الإشاعات أصبحت تنفث سمومها بخصوص التسجيل لنيل شهادة الدكتوراه، خاصة في بعض الشعب والاختصاصات. لن أطيل البقاء كثيراً في هذه البؤر الموبوءة الحديثة العهد بالظهور نسيباً، حيث الروائح الكريهة والأدخنة التي تثيرها الإشاعات التي تطلقها المنابر الإعلامية الطلابية مقرزة ومحبطة للعزائم، لأتحول إلى بؤر أخرى، خاصة البؤرة الأقدم منها، وهي تتعلق بما يردده الطلبة بخصوص الابتزاز الذي يتعرضون له من طرف بعض الأساتذة الجامعيين بكلية الحقوق. أخذت على نفسي التطرق لهذه البؤر وكل همي هو إثارة الانتباه ودق ناقوس، إن لم أقل نواقيس، الخطر بخصوص ما تثيره هذه الروائح الكريهة، ولو كانت من باب الإشاعة فقط، من تفرز واشمئزاز عند من يشمها من قريب أو من بعيد. ولمعرفة مدى الأثر السلبي البالغ للشائعات التي تتسبب فيها

التصرفات المنحطة لبعض الأساتذة الجامعيين، فما علينا إلا أن نصغي بعض الشيء لنتيقن أنها تغطي، بل تغطي تماما على كل الحقائق، من قبيل وجود أساتذة أكفاء شرفاء يقومون بمهامهم كما يفترض فيهم. وتحضرنى بهذا الخصوص، مجموعة من الوقائع التي عايشناها على صعيد المدرسة العليا للأساتذة بالرباط، سأورد بعضا منها للتدليل على أن الشائعة تقتل وتدمر كل شيء.

على صعيد المدرسة العليا للأساتذة

في البداية، سأطرق لما بثته القناة الثانية المغربية (2M)، في أوائل التسعينات من القرن الماضي، في ربورتاج من مدخل المدرسة العليا للأساتذة بالتقدم (الرباط)، حيث يظهر عدد من الطلبة خرجوا للتو من اجتياز مباراة لولوج التكوين بهذه المؤسسة. وجابا على سؤال لصحافي القناة، يتعلق بظروف اجتياز المباراة والمقاييس المعتمدة للنجاح، كانت الإجابة أن النجاح هو من نصيب من يدفع أربعة (4) ملايين. كان هذا في بداية بث هذه القناة الخصوصية¹، خلال فترة البث الواضح (كانت هناك فترة بث مشفرة)، حيث تكون نسبة المشاهدين مرتفعة، وهو ما أدى إلى تطاير شظايا هذه الإشاعة إلى الجهات الأربع للبلاد. لن أغوص في كل

¹ - حيث كان الكثير من المغاربة يتابعونها آنذاك، قبل أن يخفت بريقها وتتحول إلى قناة تم فرض تمويلها على كل من يستعمل الماء والكهرباء من دون أن تعمل على تقديم الإعلام الراقي الهادف والبناء المنتظر منها مقابل ذلك.

حيثيات هذا الموضوع الخطير، لكن سأتوقف عند بعض المقتطفات لإظهار مدى قوة التأثير السلبي للإشاعة على عقول الناس، بحيث يصل الحد بالفرد أن يثق بها أكثر من وثوقه بالحقيقة التي يمتلك (بخصوص هذه الحالة التي سأستشهد بها، يتعلق الأمر بإحدى الطالبات). كما تسلط هذه المقتطفات الضوء على السلبيات الناجمة عن تصرفات بعض الأساتذة الجامعيين ودور بعض المسؤولين عن المدارس العليا للأساتذة في زيادة تأزيم الوضعية.

الحالة الأولى

أبدأ بحالة هذه الطالبة الحاملة لدبلوم الإجازة، والتي كانت تقضي سنة في التكوين بالمدرسة العليا للأساتذة بالرباط، شعبة البيولوجيا والجيولوجيا. كنا في خرجة جيولوجية ميدانية بالقرب من الرباط¹، وفي سياق الكلام الذي كان يدور بين الطلبة (عند تناول وجبة الغذاء)، تم التطرق للرشوة التي تعم كل الميادين في المجتمع، فاستشهدت الطالبة بالرشوة التي يجب على حامل الإجازة دفعها لولوج المدارس العليا للأساتذة. استفزني كلامها بحيث لم أكد أصدق ما سمعت لأن المباراة التي اجتازتها، أشرفت على إجرائها لجنة، من بانها (إعداد المواضيع العلمية لاجتياز المباراة) إلى يائها (إلى تعليق النتائج)، مكونة من زملاء جيولوجيين وبيولوجيين (كنت أنا واحدا

¹ - انظر كتاب "التعليم بين الكفايات والإدماج، من كرة القدم إلى نظرية داروين"، لمعرفة ظروف التكوين والعمل

من بينهم)، نعرف بعضنا بعضاً، والجميع معروف بالنزاهة والاستقامة. سألتها، هل دفعت أنت لأي أحد رشوة ما لتكون هنا، من بين الناجحين؟ أجابت لا، ولكن هذا ما هو متداول بين جميع الطلبة وفي المجتمع منذ سنين. قلت لها ما معناه، عجيب أمر كطالبة أستاذة، فما دمت لم تدفعين شيئاً أنت وزملائك (الذين أكدوا أنهم لم يدفعوا شيئاً، وهو الأمر الذي كنت متيقناً منه) لولوج التكوين بشعبتى البيولوجيا والجيولوجيا بهذه المؤسسة، فقولوا لزملائكم الآخرين وللناس (للمغاربة) بأن لا يعمموا أحكامهم حتى لا يغمطوا الأساتذة الذين يقومون بمهامهم كما يجب حقهم ويعتدوا عليهم بمثل هذه التصرفات الغير مسؤولة.

مثل هذه التصرفات الببغاوية تعبر عنها آية قرآنية كريمة ببلاغة لغوية رائعة (تصوير لمشهد رائع) "إذ تلقونه بالسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم"؛ نعم، تتم هذه الترددات الآلية لما يشاع في تغييب تام لأجهزة الاستماع والإنصات الموصولة بمراكز التفكير والتدبير الدماغية التي تحلل المعطيات لتقصي الحقيقة، ومعرفة الصواب من الخطأ. فالببغاويون يتلقون ما يردده الآخرون مباشرة بالسنتهم، ليعيدوا ترديده بأفواههم دونما مرور بمراكز التفكير في الدماغ، أي من دون غربلة عبر التفكير والتمحيص. فالأمر شبيه بلعبة كرة "البيز بول"، حيث يتصدى اللاعب للكرة، التي يرميه بها خصمه، بآلته بسرعة وبقوة من دون تفكير أو تدبير، قبل أن تقع على الأرض.

الحالة الثانية

الحالة الثانية، تتعلق بأحد الأطباء الذي سبق لي أن تعرفت إليه فيما قبل، خاصة في السنة التي أطرت فيها بحث أخ له خلال السنة التكوينية التي قضاها في المدرسة العليا للأساتذة في بداية التسعينات من القرن الماضي. سافر هذا الطبيب من مدينة بعيدة إلى الرباط، وتمكن من التعرف على مسكني، بينما كنت غائبا، في مهمة للقيام بأبحاث جيولوجية ميدانية. علم أنني سأرجع يوم الأحد في المساء، بعد يومين، فطل ينتظرني إلى أن دخلت إلى بيتي (بحيث كان جالسا بمقهى مواجه للبيت)، فطرق الباب بعد قليل من دخولي. وقفت معه أمام الباب وأنا لازلت أرتدي البذلة الميدانية التي يعلوها الغبار، ففاتحني مباشرة بخصوص ما يريد، فقال لي بأن أخت (أو أخ لا أتذكر جيدا) زوجته ستجتاز مباراة ولوج المدرسة العليا للأساتذة (اختصاص بيولوجيا - جيولوجيا)، وأنها مستعدة لإعطاء ثلاثة (3) ملايين. أظنه اقترح هذا القدر المالي وهو متيقن أن كلامي معه سيعتبر فقط على المليون الباقي (لبلوغ الأربع ملايين المشاعة). لم يسبق لي من قبل، ولم يحصل لي من بعد، أن وجدت نفسي في هذا الموقف المهين المخزي بالنسبة لي ولكل من لم يفقد بعد إنسانيته وكرامته وشهامته. فاتحني الطبيب الشاب مباشرة، ومن دون مقدمات، كأن خيانة الأمانة العلمية والتنكر للمسؤولية التربوية، وكذا الاستهتار بحقوق أبنائنا أصبح أمرا جدي عادي، وكأنني معتاد على مثل هذه التصرفات المهينة المذلة المخربة للمجتمعات والمدمرة لها يقينا. قلت له، لو لم أكن أعرفك لكان لي

معك كلام آخر، ولتصرفت معك تصرفا لن تنساه في حياتك، وطلبت منه أن يقول لي لمن يريد أن يعطي هذه الرشوة؟ واستطردت متسائلا، هل أعطيت من قبل رشوة لكي ينجح أخوك ويلج المدرسة العليا للأساتذة؟ ثم قلت له، لست عضوا في لجنة إجراء المباراة لهذه السنة، لكن لا أنصحك بأن تذهب عند أي من الزملاء المكونين لها، وإن لم تستمع لقولي وقررت الذهاب، فعليك أن تكون لابسا لحذاء العدائين لتتمكن من الفرار بالسرعة الكافية حتى لا يتمكنوا من إلقاء القبض عليك. قال لي أنه سيتكلم بهذا الخصوص مع المدير المساعد، السيد فلان، الذي سبق له أن درسه فيما قبل، فقلت له إن كانت عندك "فلوس" زائدة فأعطيه إياها إن شئت، لكن اعلم أنه لن ينفك في شيء، لأن الأمر كله بين أيدي الأساتذة الباحثين المكونين للجنة.

هذه الواقعة المهيبة هي قطعا من تبعات الإشاعات التي صدرت عن طلبية على شاشة قناة "2M". إنها إشاعات قد تكون غزتها فعلا حالات منعزلة لتصرفات منحطة لبعض من يحملون صفة أستاذ باحث على صعيد بعض الشعب (الكثيرة عندنا في المدرسة العليا للأساتذة بالرباط التي تمثل جامعة مصغرة تجمع بين الشعب العلمية والآداب وعلوم التربية)، لكنها سرعان ما تحولت إلى حقيقة مطلقة عند الطلبة وعند الرأي العام، من الدكتور إلى ماسح الأحذية .

الحالة الثالثة

الحالة الثالثة هي الأدهى وأمرّ، لأن أبطالها أستاذة جامعيون. يتعلق الأمر بأحد الأساتذة الجامعيين الذي جاءني برفقة اثنين آخرين (يعلمان قصده)، بينهم واحد صديقي فقط ليعرفهم بمسكني. أرسلوا إلي لكي أخرج عندهم، فما أن تعرفت عليهم حتى حصل لي نوع من التشنج العضلي وضيق الصدر، ناتج عن معرفتي الخاصة بإثنين منهم؛ فحضورهم وطلبهم مقابلتي لا يدعو للاطمئنان. في البداية، ظهر على صاحبي بعض التحرج، حيث بدا كأنه يتشكّى من الضغط النفسي للعائلات التي ترى في الأستاذ الجامعي في الرباط وزيرا للتشغيل، عليه تشغيل أفراد عائلته. ثم دخل في صلب الموضوع، بحيث قال أن أحد أبناء أخته (أو أخت زوجته، لا أدري، يبدو أن طلب الزوجات أصبح مقدسا حتى وإن كان قذرا) شارك في مباراة ولوج المدرسة العليا للأساتذة عندنا في المؤسسة بالتقدم وطلب مني فعل شيء ما لإنجاحه، ولم يقترح علي بقشيشا، كما يقال المصريون على ما أظن، وأظنه ترك الأمر لي لكي أطلب القدر المعلوم. وجدت لي مخرجا، بحيث قلت له أن المباراة قد مرت ونحن الآن بصدد تصحيح أوراق لا نعلم عن أصحابها إلا الأرقام المبهمة التي تحملها، أما الأسماء فهي عند الإدارة. ثم استطردت موضعا، أنه بعد الانتهاء من التصحيح، تحضر لجنة مكونة من الأساتذة الباحثين وأعضاء من الإدارة للتعرف على أسماء الذين تم اختيارهم لاجتياز الاختبار الشفوي. وهكذا، فلم أترك له المجال للاستمرار في الكلام عن هذا الموضوع، فبادرني بالتفكير في إحداث

اتفاقية شراكة بين المدرسة العليا للأساتذة وكلية العلوم على صعيد شعبي الجيولوجيا للتعاون فيما بيننا (التعاون بشأن ماذا؟).

وبعد الانتهاء من التعرف على ترتيب اللائحة النهائية لمعدلات نقط المشاركين في المباراة، نظرت إليها للتعرف على معدل ولد أخت زوجة صاحبي الأستاذ الجامعي، فتبين لي أنه متدنّ جداً. مر بعض الوقت (بضعة أسابيع) قبل أن ألتقي بصاحبي الأستاذ "الباحث"، وهنا كان الفصل الثاني من الفاجعة الكبرى التي غطت على سابقتها. فلما أخبرته بأن معدل النقط الذي حصل عليه ابن أخت زوجته جد متدني، أجابني بحزم وبدارجة قحة، بلغة الأميين العتيقة، قائلاً "أنا عارف ما فيدّوش، ما يمكنش يجيبها على دراعو" (وهو ما معناه أنه يعرف أن المستوي المعرفي لابن أخت زوجته ضعيف جداً، فلا يمكنه من النجاح اعتماداً على نفسه). يا للمصيبة! واحسرتاه على علماء البلاد! فكما يقال "إذا ظهر السبب بطل العجب"، فهل من تعليق لتجلية الأمور الجليلة!! اقترح علي صاحبي التفكير في إحداث اتفاقية شراكة وتعاون فيما بيننا، فعلى ماذا سنتعاون إذا كانت عقليتنا، نحن الأساتذة الجامعيون، ليست أحسن حالا من عقليات السماسرة الذين يغزون كل ميادين المجتمع (انظر آليات صناعة التخلف")؟ لن أطيل في التحليل، فكما يقال كفاني فيك يكفوني.

الحالة الرابعة

أورد حالة رابعة، لمشهد آخر مغاير هو كذلك، لأعمل على توضيح الصورة بكل تجلياتها وأطياف ألوانها. يتعلق الأمر بتدخل شخصية نافذة

من أجل قبول ترشيح قريب له لاجتياز المباراة في المدرسة العليا للأساتذة بالرباط بدل مراكش، كما كان ينص على ذلك قانون تنظيم مباراة ولوج المدارس العليا للأساتذة الذي كان ساريا في أواسط التسعينات من القرن الماضي. كنا داخل قاعة في إدارة المؤسسة (مجموعة من الأساتذة البيولوجيين والجيولوجيين) نعمل على ترتيب معدلات نقط المرشحين والعمل بكيفية موازية على التثبيت من هويتهم وسلامة ملفاتهم، فإذا بمرشح من مدينة مراكش قد اجتاز المباراة في مؤسستنا بالرباط. توقفنا عن العمل وطلبنا حضور المدير المساعد لاستفساره، فلم يجبنا بما يقنعنا، لكن لما تيقن أننا لن نواصل العمل ما لم يسحب هذا المرشح، أشار بأصبعه إلى حرف لاتيني (I) فوق الغلاف (الظرف) الذي يحوي وثائقه، وقال لنا أنه يعني تدخلا من عيار كبير (grande Intervention) لشخصية نافذة في ذلك الوقت. ازداد احتقاننا، بحيث رفضنا تماما الاستمرار في العمل ما لم يسحب هذا المرشح من لائحة ترتيب المرشحين حسب معدلات النقط التي حازوا عليها. لم يجد بدا من أن يترجانا لقبول النظر في حالته، فما دام معدل نقطه لا يسمح له بالمرور لاجتياز الشق الشفوي من المباراة (أندكر أنه كان يحتل الرتبة 43، بينما كنا قد أوقفنا اللائحة عند المرشح 41)، فسيكون حلا وسطا، بحيث يقال للشخصية "النافذة" (التي لا تعترف بالقوانين التي لا تلائمها) أنه تم قبول قريبه لاجتياز المباراة، لكنه لم ينجح. في الأخير تم قبول الحل المقترح حتى لا نخرج الأستاذ الجامعي، المدير

المساعد، إلى حد بعيد (الذي نعرف أنه شخصا معقولا، لكنه وجد نفسه في ورطة بسبب تحمله لهذه المسؤولية الإدارية).

الحالة الخامسة

وأختم بسرعة بحالة خامسة لاستكمال بشاعة الصورة، بحيث يتعلق الأمر بطلب إدارة المؤسسة منا (كلجنة منظمة للمباراة) فيما مضى، بأن نسلمها لائحة ترتيب المرشحين (الذين تفوقوا في اجتياز المباراة)، مكتوبة بقلم الرصاص لكي تسلمها بدورها للجهة المكلفة بوزارة التربية الوطنية للتعليم. استقننا هذا الطلب إلى حد بعيد، فواجهناه بكل قوة وحزم، وهددنا بالدخول في إضراب على صعيد المؤسسة لإيقاف سير المراحل المتبقية من المباراة، فترجع المسؤولون في الوزارة الوصية عن طلبهم الذي يندى له جبين من لازال عنده وميض ضمير حي. نعم، تدخل المسؤولون الذين لا يسألون¹ عما يقومون به من تجاوزات خطيرة، وعما يتسببون فيه من مآسي وتدمير ذاتي لمقومات وسلامة المجتمع بكل مكوناته.

سنتين فيما بعد أو ثلاث، توصل المسؤولون في الوزارة الوصية إلى وسيلة لإقصاء مؤسستنا (المدرسة العليا للأساتذة بالرباط) من تنظيم مباراة ولوج التكوين بها، بحيث أصبحت المباراة في البيولوجيا والجيولوجيا تجرى في مراكش. نعم تم إقصاء مؤسستنا بالرغم من أنها هي التي تبدو

¹ - انظر كتاب "آليات صناعة التخلف، وقفة صريحة مع الذات"

مؤهلة لتنظيم المباراة نظرا للعدد الكافي للأساتذة الباحثين بها والذي يغطي كل التخصصات الجيولوجية، عكس ما هو عليه الحال في المدرسة العليا للأساتذة بمراكش، حيث لا يوجد إلا اثنان من الزملاء الأساتذة الباحثين في شعبة الجيولوجيا، لا نشك قطعا في نزاهتهم.

إنها فقط جملة من المشاهد الناطقة سقتها لتكوين صورة واضحة بعض الشيء بما آلت إليه الأمور على مستوى تعليمنا العالي والجامعي بسبب التصرفات اللامسؤولة، بل المنحطة والرديئة، لكل مكونات المجتمع [الطالب، الطبيب، الأستاذ الجامعي، الشخصية "النافذة" (بل الشخصية المتسللة من النافذة)، المسؤول (الذي لا يتحمل مسؤوليته ولا يسأل) في الوزارة، الخ]. تكاثفت الجهود المدمرة من طرف الجميع، انطلاقا من صناعة الفساد (الرشوة والمحسوبية)، إلى صناعة الإشاعة المتعلقة به لتعميمها على الرأي العام فيحدث الدمار الشامل على مستوى العقول التي لم تعد تأبه لما تحدثه من دمار شامل للذات المغربية على كل المستويات وفي كل الميادين. ما الذي يمكن توقعه من أستاذ جامعي يتدخل لإنجاح قريب له، وهو يعلم مسبقا أن مستواه المعرفي جد متدني، لا يسمح له بالنجاح بالسبل الطبيعية؟. ماذا يمكن توقعه من أستاذ جامعي لا يحسن حتى أبجديات التصرف باللباقة المفترضة فيه ك"عالم!"؟ ما الذي دفعه ليجيبني بذلك الجواب المخزي حينما أخبرته بدرجة ترتيب قريبه في ذيل لائحة المرشحين الذين اجتازوا المباراة؟ جوابه لا يرقى حتى لجواب الأمي الذي لم يسبق له أن تعلم الحروف الأبجدية؛ يقينا لو تعلق الأمر

بأمي، لم يتلوث تفكيره بالرداءة المستحكمة حالياً، لكان جوابه قطعاً ينم عن شيء من الفهم ومن عزة النفس. فما دمت لم أقم بما طلبه مني (وبحضور أستاذين آخرين)، فلن يهين نفسه أكثر بمثل جواب صاحبنا الأستاذ الجامعي، بل سيعمل على إظهار تفهمه للأمر، كأن يقول مثلاً "لا عليك، لم أكن أظن أن مستواه المعرفي متدني إلى الحد الذي تقول". لكن أن يجيبني صاحبي الأستاذ الجامعي بهذه الطريقة، "أنا عارف ما فيديو، ما يمكنش يجيبها على دراعو"، فإن الأمر قد بلغ حداً من الرداءة والخطورة تدمي القلوب ويندى لها الجبين، جبين من لازال داخل جمجمته قدر من المادة الرمادية؛ فرحمة الله على تعليمنا الجامعي.

ضرورة إحداث مرصد جامعي

فحتى وإن افترضنا أن الكثير مما يتداول بخصوص البؤر الموبوءة التي تصدر منها الروائح الكريهة، هو من قبيل الإشاعة فقط، فلقد أحدثت ضرراً، بل أضراراً كبيرة، بسمعة الأساتذة الجامعيين، وبالجامعة المغربية، وبالتعليم العالي العمومي، وبالبحث العلمي الذي لازلنا نمني أنفسنا بانطلاق قاطرته المتوقفة والمعطوبة يوماً ما. وانطلاقاً من مقولة، "لا دخان من دون نار"، فهناك قطعاً تجاوزات مخزية من طرف فئة قليلة نسبياً ممن يحملون صفة "أستاذ باحث"، صفة "عالم"، من دون أن يقدرُوا تبعاتها وسلبياتها على كل الأصعدة. وهنا لا بد لنا، كأساتذة باحثين

يحترمون أنفسهم ومجتمعهم، من مواجهة هذه الإشاعات "الدخان" بمسؤولية وحزم وصرامة، وبصرامة، ودفاعاً على الصفة التي تجمعنا، والتي لا يجب أن نسمح لأي أحد منا، قبل غيرنا، بأن يمرغها في الوحل والقاذورات.

هذه البيئة الجامعية الملوثة بدأت تتطور لتصبح في حكم الموبوءة، بحيث أصبحت حالة التعليم الجامعي والبحث العلمي مقلقة إلى حد بعيد؛ وعليه، فقد أصبح واجباً علينا جميعاً، بل مفروضاً بالإلحاح، أن نعمل على إحداث مرصد جامعي متقدم (بحيث تحدث مراصد فرعية على صعيد كل كلية ومؤسسة جامعية)، تكون مهمته رصد حقيقة الشائعات التي يطلقها الطلبة والمجتمع والتحقق منها. نعم، لا بد لنا من خلق هذا الجهاز أو ما يماثله، والذي عليه أن يتتبع ما يحدث، ويقوم برفع تقرير بخصوص كل تحقيق ميداني إلى مجلس الكلية المعنية وإلى العميد وإلى رئاسة الجامعة وإلى النقابة، بحيث ينتهي الأمر إلى اتخاذ قرارات رادعة في حق من تثبت في حقه حقيقة الشائعات. فعلياً جميعاً، وعلى النقابة الوطنية للتعليم العالي، وعلى رئاسة الجامعة، مسؤولية تحمل المسؤولية بحزم؛ علينا أن نسهل على أن لا يتسبب أي أحد من الأساتذة الباحثين في إعطاء العصا لمن يوجعنا بها ضرباً، من طلبة وإعلام ومجتمع. فالمطلوب من الجميع، من الأساتذة الجامعيين والطلبة والرأي العام (آباء وكل فعاليات المجتمع) أن يعملوا، يداً في يد، على إعادة الاعتبار والتقدير للتعليم الجامعي العمومي

والبحث العلمي، عبر الانخراط الإيجابي في تفعيل دور المرصد الجامعي المقترح حالة تأسيسه.

فمن أخط وأقذر التصرفات التي يمكن أن يقوم بها مدرس ما، هو القيام بابتزاز التلميذ، فما بالك أن يتعلق الأمر بأستاذ جامعي، "عالم" البلاد، يبتز طلابه. فحتى الكلام بهذا الخصوص لا يليق، لا ينطلق اللسان به من دون تخرج ووجل. سبق أن كتبت فيما يتعلق بما يحدث في طور التعليم الابتدائي¹ تحت عنوان:

"المدرّس يوجه التلاميذ إلى مكتبة بعينها"، منقحا:
"ظاهرة محبطة أخرى ظهرت، وبدأت في التنامي على مستوى التعليم الأساسي خاصة، وتتجلى عند الدخول المدرسي. فبدل أن يعطى التلاميذ (فلذات أكبادنا) لائحة الأدوات المطلوب شراؤها (ويا ما أكثرها)، يعتمد بعض المعلمين إلى توجيههم إلى المكتبة "الفلانية" ليتعرفوا على لائحة ما هو مطلوب منهم شراءه، لكنهم يفاجئون هنالك بتسليمهم الأدوات بدل اللائحة. لقد بلغنا حدا من الرداءة، بل من التفنن فيها، سيفقد الأجيال الصاعدة كل مقومات الثقافة السليمة والإحساس بالمسؤولية نحو نفسه ومجتمعه، وحق لهؤلاء التلاميذ أن يدعوا على هذا النوع من رجال التعليم ممن ابتليت به مؤسساتنا التعليمية بالعذاب والهلاك".²

¹ - انظر كتاب "التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعاطب: صرخة مغربي"

² - انظر نفس المرجع

إن الكثير ممن تم ائتمانهم على تنشئة المواطن الصالح، لنفسه ولأسرته ولمجتمعه ولوطنه، يعملون على تكوين عنصر بشري لن يعرف لمجتمعه ولمن حوله أي جميل، بل إلا القبيح. هل افتقدت السيطرة وضبط الأمور بمنظومتنا التعليمية وبمؤسساتنا التربوية إلى هذا الحد المخيف؟ كل يفعل ما يحلو له، كيف يريد وكيفما يريد ومتى يريد؟ إنها الفوضى الهدامة في جو فوضى الحرية الغير مضبوطة، والغير مسؤولة. كل الرجاء أن لا نبليج ذلك اليوم الذي نندم فيه على ما فرطنا فيه، لكن حيث لا ينفع الندم. هل من الصعب التحقيق فيما يجري في مؤسساتنا من خرق لأبسط قواعد التربية الوطنية السليمة؟ ألا يجري تداول كل ما يحدث يوميا على ألسنة ناشئتنا ليعم خبره كل المجتمع، فتتحول الحالة الاستثنائية إلى قاعدة عامة، لنعم الهستيريا وتندعم الثقة وتتهالك مناعة المجتمع؟

أمثال هذه الحالة قد تكون قليلة، لكنها تمثل فقط نوعا ونمطا من شتى أنماط التفنن في تقويض أسس التربية السليمة والتعلم المجدي والبناء. يقول المثل (الحكمة) المغربي "من ضرته يده لا ييكى"، فأول من سيكتوون من سلبيات ما يزرع في أرضية تعليمنا هم من أسسوا له، بالعمل على زرع بذوره. يقول مثل مغربي دارجي آخر "للي حفر شي حفرة كيطيح فيها": ألا يمثل ما يعانيه المدرسون من تمرد التلاميذ وطغيانهم، وتعتت الآباء وعدوانيتهم، ومن تخل للإدارة عن القيام بمهامها، نوعا من السقوط في الحفر التي حفرها بعض رجال التعليم وعملوا على توسعتها وتعميقها إلى أن أصبحت هواة سحيقة؟ ألا يتجرع رجال التعليم هموم افتقاد الأمن

بالمؤسسات التعليمية وفي محيطها على يد من عملوا هم على تربيتهم على هذه الشاكلة، والذين لم ينسوا حتى الدعاء عليهم بالعذاب والهلاك؟ فحتى في زمن ما تعرفه المنظومة التعليمية من اختلالات عميقة، لو حافظ رجل التعليم على أخلاقيات المهنة، وقام بمهامه بكل أمانة، قدر المستطاع، لما ضاعت هيئته أمام من أضاع تربيتهم. فحتى في زمن ما تعرفه مؤسساتنا التعليمية ومحيطها من شتى الاختلالات، فإن رجل التعليم الذي يعمل على أداء مهمته بإخلاص وتفان، ينعم برصيد كبير من الاحترام ، يؤمن له قسطا من الأمن والراحة النفسية داخل المؤسسة وخارجها. أطفالنا ليسوا مجتهدين نبهاء (لأننا لم نعلمهم النباهة والاجتهاد)، ولكنهم ليسوا بلهاء؛ إنهم كالمعدن الثمين في يد الصانع المحترف الحاذق، يفعل به ما يشاء من الجواهر، وإذا ما سقط في أيدي أشباه الصانع، في أيدي المتطفلين، فسيفقدونه حتما قيمته وجوهره.

إنها صورة من بين الكثير من صور ابتزاز فلذات أكبادنا منذ نعومة أظافرهم، من طرف أولئك الذين يفترض فيهم تعهدهم بالاحتضان الأبوي وبالتربية السليمة، خدمة للعباد والبلاد (خدمة للصالح العام، ومن ثم المصلحة الخاصة؛ فلا يتصور خدمة المصلحة الخاصة للفرد بالعمل على تقويض المصلحة العامة). قد يجتهد من يغلب الحس العاطفي السلبي على العقلانية وتحكيم الضمير، ويا ما أكثرهم، في إيجاد الأعذار وتخريجها لمثل هذه التصرفات من طرف معلمين؛ أعذار من قبيل الأجر المنخفض الذي يتقاضونه، في مقابل الغلاء الذي يعم كل مناحي الحياة (أعذار أقبح

من الزلة)؛ لكن أن تصدر مثل هذه التصرفات المنبوذة، عقليا وأخلاقيا وأكاديميا ودينيا، عن أساتذة جامعيين، عن "علماء" البلاد (على مثل هؤلاء أن يعلموا أنهم يحملون صفة علماء، بكل ما تحمله هذه الصفة من معاني سامية، وما تفرضه من تكاليف وواجبات؛ فليست هذه الصفة من باب التشريف، بل من باب التكليف كما يقول الفقهاء)، فإن الأمر يستعصي على الفهم عند من لازال عنده ولو وميض من الضمير الحي، ومن التفكير السليم.

ابتزاز الطلبة بكلية الحقوق

منذ زمن ليس بالقريب، ونحن نسمع بأن هناك بعض الأساتذة الجامعيين بكلية الحقوق (الرباط على الخصوص) يفرضون على طلابهم شراء كتبهم كشرط لنيل النقطة المنجحة؛ نعم، شراء كتب السادة "العلماء"، الذين خطّوا على صفحاتها عصارة ما يدرسونهم من معارف قانونية وحقوقية. قوانين وحقوق!، أية قوانين وأية حقوق سيدرس من لا يعرفون منها إلا قانون الغاب الذي يعطيهم الحق في هضم حقوق الآخرين، حقوق طلبتهم. ومما تجب الإشارة إليه، أن الإشاعات استفحل أمرها مع مرور الزمن فيما يتعلق بازدياد أعداد من يبتزون الطلبة بهذه الكيفية المهيئة، وكلي يقين أن الغالبية العظمى من الأساتذة الباحثين (أعرف منهم العديد) بهذه الكلية، التي خصصتها بالذكر، يستهجنون مثل هذه التصرفات المشينة. ثم إن

الابتزازات ليست حكرا على الأساتذة بهذه الكلية كما تنطق بذلك الإشاعات الشائعة؛ لكن نوعية الابتزازات والإسم الصفة الذي تحمله الكلية (كلية للحقوق) التي تعرف هذه التصرفات تفرض على معلمي الحقوق عدم الاعتداء على حق الغير، خاصة حق الطلبة الذين يدرسونهم، وأن يستمعوا بإمعان لما يتم ترويجه في حقهم، بخصوص ما يقومون به من تجاوزات، وفي حق كل الأساتذة الجامعيين تبعا لذلك.

يحكي الطلبة بهذه الكلية، أن الأستاذ الجامعي الذي يعرف قدره ويحترم نفسه وطلبته ومجتمعه، يضع "مطبوع" (« polycopie ») الدرس (الذي ألفه والذي يريده أن يكون في حوزة الطلاب للاطلاع عليه) في المكتبة تحت تصرفهم لاستنساخ الصور التي يريدون منه. أما الأستاذ الجامعي الذي يسيء لهذا الإسم ولحرمة الجامعة وللتعليم الجامعي العمومي وللوطن، فيعمل على توجيه الطالب إلى المكتبة الفولانية لشراء كتابه، بحيث يجد الطالب هناك لائحة يجب عليه تسجيل إسمه عليها. وزيادة في الاحترار على إجبار الطالب على شراء الكتاب المطلوب والتيقن من ذلك، فعليه أن يحضره معه يوم اجتياز "الاختبار" (مجازا) ليطلع عليه الأستاذ الجامعي المبجل، ويضع عليه توقيعه في مكان معلوم، ثم تعطى النقطة المنجحة حتى وإن كان هذا الطالب أقرب إلى الأمي.

نعم، قلت الأستاذ المبجل، ولقد استعرت هذا المصطلح من لقاء مع مجموعة من التلاميذ الناجحين في الباكلوريا، قبل بضع سنوات، نظمت لهم إحدى الجمعيات لقاء مع أساتذة جامعيين من شتى المؤسسات التعليمية

العليا والتخصصات، للإجابة عن أسئلتهم بخصوص المسارات التكوينية التي يمكنهم سلوكها فيما بعد، في الجامعة أو باقي مؤسسات التعليم العالي. ومما استوقفني واسترعى سمعي ونظري وأحاسيسي، فأحزنني كثيرا وحز في نفسي، هو طريقة توجيه الأسئلة من طرف هؤلاء التلاميذ (أبنائنا) للأساتذة الجامعيين (الأساتذة الآباء، الأساتذة من العيار الكبير!!)، طريقة يطغى عليها الاحترام العميق والتعظيم والتقدير، بحيث كان مصطلح "الأستاذ المبجل" هو ما كان يتم ترديده. نعم، لقد حز في نفسي ما سمعت من هؤلاء التلاميذ الذين كانوا يرون فينا في تلك الليلة (وفي باقي الأيام، قبل ولوج فضاء التعليم العالي) كأستاذة جامعيين، علماء البلاد. نعم، كان يبدو لي جليا أنهم يرون فينا أولئك العلماء المترفعين عن كل ما هو مشين ومنحط في تصرفات الآخرين، نتعامل بطريقة لائقة واحترام ومسؤولية مع طلابنا، صادقين في تكوينهم تكوينا سليما، وما إلى ذلك من الأحلام الوردية؛ نعم إنهم يرون فينا كل هذا وزيادة، قبل أن يقدموا علينا فيكتشفوا أننا لسنا كما كانوا يتصورون، وإنه لأمر مفجع، محبط للهمم والعزائم.

لن أسترسل في سرد التفاصيل المريبة؛ فكما يقال، "إذا ظهر السبب بطل العجب". فلا عجب إذن، أن نرى مجازين بميزة، خريجي كلية الحقوق (وكلية الآداب، انظر أعلاه)، "يحتاجون إلى دروس لمحو الأمية" كما قال صاحب المقال في جريدة صوت الناس. نعم، هناك مجازون بميزات مميزة، خريجو كليات العلوم، يحتاجون هم كذلك لدروس لمحو الأمية اللغوية والعلمية، وهو ما يؤشر على أن هناك عدالة في تعميم الرداءة على

خريجي جامعاتنا. فعلى وزن، "كل الطرق توصل إلى روما"، يمكن القول بأن كل أصناف التصرفات الغير معقولة والغير مسؤولة والغير مقبولة لرجال التعليم العالي، تقضي قطعاً إلى نفس النتيجة، وهي المتمثلة في تخريج حاملي شهادات جامعية، يحتاجون إلى دروس في محو الأمية اللغوية (التي ليست من صنعهم، لكن بسبب احتضانهم)، والمعرفية. لن أظيل كثيراً في الوقوف عند جميع التجاوزات المشاعة التي يعرفها الحرم الجامعي، فكما قلت "إذا ظهر السبب بطل العجب"، بل "إذا ظهر السبب، سهل التعاطي للعلاج" إذا وجدت الإرادة الحقيقية، كل من موقعه، وبكل السبل، حتى نعيد للفضاء الجامعي سلامته من كل الملوثات والمنغصات، ونحفظ للتعليم الجامعي العمومي جودته وحرمته وبريقه، ونعمل في نفس الوقت، على تكميم الأفواه النافثة للسموم. فمن المعلوم أن الإشاعة (انطلاقاً من وقائع وحقائق أو انطلاقاً من افتعالات) تثير سحباً من أنواع الأدخنة السامة التي تتسبب في تشنجات عميقة، ضارة بميادين المجتمع التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومهددة للأمن الاجتماعي والوطني، الخ.

ما هذه القنبلة؟

تقتضي الحكمة أن نصادق بعضنا البعض، فكما يقول المثل "صديقك من صادقك، ليس من صدقك"؛ لكن في المجتمعات التي اعتاد فيها الناس على النفاق الاجتماعي وقلب المفاهيم رأساً على عقب، فإن المنحى العام يكمن

في التصديق الكاذب بعضهم بعضاً، لأن قول الحقيقة فاضح ومنغص للحياة المبنية كلها على التمويه والتتريك. أخذت على عاتقي أن أصادق زملائي الأساتذة الباحثين بحقيقة الوضع بدل أن نصدق بعضنا البعض، لكن من اعتادوا منا على النفاق الاجتماعي وعدم تحمل مسؤولياتهم فيما يقومون به، وما يتسببون فيه من انتكاسات ومشاكل للتعليم الجامعي العمومي، فسيصيحون: "مالك آ صاحبي! ما هذه القنابلة الشديدة الانفجار التي فجّرت في أوجها على مرأى ومسمع من الجميع (كأنهم يقومون بما يقومون به على ظهر كوكب آخر، لا يراهم ولا يسمعون أحد)؟ فلست أنت الوحيد من اكتشف هذه الحقائق لتعمل على فضحها، فالجميع يعلم بوجودها، لكن من دون أن يجرو أي أحد على الجهر بها، تجنبنا لإيذاء أنفسنا بأيدينا وإثبات التهمة علينا وتعميم الفضيحة. نعم، فحتى نحن الأساتذة الجامعيون نتصرف وفق نصيحة المثل الدارجي (الناطق بمدى تدني عقلياتنا ومنظومتنا الثقافية في العصر الحالي) الذي يوصي ب "سبق الميم ترتاح"¹. نعم، إنه الوجه القبيح والمشوه لتجليات منظومة ثقافية متخلفة وعقليات متحجرة متأخرة؛ ثقافة التواطؤ الضمني من طرف الغالبية العظمى لأفراد المجتمع (ثم نتباكى على أطلال ما عملنا على تخريبه بأيدينا): "ما سمعتش" (لم أسمع شيئاً)، "ما شفتش" (لم أر شيئاً)، "ما قلتش" (لم أقل شيئاً)، "ما درتش" (لم أعمل شيئاً)، وهكذا دواليك

¹ - انظر كتابنا "آليات صناعة التخلف، وقفة صريحة مع الذات"

"مريضنا ما عندو باس"، و"اللي ما عجبو حال ينطح راسو مع الحيط".
وجوابا على هذا الاستفهام الغير مبرر بخصوص ما أصبح معلوما، أقول:
إذا لم نجرؤ نحن الأساتذة الباحثون على قول الحقيقة، وخاصة حقيقة ما
أصبح يجري ويدور في نادينا، داخل أصوار الحرم الجامعي (الذي يوشك
أن يفقد حرمة إن لم نسرع بتنقيته مما يشوبه من ملوثات وإشاعات)،
فسيأتي من يرموننا بصواريخ بعيدة المدى (و قد جاء العديد منهم)، من كل
جهات الوطن، وحتى من خارجه، مادام العالم قد أصبح قرية صغيرة، كما
يحلو لنا أن نردد من دون استيعاب للتبعات على كل الأصعدة والمستويات.
يا له من قلب خطير للمفاهيم والحقائق؛ قلب كفيل بأن يبين لنا مدى إخفاق
منظومتنا التربوية والتعليمية، وإخفاقنا نحن بالذات كأساتذة باحثين، في
إشاعة ثقافة الجد والكد، وكذا تحمل المسؤولية فيما نقول ونفعل، ومواجهة
تبعات ذلك. فبدل أن يكون من يتسبب في تلويث الحرم الجامعي بتصرفاته
الخارجة عن كل الأعراف، وعن كل الضوابط القانونية والأخلاقية
والأدبية والأكاديمية والإنسانية، هو من يوجد في وضعية محرجة، من
وقع تصرفاته المشينة، فما أنا أجد نفسي أتلثم و"أدير لساني سبع مرات"
(كما نقول عندنا) قبل أن أكتب ما أكتب، وأبحث عن المبررات، التي لا
مبرر لها، لتبرير ما سقته من بعض الحقائق "الدخان" المتسببة لتشنجات
تعليمية واجتماعية لا حد لها. أرجو من "علماء" البلاد، منا كأساتذة
باحثين، رجال النخبة (كما يحلو لغيرنا تسميتنا)، أن نتسلح بالشجاعة
الضرورية والكافية للقيام بما تتطلبه الوضعية من نقد ذاتي بناء، حتى وإن

كان لاذعاء، حتى وإن أدى إلى اكتشاف ما يؤلمنا كثيرا. فمن حقنا، بل من الواجب علينا، أن نضرب عن العمل ونقوم بالوقفات الاحتجاجية للدفاع عن الجامعة المغربية والتعليم العالي العمومي والبحث العلمي (لن يفوتني أن أوضح هنا أن من يتسببون في تلويث الحرم الجامعي بتصرفاتهم المنحطة لن يشتركوا قطعا في الاحتجاجات والإضرابات المدافعة عن التعليم العالي العمومي والبحث العلمي)؛ لكن علينا، في المقابل، أن نستمع للمثال الفرنسي الذي ينصح ب "ساعدوا أنفسكم تساعدكم السماء" (-aidez vous le ciel vous aidera)، ونصغي للآية الكريمة "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم". فلا يمكننا أن نطلب من الآخرين أن يقوموا بما لم نقوم ولا نقوم به نحن، وبأن يغمضوا أعينهم عما يرون، ويسدوا آذانهم عما يسمعون، كأننا فوق الجميع، لا يحق لأي أحد أن ينظر إلينا لينتقدنا. فعلى العكس تماما، فكلما علت "مكانة" أي أحد في المجتمع، أو إن شئت مرتبته ومسؤولياته، يصبح عرضة لتسليط الأضواء الكاشفة عليه من كل الزوايا؛ ومن ثم، فعليه أن يحسب ألف حساب لما يصدر عنه من أقوال ويقوم به من أفعال. فعلينا أن نكون جد حذرين، فكل الخطورة أن تصبح صورة الأستاذ الجامعي مشوهة في أعين عامة أفراد المجتمع، ومادة دسمة للتكتيك على غرار رجال التعليم ما قبل الجامعي، على غرار نكتة "كعلم" و "الصباغة" وما إلى ذلك. فهل من الصعب علينا أن نتنبأ بما سيؤول إليه حال التعليم الجامعي العمومي على ضوء ما تخرّجه الجامعة من معطلين (عاطلين ذاتيين حتى وإن عملوا، كما عرفتهم من قبل) من كل المستويات

الجامعية. فحتى الدبلومات الجامعية العليا بدأ يصيبها، في السنين الأخيرة، ما أصاب دبلوم الإجازة من تدني في القيمة الأكاديمية، وهو ما زاد الطين بللاً، بل زاده قابلية لحدوث انزلاقات جارفة؛ فحتى شهادة الدكتوراه أصبحت مهددة في قيمتها الأكاديمية بسبب التصرفات الغير المسؤولة (أدنى ما يمكن قوله) لبعض الأساتذة الباحثين.

هل التعليم العالي الخصوصي اختيار أم إجبار؟

لو أننا حافظنا كأساتذة جامعيين، على جودة وتميز التعليم والتكوين بمؤسسات التعليم العالي وعلى مصداقيته، لما فكر أي مغربي في ولوج التعليم العالي الخصوصي، هذا ما علينا أن نعلمه يقيناً ونستوعبه. فعلى أن نعلم أن التعليم العالي الخصوصي لا يتعدى كونه تعليماً نفعياً، قد يرفع، شيئاً ما في أحسن الأحوال، من مستوى التكوينات وقيمة الدبلومات، لكنه لن يقوم أبداً مقام التعليم العالي الجامعي فيما يتعلق بالبحث العلمي الشامل وفي إنتاج المعرفة بكل أصنافها. إنها لجناية كبيرة نرتكبها، نحن الأساتذة الباحثون، في حق تعليمنا الجامعي، وفي حق هذا البلد بفعل تبدل تفكيرنا وتدبرنا وتدبيرنا للأمور. فهل من الممكن حقيقة التعويل على التعليم العالي الخصوصي في أن يصبح في يوم من الأيام بمثابة القاطرة التي تشق بالبحث العلمي آفاقاً مشرقة ومشرفة؟ والجواب أن هذا لن يحدث أبداً في ظل منظومتنا الثقافية الحالية وعقليتنا الصانعة للتخلف ولآلياته؛ فكل ما في الأمر، أن هناك أصحاب أموال أصبحوا يرون في هذا الأمر فرصة

ساحة لتنمية أموالهم الطالة من دون مجازفة ومخاطرة ومن دون ضرائب (فالربح جد مضمون)، لأن هناك "أصحاب" أولاد (آباء) يربحون أموالا أو يجمعونها بكل السبل، يريدون لأبنائهم امتلاك الشهادة التي تؤمن لهم المنصب عند تخرجهم. فهل بهذه المعادلة النفعية الضيقة الأفق، سنعمل على تغيير أحوال مجتمعنا إلى ما يمكن أن نضمن به البقاء كبلد، وكأمة ضاربة جذور حضارتها في أعماق التاريخ؟ فمن المعلوم عند كل من يتمتع بفكر متزن وتفكير سليم، أن سلاح ربح تحديات الحاضر والمستقبل لا يكمن إلا في البحث العلمي الحقيقي الشامل. كما علينا أن نعلم يقينا أن مشكل التعليم العالي الحقيقي (وكذا ما قبل الجامعي)، ليس مشكل إمكانيات مادية صرفة؛ فلقد خصصت الدولة في السنين الأخيرة إمكانيات مادية بإمكانها إعطاء الانطلاقة للبحث العلمي البناء للسير به قدما ليصبح تلك القاطرة المعول عليها لجر عربات تقدم المجتمع المعطوبة المتوقفة، نحو آفاق واعدة. فالاعتناء الفائق بالتعليم بكل أطواره، والتعليم العالي والبحث العلمي على الخصوص، هو السبيل الأوضح الذي يؤهلنا لمواجهة فيل العولمة الضخم الذي يدوس على كل من اعترض سبيله من دون متاريس للتحصن والتحصين؛ بل ومن دون خطط تمكن من الاستعانة به لاستعماله في الدفع بهذه العربات نحو الأوراش حيث يتم استصلاحها وإصلاح ما بها من أعطاب. وللتذكير فقط، فإن الدولة خصصت الإمكانيات المادية اللازمة (قدر المستطاع) لإنجاح البرنامج الاستعجالي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في أطوار التعليم ما قبل الجامعي كذلك، إلا أنها وظفت، كما هي العادة، في

نوادي الدردشات البيداغوجية والأكل المستمر، بحيث ارتأى المسؤولون التربويون تغيير المركب، فطالبوا المدرسين بمغادرة قارب الكفايات كمقاربة بيداغوجية شغلّتهم لأكثر من خمس (5) سنوات، والذي تبين أنه لا يصلح لخوض عباب أمواج الاختلالات اللغوية (انحطاط) والمعرفية (تضخم كمي ونوعي) العاتية، ليركبوا قارب بيداغوجيا الإدماج، الذي لن يقدر قطعاً، هو كذلك، على الصمود في مواجهة هذه الأمواج العاتية وبلوغ بر الأمان.

رجال التعليم العالي، الأساتذة الباحثون، ليسوا كباقي أفراد المجتمع، كباقي الناس (ليس هذا من باب النرسيسية والغرور)؛ فكما قلت فيما قبل، فإنهم يحملون صفة علماء البلاد، الذين يفترض فيهم تحمل كل المسؤولية في العمل على إصلاح أحوال المجتمع، عبر العمل على وضع قاطرة المنظومة التربوية والتعليمية عموماً، والتعليم العالي خصوصاً، على السكة السليمة وتوجيهها الوجهة الصحيحة لربح رهان كل التحديات. فبلدنا المغرب ذو موقع جغرافي متميز، محسود عليه إقليمياً وعالمياً، ومرغوب فيه، حتى من طرف جيراننا وإخواننا في الدم واللغة والدين والتاريخ، الذين اختلت عندهم الموازين إلى الحد الذي جعلهم يعملون على شراء الذمم (إسبانيا وروسيا وغيرها) بالبترول والغاز الطبيعي الذي منحهم الله، وبالأموال التي تغدقها عليهم هذه الثروة الهبة، النابعة من تحت الأرض، في مواجهة المغرب. نعم، اختلت عندهم الموازين إلى الحد الذي جعلهم يعلمون على تخلف بلادهم ويسهمون في تقدم روسيا (بصفقات الأسلحة

البائدة التي يكسونها لمحاربة المغرب، فقطعا لن يحاربوا بها لا إسبانيا ولا إيطاليا ولا حتى التشاد أو مالي) وإضعاف المغرب ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. فحينما تنقلب المفاهيم والموازن رأسا على عقب، ويتولى تسيير الأمور من هم ليسوا أهلا لها، ينقلب الغنى إلى صانع للفقر وعاملا من عوامل العمل على تعميمه على الجوار، نزولا عند المقولة الشعبية "ما يخدم ما يخلي اللي يخدم"؛ فبدل استثمار الأموال الطائلة (الطائلة طولان المدة البترولية المحدودة زمنيا) في التأسيس للبحث العلمي الشامل على أسس سليمة، وبمنظرة بعيدة المدى، ليجمعوا من الجزائر القاطرة التي تجر عربات دول الغرب الإسلامي إلى آفاق واعدة من التقدم والرقي، فقد فضلوا تبديد أموال الشعب وترك أفرادهم حتى من دون سكن يؤويهم.

ليس لنا بترول، لكن المغرب غني بتاريخه وبجغرافيته المتنوعة وبخيراته الفوق والتحت أرضية، وكذا ببحره وأحواضه المائية المتنوعة التي لا يقاسمه فيها أي أحد، ثم أولا وأخيرا بعنصره البشري المميز. فالمغربي لا يتطلب بناؤه البناء السليم إلا وضع الأسس السليمة لمجتمع حديث، حداثة حقيقة لا حداثة فكلورية، وهو الأمر الذي لا يتأتى إلا بالعمل على إعادة الحياة من جديد لمنظومتنا التربوية والتعليمية والبحث العلمي بمقومات حضارية مغربية محضة. كما أن الحداثة والتحديث لا تتأتيان إلا بإشاعة العدالة الاجتماعية الفعلية في كل الميادين وعلى كل المستويات، ثم العمل حثيثا على إرساء أسس القضاء العادل الضامن لحقوق كل أفراد المجتمع، وهنا فقط يكمن سر ضمان الأمن والسلم الاجتماعيين. فما لم نعد

تهذيب المناخ في مؤسساتنا التعليمية، وخلق البيئة السليمة لاحتضان أبنائنا احتضاناً ألبوا، وتربيتهم تربية صالحة، وتعليمهم تعليماً مجدياً لائقاً، فسندفعهم حتماً ونجعل منهم معاول للهدم وللتدمير الذاتي وللمجتمع¹. إن أكبر دليل على أن المغاربة شعب ذو خصائص وخصوصيات خاصة بهم، تتجلى في قدرة المغربي على التكيف بسرعة فائقة مع المناخ الاجتماعي الذي يجد نفسه فيه، بحيث يتحول من كسول مضيق للوقت، لا يحسن فعل أي شيء في مجتمعه الذي أصبح يعمل بآليات صناعة التخلف، إلى مجتهد قادر على الإنتاج، بل الابتكار والاختراع عندما يتواجد في البيئات التي تعمل بآليات صناعة التقدم وصناعة آلياته. كما أن المغربي الذي ينضبط تماماً مع مقتضيات قوانين السير على الطرقات في البلدان الغربية المتقدمة اجتماعياً، لا يعير أدنى اعتبار لهذا القانون ما أن تطأ عجلات سيارته أرض الوطن.

لنحافظ على أمننا الاجتماعي والوطني

في الأخير، لابد من إعادة التأكيد على أمر خطير، بخطورة الأمن الاجتماعي للبلاد وأمنها الوطني. هل ندري في ماذا يصب التدمير الممنهج للتعليم العمومي للبلاد، انطلاقاً من التعليم الابتدائي حتى التعليم العالي؟ هل من الحكمة وحسن التدبير أن يتم التخلص من التعليم العمومي بكل هذه

¹ - انظر كتب "التربية والتعليم وثقافة مجتمع، اختلالات ومعاطب: صرخة مغربي"، "التعليم بين الكفايات والإدماج، من كرة القدم إلى نظرية داروين".

السهولة وبهذه الكيفية المهينة، بعد أن اتهمناه بتخريج العاطلين وبإنهاك خزانة الدولة وميزانيتها، لإجبار المواطن على الارتقاء في أحضان التعليم الخصوصي النفعي؟ هل فكرنا نحن كأساتذة باحثين (علماء البلاد)، وهل فكّر المسؤولون، كل من موقعه، في التبعات الخطيرة لهذا التدمير المنهج لمنظومتنا التربوية والتعليمية على الأمن المعرفي والاجتماعي والوطني للمغرب؟ لقد سبق لي أن أوضحت فيما قبل، بما فيه الكفاية، أننا نجني على أنفسنا جناية خطيرة عبر تكوين أجيال من حاملي الدبلومات الأميين (لغويا ومعرفيا) المعطلين ذاتيا (حتى وإن عملوا). كما سبق لي أن تطرقت كذلك للجانب المادي الذي يثقل كاهل الآباء من جراء الكم الهائل من الكتب المدرسية والدفاتر، الغير مبررة لا تربويا ولا معرفيا ولا أخلاقيا، من جهة، والذي يثقل أظهر (ظهران) أطفالنا الصغار ويشوهها، من جهة أخرى؛ وقد حان الوقت لكي أسلط الضوء على خطورة معادلة تدمير التعليم العمومي بكل أطواره والدفع بالآباء للإلقاء بأبنائهم في أحضان التعليم الخصوصي.

وبداية أقول أن الأحداث الناتجة عن تدمّر المجتمعات العربية التي عمت جل الدول، تبين أن إثقال كاهل المواطنين ماديا، وبكل الطرق اللامعقولة واللامشروعة (ولو كانت معقولة مشروعة لما تدمّر منها أي أحد) قد شكل عاملا من العوامل الأساسية التي أدت إلى ما أدت إليه من ثورات عارمة، إلى حد الدموية المفرطة في بعض الأحيان. نعم، فغياب العدالة الاجتماعية الذي يتزواج مع التدمير المنهجي للتعليم العمومي والصحة العمومية للبلاد

جعل السواد الأعظم من مكونات المجتمع في مواجهة أعباء مادية لا طاقة لهم بها. لقد سبق أن كتبت¹ مع بعض التنقيح:

"غريب ما بلغه حالنا من قلب للمفاهيم وللأولويات، فبدل أن نعمل على توطيد مجتمع المؤسسات الذي يمثل صمام الأمان للأفراد وللمجتمع، فقد عملنا على توطيد مجتمع الفردانية والأنانية في كل شيء وعلى كل المستويات. ففي مجتمع المؤسسات الحقيقية، يحرص الفرد على خدمة نفسه عبر خدمة الآخرين عن طريق القيام بالمهام المنوطة به على أحسن وجه. يعمل الممرض، مثلاً، على تطبيب المرضى بتفان وإتقان، لأنه متيقن أن كل الخدمات تسدى له بنفس المعايير من طرف الآخرين، كل من موقعه في الميادين الأخرى؛ فكل واحد منا يسدي خدمة للآخرين، لكن الآخرين يسدون له كلهم ما يتطلبه من خدمات، كل من موقعه. يذهب أطفاله إلى المدرسة وهو مطمئن البال على أن الآخرين (رجال التعليم وغيرهم) سيؤدون ما عليهم نحوه، نحو أبنائه، لخدمة أنفسهم هم كذلك، وهكذا دواليك في كل ميادين الحياة اليومية، وعلى كل الأصعدة.

أما في مجتمع الفردانية والأنانية، والذي تتجلى مواصفاته عندنا بكل حذاقيرها مع الأسف، فإن الفرد يعمل على خدمة نفسه بنفسه في كل الميادين. يعمل الممرض (في المثال السابق) على تطبيب المرضى على قدر الأداء أو "التدوير"، لأنه يعلم أن جل الخدمات في الميادين الأخرى تسدى له من طرف الآخرين بنفس المعايير، أي

¹ - انظر كتاب "آليات صناعة التخلف، وقفة صريحة مع الذات"

مقابل ما يؤدي من رشوة. وهكذا يصبح الكل يعمل على جمع أكبر قدر من المال وبكل السبل الملتوية والمنحطة، لكي ينفقه في أبواب شراء الذمم والخدمات ممن يفترض فيهم تقديمها له بدون مقابل، نزولا عند المقولتين الشعبيتين "إللي ما عندو فلوس كلامو مسوس"، و"دهن السير يسير". يرسل أحدنا أطفاله إلى المدرسة وهو متخوف من كل شيء، مشوش البال مما قد يعترض طريقهم، وما قد يحصل لهم في المؤسسة التعليمية وفي كل الأماكن، وهكذا دواليك. فأَي الثقافتين أولى بالاحترام والتمكين، وأي السبيلين يمكن من بلوغ بر الأمان وبأقل الخسائر؟ ما هو الأفضل بالنسبة لهذا الممرض، أو أي موظف آخر مكانه، هل الاكتفاء بـ 4000 درهم شهريا (مثلا) كراتب خالص، لا يعطي منه أدنى فلس لأي أحد ليقوم بما يجب أن يقوم به نحوه، أم العمل على جمع ما أمكن من المال لتسديد فاتورة خدمات من جعلوا من وظيفتهم مطية لابتزاز الآخرين لجمع ما يكفي من المال لإعطائه للمبتزين الآخرين؟ إعطاؤه للذين يحذون حذوه في أخذ ما ليس لهم بغير وجه حق؟ قطعاً، الأفضل المطلوب في كلتا الحالتين، ليس هو إعطاء جواب مختصر أو حتى مطول، فالأمر أدهى وأمر، لأن الفرق بينهما شاسع لا يكاد يحد؛ فكلا الجوابين يحملان في طياتهما منظورين لثقافتين لا يجمع بينهما أي قاسم مشترك. وإعطاء الجواب لا يتطلب التنظير ولا التعليل النظري، بل يتطلب الدليل العملي العلمي الذي يتجلى ميدانياً في مدى تقدم المجتمع وتمدن أفرادهِ وتحضرهم وتماسكهم. فعلياً أن نختار بين مجتمع المؤسسات المتحضر المتمدن، وبين مجتمع، أو إن

شئتم تجمع، الفردانية المتوحشة الكانبالية، حيث يعمل كل واحد على التغذية على لحوم من هم حوله التي ينهشها. نعم، إنه لمشهد مريب رهيب، حيث يظهر الأفراد وهم ينهشون لحم بعضهم البعض، مع ما تنسب فيه هذه التصرفات الهمجية من جروح غائرة وأعطاب تجعلان الفرد غير قادر على مواصلة السير في مساره، بحيث يصبح أسنا ملوثا كالماء الراكض الذي ينتهي به الحال إلى افتقاد خصائصه ومميزاته."

نعم، لقد عملنا على تدمير مقومات المناعة الاجتماعية والمجتمعية عبر التقريط في مجتمع المؤسسات الواضح المعالم والمسارات والمسؤوليات والمهام، واستبداله بالفردانية الانفرادية ذات الطابع الأناني الجشع البشع، في غياب الكوابح القانونية الصارمة التي افتقدناها وضيعناها بتضييع مؤسسة القضاء النزيه والفعال. لا بد للدولة أن تعيد الاعتبار المعترى لمنظومتين أساسيتين في المجتمع: منظومة التعليم العمومي بكل أطواره، ومؤسسة القضاء التي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على المجتمع وعاملا أساسيا من عوامل الإخلال بالأمن الاجتماعي. لا بد من امتلاك هذين الجناحين حتى نتمكن من الإقلاع السليم والموفق، للتخليق عاليا في فضاءات المعرفة والعلوم والعدالة الاجتماعية المترامية الأطراف، للعمل على تنقية أجواء التمدن مما يشوبها من ملوثات ومنغصات صادرة عن منظومة ثقافية متآكلة وعقليات متأخرة، صانعة للتخلف ولآلياته. فإذا ما صلح حال المنظومة التربوية والتعليمية وحال مؤسسة القضاء في البلاد،

فسيصلح قطعاً حال كل ميادين المجتمع، بما في ذلك حال المنظومة الصحية المريضة التي أصبحت تمثل عبئاً مادياً ومعنوياً ثقيلاً على أفراد المجتمع¹.

ولتوضيح الأمور أكثر أقول، علينا أن نعيد النظر كلية في مفاهيمنا ونظرتنا للأمور؛ فعلى أن نعلم أن المنظومة التربوية والتعليمية للبلاد لا تكوّن للفرد أبناءه حتى يتم تركه لوحده في مواجهة التبعات المادية الثقيلة والغير مبررة، بل تكوّن للمجتمع وللوطن رجالاته التي تؤمن سلامتهما بالعمل على ضمان سلامة كل المؤسسات الضامنة لبقائه، في كل الميادين. علينا إذن أن نعيد النظر جذرياً، وبالسريعة المطلوبة، في فلسفة الإصلاحات المعطبة التي عملنا على إدخالها على منظومتنا التربوية والتعليمية التي أصبحت تكوّن لنا أميين (لغويًا ومعرفيًا) مميزين، بالرغم من استنزافها لجيوب المواطنين وإنهاك ميزانياتهم وميزانية الدولة (فما دامت النتائج سلبية، فكل ما ينفق على التعليم يعد إنهاكاً لميزانية الدولة)، وإعطائهم كل المسوغات للنقمة على الوطن وتهديد أمنه. قلت من قبل وأوضح أن المنظومة التربوية والتعليمية للبلاد تمثل القلب النابض للمجتمع، والمحور الذي يضبط حركية دوران عقارب ساعة التقدم الاجتماعي والتكنولوجي وسرعتها؛ فمتى صلحت، صلح حال كل قطاعات المجتمع وكل الميادين وكل مؤسسات الدولة. فمن المعلوم أن كل مداخل

¹ - انظر كتاب "آليات صناعة التخلف، وقفة صريحة مع الذات"

المنظومة الثقافية السائدة وكل مسوغات العقليات المستحكمة، مترابطة فيما بينها، بحيث يؤثر بعضها في بعض، إما إيجاباً وإما سلباً؛ فلا يعقل، مثلاً، أن يصلح حال المؤسسة القضائية في أي بلد، بينما تظل ميادين المجتمع الأخرى وباقي مؤسسات الدولة تنن من وطأة الفساد والتخلف. ومتى صلح حال التعليم والقضاء في البلاد، فقطاً سيصلح حال المنظومة الصحية برجالاتها الأكفاء المتمدنين المتخلفين، وسيختفي قطعاً من المشهد أولئك الأطباء الذين يحيون الأموات بشهادات طبية مقابل دريهمات، لتصدر على أساسها وعلى أساس شهادات شهود الزور العاملين بالمحاكم (المعروفين من كثرة ترددهم على الإدلاء بشهاداتهم الغير مشاهدة) أحكام من طرف قضاة من طينة هؤلاء الأطباء. فمتى صلحت هذه القطاعات والمنظومات سيصلح حال المجتمع ويعم اللئام ويسود السلم الاجتماعي ويحفظ الأمن الوطني ويعرف مقام رجالات الدولة.

ولا بد في الختام من قول كلمة موجزة في حق مؤسسة القضاء التي نطلق عليها تجاوزاً مؤسسة العدل ونجسدها على أبواب محاكمنا بالميزان بكفتين متساويتين، فأقول ما قاله أجدادنا منذ القدم، "العدل أساس الملك"، وكذا ما قاله ذلك المبعوث الرومي الذي وجد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب نائماً تحت شجرة فقال قولته الشهيرة: "أمّرت فعدلت، وعدلت فنمت". لا بد لنا من إعادة النظر جذرياً في مؤسسة قضائنا لتطهيرها من أولئك الذين يصدرون أحكامهم الجائرة باسم صاحب الجلالة وهو منها براء. هذا الصنف من القضاة المنعدي الضمير، المنعدي الأخلاق والقليلي الأدب،

يسبؤون إساءة لا حد لها لشخص عاقل البلاد ومقامه - وهو الذي يقضي كل وقته في التنقل عبر جهات المملكة من غير كلل ولا ملل، لندشين الأوراش الكبرى للبنىات التحتية ومتابعة الأعمال بها - المعتبر في وجدان المغاربة، حينما يصدر عن أحكامهم المقززة المستفزة باسمه من فوق كراسيهم الفخمة. فهؤلاء القضاة وأمثالهم في كل الميادين، هم من يتسببون بتصرفاتهم في كهربية الأجواء في المجتمع وتهديد الأمن الاجتماعي والوطني للبلاد. إذن علينا إعادة الاعتبار لقضائنا ليحقق لنا نفعه بمؤسسة العدل، وحتى نعمل على إعادة الطمأنينة وإشاعتها في كل المجتمع، عبر الضرب بصرامة العدل على أيدي كل من تسول له نفسه (صغر شأنه أم كبر) تهديد السلم الاجتماعي والأمن الوطني، بالعمل على تقشي الظلم والاعتداء على حقوق الآخرين في كل الميادين وعلى كل المستويات.

وقبل إسدال الستار على موضوعات هذا الكتاب المخصص أساسا للهدر الجامعي، وانطلاقا من نفس الحيثيات، سأعمل على إقحام موضوع علمي محض متعلق بالتعريف الجيولوجي للشيسيتية (schistosité) كبنية تكتونية (structure tectonique).

استطراد خلال الوقت الميت:

بعد أن ختمت هذا الكتاب بوضع الفهرس العام وأشرفت على نشره، ها أنا أستطرد (قبل التطرق للمفاهيم العلمية المحضة) كاتباً بخصوص بعض

ما يحدث داخل الفضاء الجامعي من تصرفات تحط من مكانة الأساتذة الجامعيين، وتلحق أضرارا لا حصر لها بالتعليم العالي العمومي والبحث العلمي. فلقد صعقت في الأيام الأخيرة (أواسط شهر أبريل 2011) من وقع بعض التصرفات التي، أقل ما يقال عنها، أنها لا تليق بمهمة ورسالة رجال التعليم العالي، بحيث يعاني الطلبة الذين يهيئون أطروحاتهم لنيل شهادة الدكتوراه في كلية الآداب (في إحدى الشعب) الأمرين (كما يقال) من جراء اللامبالاة والتماطل الرهيب للأساتذة المشرفين على الأبحاث. نعم، لقد شكلت لي مناسبة مناقشة أطروحة أحد الأصدقاء بإحدى الشعب بكلية الآداب، فرصة سانحة للتعرف عن قرب عن تصرفات لأساتذة جامعيين لن تصدر حتى عن الحكام الدكتاتوريين الذين لا يكثرثون حتى بمن هم حولهم، قرييون منهم، ولا يعيروهم أي اهتمام. يا لها من صورة مفرزة، أن يصبح الأستاذ الجامعي كالحاكم الديكتاتوري الذي يرى نفسه السيد الأوحـد بينما الباـقون هم عبيـد له، لا يحق لأي أحد منهم أن يطلب منه فعل أي شيء قبل أن يتفضل عليهم هو، من تلقاء نفسه، فيمتنّ عليهم سيادته بما يتكرم عليهم به حسب مزاجه المضطرب وأهوائه الهوائية.

نعم، لقد صعقت لما علمت أن هناك طلبة باحثين ينتظرون لسنوات طوال متى يحدد لهم سيادة الأستاذ الجامعي الباحث تاريخ مناقشة أطروحاتهم. صعقت لما علمت أن الطالب الذي ينتظر سنتين، يعد فعلا من المحظوظين الذين تكرم عليه سيادته، فأغـدق عليه من فضله وكرمه بالتفاته الكريمة. صعقت لما علمت أن هناك طلبة ينتظرون مدة أربع سنوات طوال متى

سيناقشون أطروحاتهم، بحيث عليهم أن يتعلموا كيف يعملون على تبريد أعصابهم إلى درجة التجمد حتى لا تتوتر فتضطرب أدمغتهم وتصاب عقولهم بعاهات مستدامة. كان الله في عون الطالب الذي يرى تاريخ مناقشة أطروحته يؤجل لمرات عديدة، ولأسباب واهية تتعلق بمزاج سيادة الأستاذ الجامعي المشرف على البحث. نعم، يجب انتظار بضع سنين بين تاريخ الانتهاء من البحث وتاريخ مناقشته، كما أنه يجب تعلم انتظار حضور السادة الأساتذة الجامعيين المكونين للجنة المناقشة يوم السعد، يوم مناقشة الأطروحة، بحيث قد ينتظر الطالب الباحث والحضور مدة زمنية تزيد عن الساعة أو الساعتين قبل أن يتفضل السادة المنتظرون كما ينتظر الملوك بالحضور، طبقا لمقولة المؤلف والمغني البلجيكي الشهير "جاك بريل" (ينتظر كما ينتظر الملك on l'attend comme on attend le roi). فإذا لم يعرف الأستاذ الجامعي، عالم البلاد، قيمة الوقت وحرمة المواعيد، فمن يا ترى سيعرفها ويلتزم بها!.

في عين المكان، عند القاعة التي تمت فيها مناقشة الأطروحة، وخلال مدة الانتظار الممتدة لأكثر من الساعة والربع، تعرفت على أن الطلبة بهذه الشعبة (بكلية الآداب) قد تعودوا على الانتظار منذ أن كانوا طلبة في المدرجات في الأطوار الأولى للتعليم الجامعي. نعم، فحتى خلال حصة التدريس المقررة في استعمال الزمن، تعود الطلبة انتظار حضور سيادته الذي قد يحضر متأخرا جدا أو قد لا يحضر. نعم، هنا يكمن بعض الجواب عن سؤال الأستاذ الصحفي (انظر أعلاه) "مجازون بميزة يحتاجون إلى

دروس لمحاربة الأمية؟ من يتحمل مسؤولية هذا الانهيار: الدولة أم رجال التعليم؟. قال لي أحد المحظوظين أنه لم يرد طلب تمديد مدة البحث لسنة أخرى، كما ينص على ذلك الإصلاح الجديد، حتى لا يتعدى المدة الزمنية المنصوص عليها، لكنه انتظر لأكثر من سنتين قبل أن يناقش أطروحته، وهو ما يعني أنه قد تجاوز المدة المحددة للمناقشة لأكثر من سنة. لن أطيل في التطرق لكل الحثثيات لأختتم بالمقولة المعروفة "إذا ظهر السبب بطل العجب"، وأعود لخرفاني كما يقول المثل الفرنسي، بخصوص بعض المفاهيم العلمية الجيولوجية التي يلفها الغموض، بحيث يتم الخلط بين مفهومين متباينين، أحدهما يتعلق ببنية تكتونية والآخر يتعلق بظاهرة التحول.

مفاهيم علمية جيولوجية يجب توضيحها

التطرق لهذا الموضوع الاعتراضي العلمي البحت له مكانه ومكانته هو كذلك في خانة التطرق لهدر التكوين الجامعي للطلبة. وهنا لا بد من توضيح أن وجودنا، كأساتذة باحثين بالمدارس العليا للأساتذة، شكل لنا فرصة سانحة للتعامل مع طلبة متخرجين من العديد من كليات العلوم (المغربية)، وهو ما مكننا من التعرف عن قرب على بعض الاضطرابات والتشوهات المعرفية تتعلق بسوء فهم بعض المفاهيم الجيولوجية، التي تشكل، إلى حد ما، قاسما مشتركا بين جميع الطلبة. ومن بين هذه الاضطرابات المعرفية ما يتعلق بمفهومي "الشيسيتية" (schistosité) و"تورق الصخور" (feuillette des roches)، وما يلقّهما من التباس مفاهيمي (conceptuel)، يجعل الطلبة لا يفرقون بين ما هو من قبيل البنيات التكتونية (structures tectoniques) المحضة، وما هو من قبيل ظاهرة التحول [تحول المكونات المعدنية لصخور سابقة الوجود (بنية الصخور) إلى مكونات جديدة، في حالة صلبة (الصخور التحولية أو المتحولة، roches métamorphiques). وقبل متابعة التطرق لهذا الموضوع، تجب الإشارة إلى ما سبق أن تعرضت له بخصوص التشوهات المعرفية التي تتعلق بالظواهر المرتبطة بتكتونية الصفائح¹. ومن المعلوم بداهة أن هذه الالتباسات والاضطرابات والتشوهات تتضخم أكثر على

¹ - انظر "التعليم بين الكفايات والإدماج، من كرة القدم إلى نظرية داروين"

مستوى التعليم الثانوي التأهيلي، حيث غالبية الأساتذة أصبحوا متجاوزين في مؤهلاتهم المعرفية والعلمية بسبب التضخم المعرفي الكمي والنوعي الهائل، وهو الأمر الذي تطرقت له بما يكفي من التفاصيل فيما سبق. وبما أن أطوار التعليم مترابطة فيما بينها، فإن الالتباسات والتشوهات المعرفية تترسخ أكثر، من طور تعليمي إلى آخر، لتصبح مستعصية على التصويب والتقويم مع مرور الوقت. وهنا سأعيد الاستدلال بمقطع مما أوردته من قبل¹ بخصوص ما عاينته كمشرف على تأطير الطلبة الأساتذة بالمدرسة العليا للأساتذة في إطار تدريبيهم الميدانية بأحد الأقسام بثانوية تأهيلية (في أوائل التسعينات من القرن الماضي، إلا أنني اخترت فيما بعد أن أنأى بنفسني عن هذه البيئة الموبوءة التي ليست لي الصلاحية في العمل على تطهيرها ما استطعت إلى ذلك سبيلا). كانت فترة الاستئناس (مدتها أسبوعين)، يتابع خلالها الطلبة الأساتذة الدروس التي يلقيها أساتذة التطبيق (أصحاب الأقسام) للاستفادة من تجاربهم في التدريس. عاينت إلقاء إحدى أستاذات التطبيق درسا في الشيسيتية (schistosité) والتورق (feuilletage) والتنضض (litage) بمقاربة التدريس بالأهداف (المعمول بها في ذلك الوقت). عملت الأساتذة لمدة ساعتين، في جهل تام بموضوع الدرس، على قلب كل المفاهيم الجيولوجية المتطرق لها رأسا على عقب، بحيث تمت تعبئة التلاميذ بالتشوهات المعرفية بدل التشوهات التكتونية. وفي نهاية

¹ - انظر "التعليم بين الكفايات والإدماج، من كرة القدم إلى نظرية داروين"

الحصة طرحت الأستاذة على التلاميذ بعض الأسئلة لتتوصل بالدليل (حينما تفتقد المنهجية العلمية السليمة يصبح لكل واحد منهجيته الخاصة به ودليله واستدلالاته) إلى استنتاج غير قابل للنقاش، مفاده أن الأهداف التي تم تسطيرها في بداية الحصة قد تم بلوغها. لم تطلب الأستاذة رأيي كمختص ولو للاستئناس، فلم أقل لها شيئاً، لأنه ليست لي الصفة القانونية التي تخول لي التدخل كالتى عند المفتش، ولأن خطورة ما عاينته تتطلب أكثر من تدخل عارض لتوضيح الأمور. فحتى المؤطرون التربويون لم يعودوا أحسن حالا من الأستاذة (أستاذة التعليم الثانوي)، بل فحتى الكتاب المدرسي الوحيد آنذاك، المؤلف من طرف بعض هذه الأطر، كان يعج بالمفاهيم الخاطئة والمشوهة إلى حد بعيد (وهو ما يتم اجترار الكثير منها لحد الآن)، وهو ما دفعني، آنذاك، للتطرق لها كمواضيع للبحث (كل طالب أستاذ مطالب بالقيام ببحث خلال السنة الجامعية التي يقضيها في المدرسة العليا) مع بعض الطلبة، وكذا مكاتبة المسؤولين في وزارة التربية الوطنية والتعليم بهذا الخصوص.

أين يكمن الخلل المعرفي والمفاهيمي فيما يتعلق بالشيستية؟

لقد أصبح مفهوم "الشيستية" (schistosité) وتورق الصخور (feuilletage des roches) يعني، في أذهان غالبية طلابنا، ظاهرة التحول (phénomène métamorphique)، وهو ما يمثل خلطاً غير مقبول بين مفهومين

وظاهرتين جيولوجيتين متباينتين تماما. فهناك فرق فاصل شاسع بين مواصفات الشيستية كبنية تكتونية (structure tectonique) قائمة بذاتها، وبين مفهوم التحوّل (concept du métamorphisme) الذي يعني ظاهرة تحوّل المكونات المعدنية لصخور سابقة الوجود إلى مكونات معدنية جديدة في حالة صلبة، تحت تأثير عاملي الضغط والحرارة.

فالشيستية التي تتم مشاهدتها في الصخور المكونة للقشرة الأرضية (القشرة القارية على الخصوص) هي عبارة عن مستويات (بكسر الواو) أو "سطوح" أو "تسطحات" (plans) شبه متوازية، متقاربة أو متباعدة فيما بينها إلى حد ما، حسب شدة التشوه التكتوني (l'intensité de la déformation tectonique)، وطبيعة الصخور المشوهة (la nature des roches déformées). فالشيستية تمثل بنية تكتونية، تتكون تحت تأثير عاملي الضغط التكتوني الموجه (pression tectonique orientée) والحرارة. ومما يجب كذلك التأكيد عليه، أن الشيستية كبنية تكتونية ليست كسورا (أو انكسارات أو تكسّرات) (cassures) تصيب الصخور المشوهة، فهي لا تدخل تحت طائفة تكتونية التكسير (tectonique cassante)، بل تنتج عن ظاهرة التسطّيح (aplatissement) الذي يحصل حينما تبلغ الصخور التي في طور التشوه مرحلة معينة من اللدانة أو المطيلية (stade de ductilité)، وهو ما يعرف جيولوجيا بالتكتونية اللدنة أو المطيلية (tectonique ductile). فالشيستية تتوافق مع مستو (بكسر الواو) التسطّيح (plan d'aplatissement XY [أي المستو المتكون من محوري X (محور التمدد

Y و (المحور الوسيط (l'axe intermédiaire) (axe d'allongement)، المتعامد (perpendiculaire) لمحور Z (محور التقصير (axe de raccourcissement) في إهليلج التشوه (ellipsoïde de déformation). كما يمكن تعريف الشيستية (S1) كذلك (صيغة أخرى) على أنها عبارة عن توريق، متقارب بكيفية متفاوتة، حسب طبيعة الصخور المشوهة وشدة الضغوطات التكتونية المسببة له. هذا التوريق المتباين عن التطبيق (S0) يتسبب عموماً في انقسام الصخور المورقة إلى شرائح (lames) متباينة ومنتظمة. والشيستية تتكوّن بكيفية أفضل كلما كانت "الحبيبات" المكونة للصخور المعنية صغيرة الحجم، وقد تكون مرفقة بظاهرة التحلل (dissolution)، بحيث تتركز الجسيمات الغير قابلة للتحلل والذوبان على مستوى مستويات (بكسر الواو) الشيستية (مستويات الانقسام). ومما هو معلوم، فإن الشيستية تتكون حينما يتعدى (يتجاوز) التشوه حداً معيناً، بحيث تكون مستويات (بكسر الواو) الشيستية موازية أو شبه موازية لمستوى (كسر الواو) التسطیح XY في إهليلج التشوه (ellipsoïde de déformation).

La schistosité (S1) (angl. Cleavage, schistosity) = feuilletage plus ou moins serré présenté par certaines roches, distinct de la stratification (S0), acquis sous l'influence de contraintes tectoniques, et selon lequel elles peuvent se débiter en lames plus ou moins épaisses et régulières. La schistosité se développe d'autant mieux que le grain de la roche est plus fin; elle peut

s'accompagner de phénomènes de dissolution d'où concentration des particules insolubles le long des plans de schistosité (plan de clivage). La schistosité se développe lorsque la déformation dépasse un certain seuil, et les plans de schistosité sont alors parallèles ou presque au plan d'aplatissement XY de l'ellipsoïde de déformation.

كيف تتكوّن الشيستية؟

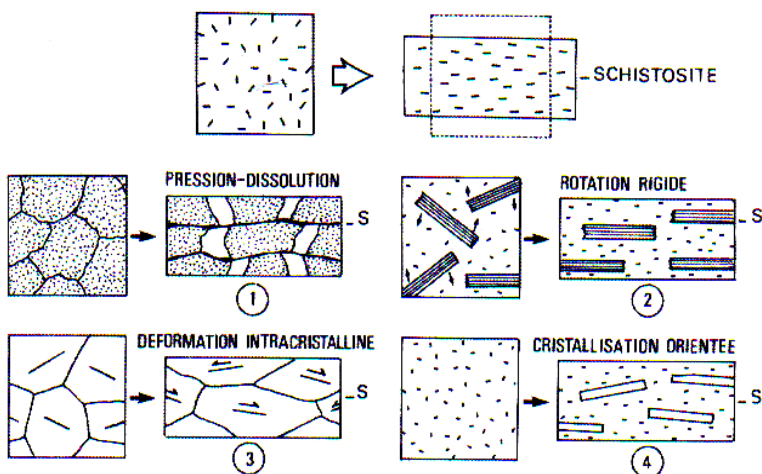
مما يجب معرفته بكل وضوح أن الشيستية تتكوّن حسب أربع (4) آليات (mécanismes) متباينة أساسية (انظر وثيقة التوضيح أسفله)، واحدة من بينها فقط هي التي تكون مرفوقة بتكون معادن التحول (minéraux de métamorphisme)، أما الآليات الثلاث الباقية فهي تتميز فقط بإعادة ترتيب وضعية مكونات الصخور المشوهة حسب مقتضيات إهليلج التشوه، بحيث تعيد هذه المكونات تموضعها في انسجام مع التوزيع الثلاثي الأبعاد للضغوطات التكتونية (répartition tridimensionnel des contraintes tectoniques). يعيد كل مكوّن داخل الصخرة التي تخضع للتشوه تموضعه، بحيث يكون البعد الطولي (الأطول) (axe de longueur) مطابقا لمحور X في إهليلج التشوه، بينما يكون البعد الأقصر مطابقا لمحور Z (للمزيد من المعرفة والاطلاع، يمكن الرجوع إلى كتاب " Principes de tectonique" لمؤلفه "A. Nicolas").

الحالة (1): في هذه الحالة، يحدث ما يسمى بظاهرة "ضغط - تحلل" (pression - dissolution)، بحيث تتميز بتحلل مكونات الصخور (كالمرور والكلس مثلا)، المتلاصقة فيما بينها وفق محور "Z" (محور التقصير في إهليلج التشوه)، لتتجمع من جديد وفق محور التمدد "X" أساسا؛ بينما تتركز الجسيمات الغير قابلة للتحلل والذوبان على مستوى مستويات (بكسر الواو) الشيسيتية التي تبدو داكنة اللون.

الحالة (2): تتميز بحدوث ظاهرة ما يسمى "الدوران الصلب أو الصلب" (rotation rigide)، الذي يحدث في حالة الصخور التي تتكون من بعض المكونات (أو المعادن) "الصلدة" (rigide) الكبيرة الحجم التي يطغى عليها البعد الطولي (constituants rigides allongés)، المتناثرة بين الكثير من المكونات الصغيرة الحجم (أو القد)، وكذا قدر كاف من المواد المائعة (fluides)، خصوصا منها الماء، المطلوبة لتسهيل التحرك النسبي (الدوران) للمكونات الصلدة "الضخمة". فحينما توجد هذه المكونات (الصلدة الضخمة) تحت تأثير الضغوطات التكتونية، تسهل الميوعة النسبية القدر المطلوب من الدوران لإعادة التوضع، بحيث يصبح بعدها (بضم الباء) الطولي موافقا لمحور "X" في إهليلج التشوه، والبعد المتوسط الطول موافقا لمحور "Y" (طبعاً يصبح البعد الأقصر لهذا المكون موافقا لمحور "التقصير" "Z"). وهكذا تتكون مستويات (بكسر الواو) الشيسيتية الموافقة لمستويات (بكسر الواو) XY لإهليلج التشوه.

الحالة (3): حدوث التشوّه على مستوى البلورات (déformation intracrystalline)، بحيث "تتمدد" البلورات "تكتونيا" (يحدث تنقل المادة داخل البلورات المكونة للصخور المعنية على طول كسور مجهرية)، بحيث تصبح شبه مسطحة، ممتدة أو متمددة وفق محور التمدد "X" في إهليلج التشوه، بينما يتجه البعد الأوسط (dimension intermédiaire) وفق محور "Y".

الحالة (4): التبلور الموجّه (cristallisation orientée)، وهذه هي الحالة



Principaux mécanismes intervenant dans la formation de la schistosité.

الوحيدة التي تتميز بتكون الشيستية نتيجة تحول المكونات المعدنية السابقة

للصخور المعنية إلى مكونات جديدة، في حالة صلبة. هذا التبلور الموجه بفعل الضغوطات التكتونية الموجهة ينتج عنه تكوّن شيبستية بلورية (schistosité cristallophyllienne) متوافقة مع محاور إهليلج التشوه.

ملاحظة: الرسوم التبيانبة أعلاه، لا تظهر وضعية مكونات الصخور (من معادن وحطام وما إلى ذلك) في وضعية ثلاثية الأبعاد (وهي الوضعية الأجدى والأفيد للفهم)، بحيث لا نرى إلا المستو (بكسر الواو) المكون من البعدين X و Z (في إهليلج التشوه)، بينما البعد Y (الذي لا نراه) يوجد في وضعية معامدة للمستو XZ الذي نراه. لكن المهم في هذه الرسوم هي أنها تبين لنا وتوضح، كيف "تدور" (تدور بكيفية نشطة بفعل الضغط التكتوني الموجه) المكونات والمعادن لتتموضع بكيفية ملائمة بالنسبة لحقل توزيع الضغوطات التكتونية (champ des contraintes tectoniques)، بحيث يتوازي البعد الطولي للمكونات مع المحور X في إهليلج التشوه (الذي يتطابق مع محور الضغط التكتوني الأضعف)، بينما يتجه البعد الأقصر الموازي للمحور Z في الإهليلج (الذي يتطابق مع محور الضغط التكتوني الأقوى) [يظهر هذا بجلاء على الرسم في الحالة (2) أعلاه].

لن أظيل أكثر مما هو ضروري، فلقد حان الوقت لإغلاق هذين القوسين اللذين فتحتهما لأتطرق لموضوع متخصص، علمي محض، نظرا لأهميته من منظور الهدر الجامعي، وأرجو أن أكون قد وفقت في الترجمة واختيار المصطلح الأنسب أو إيجاده قدر المستطاع. وكما قلت من قبل، فإن مشكل

المصطلح يطرح نفسه بإلحاح، وليس في الأفق ما يوحي أن هناك إرادة حقيقية للتصدي لهذا النوع من الهدر التعليمي. فمن المطلوب المؤكد أن يتم إنشاء معهد علمي متقدم متخصص في البحث الحثيث المعمق قصد إيجاد المصطلح (في كل ميادين المعرفة)، وهو الأمر الذي يعد ضروريا لترشيد تعريب تعليمنا وتفعيله والتوحيد اللغوي لمسارات وأطوار تعليمنا.

استطراد اللحظات الأخيرة:

انتهيت من كل شيء بخصوص هذا الكتاب، وهو ما يعني أن دماغي توقف تماما عن التفكير بهذا الخصوص، بحيث يصبح من الصعب على النفس، وحتى البدن، إعادة فتح ما تم إغلاقه فكريا على مستوى العقل. لكن بعدما تذكرت أنني أتطرق في جانب من هذا الكتاب لمشكل البحث العلمي في البلاد ولو بطريقة غير مباشرة، استوقفني ما حصل لمديرية الجيولوجيا وقسم مصلحة الجيولوجيا بوزارة الطاقة والمعادن قبل بضع سنين من الآن. استوقفني هذا الأمر لأنه يدخل في خانة عدم الاهتمام بالبحث العلمي في البلاد، خاصة البحث الجيولوجي الذي يمثل الاعتناء به استثمارا استراتيجيا يمكن المغرب من الاستفادة من خيرات المعادن المتنوعة التي لم تكتشف بعد.

لقد تم الإجهاز على مديرية الجيولوجيا (Direction de la Géologie) العريقة العتيقة، وكذا قسم مصلحة الجيولوجيا (Service Géologique) في زمن المسؤول الوزاري السابق. نعم، لقد تسببت جرة قلم بسيطة في ضربة موجعة مخربة، أفقدت المغرب إحدى مؤسساته ذات التاريخ المديد المجيد، الحافل بخدمة البحث الجيولوجي والمعدني، وكذا الإسهام في تدعيم البحث بالمؤسسات الجامعية، ولو عبر توفير المراجع والوثائق العلمية وغطاء الصور الجوية، وجعلها في متناول الباحثين الشباب. فبالرغم من عدم امتلاك أي منظور مستقبلي وأي تصور عملي لبديل ناجع لدعم الأبحاث

الجيولوجية على صعيد الوطن، فقد تم إصدار حكم الإعدام بكل برودة دم على ما كان موجودا، نما وترعرع على مدى عشرات السنين. لقد حدث كل هذا ضدا على أجدديات مقتضيات فلسفة تسيير الشأن العام التي تقتضي أن لا يتم تعطيل مصلحة معتبرة من مصالح خدمة البلاد من القيام بمهامها إلا بعد العمل على إيجاد مصلحة أو جهاز وريث لها، يكون أكثر ملاءمة وأكبر فاعلية في تلبية متطلبات مرحلة متقدمة في مسار التقدم وإعلاء بناء صرح الوطن.

فلو افترضنا أن مديرية الجيولوجيا لم تعد قادرة على خدمة الأبحاث الجيولوجية في البلاد، فما هو الجهاز أو البنية التي تم استحداثها كبديل للقيام بهذه المهمة على أحسن وجه كما هو مفترض؟ ثم ما الذي تم استحداثه، مركزيا وجهويا، كبديل عن مصلحة الجيولوجيا، للتعامل الميداني مع البرنامج الوطني للكارطوغرافيا الجيولوجية (PNCG) والإسهام في الأبحاث الجيولوجية الجهوية (études géologiques régionales). فحتى لو أخذنا في عين الاعتبار أن كلا من مديرية الجيولوجيا ومصلحة الجيولوجيا لم تكونا تقومان بدورهما كما يجب في تفعيل البحث الجيولوجي الميداني بالتعاون مع الجامعات، عبر تبني أبحاث الطلبة الباحثين في الجامعات المغربية، ولو عبر تأمين وسائل النقل والتنقل والإقامة الميدانية، وهي الأمور التي تشكل عائقا حقيقيا، بحيث لا يقدر على القيام بهذه الأبحاث إلا الطلاب المغامرون، وقليل ما هم في وقتنا الحالي. فبالرغم من هذا الجانب السلبي، من هذا التقصير، فقد مثلت

مديرية الجيولوجيا بوزارة المعادن، إلى حد ما، مرجعية روحية بالنسبة للباحثين الجيولوجيين، وعليه فكل ما كان مطلوبا ممن يريد القيام بإصلاح ما لتفعيل الأبحاث الجيولوجية في هذا البلد، هو العمل على تفعيل دور هذه المديرية لكي تقوم بواجبها في خدمة الجيولوجيا على أحسن وجه. **لكن العمل على تدمير كل من مديرية ومصلحة الجيولوجيا، شكل ضربة قاضية للأبحاث الجيولوجية في بلد لا زال الغطاء الكارطوغرافي الجيولوجي فيه لا يتجاوز نسبة 35%، بينما لا تتجاوز نسبة الغطاء الكارطوغرافي الجيوكميائي 15%، وهي نفس النسبة تقريبا بالنسبة للغطاء الجيوفيزيائي. لا أظن أن هذه المعطيات تتطلب أي تعليق لتوضيح الأمور، لكن أقول أنها تبين للجميع مدى الجناية التي ارتكبت في حق هذا الوطن بسبب لتفريط في بنية كان من المفترض تفعيلها إلى أقصى حد كي تقوم بدورها كاملا في الدعم الفعلي للأبحاث الجيولوجية الميدانية.**

التي لم تعد .عبر الإجهاز على مديرية الجيولوجيا وقسم مصلحة الجيولوجيا بوزارة الطاقة والمعادن، ففي زمن تجليات الانقسام الخطير في شخصية المغربي، يتكلم المتكلمون في الملتقيات وعلى الشاشات بوضوح عن ضرورة البحث العلمي، إلا أنهم يعملون بصراحة على محاربته وتعطيله على أرض الواقع. فلا زالت أمانا عشرات السنين من البحث الجيولوجي الدؤوب والتنقيب الميداني الحثيث لمحاولة معرفة تاريخ بلدنا الجيولوجي، الممتد لأكثر من ثلاثة ملايين من

السنين، معرفة جيدة صحيحة، وهو الأمر الذي سيمكننا من زيادة التعرف على ما يخبئه بطن أرض الوطن من خيرات معدنية متنوعة لازالت لم تستكشف بعد. (انتهى الاستطراد المقتضب).

تصبح في التصدي لما هو سلبي في هذه السلبيات

تفعيل البلاد البحث هذه السلبية

التي كان يقوم بها غلمي الذي عن لتفعيل ضمان نعم، لقد تم استهداف كلا من مديرية ومصلحة الجيولوجيا اللذين بل إن الأدهى والأمر في الأمر هو أن يتم تحويل خزانة مديرية الجيولوجيا الراحلة إلى حانوت لبيع الوثائق والكتب والمجلات العلمية، علما أنه لا طاقة للباحثين المغاربة لشرائها في غياب ميزانية للبحث العلمي مخصصة لمثل هذه المتطلبات العلمية الضرورية والأساسية. هل بمقاربة الإجهاز على المكتسبات، وبمنطق البيع والشراء، سيتم تشجيع البحث العلمي في هذا البلد الأمين الذي تكاثفت جهود أبنائه، كل في ميدانه ومن موقعه، عن قصد أو عن غير قصد، على إعطابه ودحره إلى مؤخرة لائحة الأولويات؟ نعم، يعلم المسؤولون عن الشأن الجيولوجي بوزارة الطاقة والمعادن أن الأجانب هم فقط من لهم القدرة المادية على اقتناء ما يريدونه من وثائق وكتب ومجلات، لأن المختبرات وبنيات البحث والشركات التي ينتمون

إليها هي التي تؤدي عنهم كل ما يصرفونه، فهل أسقط هؤلاء المسؤولون من حسابهم الباحث المغربي، مع العلم أنهم يعرفون ظروف عمله حق المعرفة؟ ما هذا الذي يحصل؟ هل أصبح كل شيء مباحا في زمن فوضى الخصخصة والحصصة؟ هل أصبح كل شيء قابلا للبيع والشراء، ولا يهم إن تسببنا بتصرفاتنا هذه في التدمير الممنهج لمناخ المجتمع المغربي وتهديده أمنه؟

كان من المفروض أن تكون هذه الخزنة مجهزة بكل ما يمكن الباحث المغربي من الاستفادة مما يوجد فيها من مراجع ووثائق علمية، خاصة التجهيز بالآلات المصورة للنسخ (photocopieuses) التي تعد من أبجديات تشجيع البحث العلمي في بلادنا (ولا حرج في أن يؤدي الباحث ثمن النسخ المصورة بثمن السوق). فليس ببيع الكتب والمجلات والمراجع العلمية من طرف "قسم مصلحة الجيولوجيا" سنعمل على خدمة الجيولوجيا في هذا البلد الذي أصبح كل مسؤول فيه (كبير شأنه أم صغر) لا يسأل عما يقوم به من تصرفات، حتى وإن كانت مضرّة، مدمرة لمقومات المناخ فيه¹.

ما حصل لي أرغمني على كسر الأقفال الذهنية لإعادة فتح ما سبق أن أغلقته بإحكام.

¹ - انظر كتاب "آليات صناعة التخلف: وقفة صريحة مع الذات"

لن ألتحق لكل حيثيات ما عايشته صباح يوم الخميس 2011/4/21، لكن سألتحق مباشرة في هذا الاستطراد للمهم في الأمر، وهو ما يتعلق بما تعرفت عليه في عين المكان، في الطابق الثاني لوزارة الطاقة والمعادن، حيث يسري مفعول القرار الجريء الذي أصدره المسؤولون عن هذه الوزارة، والقاضي بمنع الباحثين المغاربة (من أساتذة باحثين ومهندسين وطلبة) من الاستفادة المجانية من الوثائق (الكتب والمجلات العلمية) المتعلقة بكل الميادين الجيولوجية والتخصصات، والتي كانت تعج بها خزانة مديرية الجيولوجيا، ولا زالت على ما أظن. يقضي هذا القرار الوزاري، الذي يتماشى مع مقتضيات الخصخصة وقانون السوق السائد في العالم، بأن تباع الكتب والمجلات العلمية التي أصدرها قسم مصلحة الجيولوجيا (Service Géologique) للباحث (حتى وإن كان طالبا)، بدل أن يستفيد مجانا من المنشورات العلمية التي بداخلها، كما كان عليه العرف من قبل. فبالرغم من أن خصوصية موضوع البحث تجعل اهتمام أي باحث ينحصر في إصدار محدد (من بضع الصفحات) من بين العديد من الإصدارات والمنشورات الموجودة في مجلة علمية ما، فإنه يجد نفسه، حاليا، مرغما على شراء هذه المجلة التي تباع بـ 300 درهم (ثمان إصدارات "قسم مصلحة الجيولوجيا"). ومما هو معروف في ميدان البحث العلمي، فإن الباحث يهمل أمر إصدارات علمية ومنشورات متعددة (تتعلق بنفس الموضوع)، منها ما تم نشره قديما ومنها ما ظهر حديثا، بحيث يتطلب الأمر الرجوع إلى العديد من المجلات العلمية للاطلاع عليها، وهو

الأمر الذي يتطلب نظريا ومبدئيا شراء كل هذه المجالات. نعم، يجد نفسه مضطرا لشراء عشر مجالات، أو أقل أو أكثر بكثير (إن هو أراد القيام ببحث علمي موضوعي قيم)، وهو ما يتطلب ميزانية لا طاقة بها حتى للباحثين بالدول المتقدمة، حيث الدولة هي التي تؤمن لهم (عن طريق مختبرات البحث وما إلى ذلك) كل المتطلبات المادية والتسهيلات للقيام بأبحاثهم على أحسن وجه.

خاتمة

لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة، ولكل منظومة من المنظومات (التي تمثل الأعمدة الرافعة لصرح أية دولة) رجالاتها، بحيث يجب التفريق بين البنية التحتية الإسمنتية والحديدية وكذا ترسانة الضوابط التنظيمية والتشريعية والتسييرية من جهة، والعنصر البشري كبنية أساسية من جهة أخرى. والحقيقة التي يجب أن لا تفارق أذهاننا، وأن تبقى شاخصة أمام أعيننا وأنظارنا، هي أن الخطر المحدق بكل منظومة يكمن في تآكل بنيتها البشرية وتلاشيها واضطراب أحوالها، أما ما عدا ذلك، فكل الاختلالات والأعطاب والمحبطات يمكن تداركها وتجاوزها في أي وقت، شريطة أن يتم عقد العزم على تغيير الحال إلى الأحسن. فكما يقول ناس الغيوان في إحدى الأغاني:

"ما كيهموني غير الرجال اللي ماتوا الحيوط لرابوا كل واحد ييني دارو" وزيادة على ما قاله ناس الغيوان، أقول إذا كان ضياع الرجال بالموت يعد فاجعة، فإن ضياعهم نتيجة التآكل والتهالك، أي بالموت الافتراضي المعنوي، يعد كارثة بكل المقاييس. فالأموات جسديا يدفنون ويتم استخلاصهم مباشرة بالأحياء، بحيث لا تتعثر الأمور ولا يضطرب السير العادي للمؤسسات؛ أما في حال الموت الجماعي الافتراضي المعنوي، فإن الأمور تسوء، وتزداد سوءا مع مرور الزمن. فليست هناك أماكن ووظائف شاغرة تم دفن العاملين بها، فمن يخلف من إذن؟ وعليه، فليس هناك أي

سبيل لإيقاف دورة الرداة إلا من خلال إحداث صدمة ما، أو سلسلة من الصدمات، قوية بالقدر الذي يجعل رجّاتها تهز الأعماق، لتوقظ اللاوعي وتحيي الضمائر وتبث فيها ومضات من الحياة. فالموت الافتراضي المعنوي الجماعي للأفراد مرادف لتعطل الحواس عن القيام بمهامها كما يجب، وكذا تبدل التفكير والفهم، وهو ما يؤدي قطعاً لقلب المفاهيم رأساً على عقب، بحيث يتجلى ذلك في الموت الفعلي للضمير. فالمرء ينظر لكنه لا يبصر، يسمع لكنه لا يستمع ولا ينصت؛ فلقد عطل مهام الحواس التي تؤمن له التواصل والتفاعل الإيجابي المطلوب مع محيطه، بحيث يصبح في انفصام تام عن محيطه وعن الواقع. فكما قلت من قبل¹: "فما علينا إلا أن ننظر لكيفية تعاملنا وتفاعلنا مع ما يعد من أبجديات التحضر والتمدن، أي مع نفاياتنا المنزلية وغيرها من الملوثات البصرية و"الشمية" التي لا نلقي لها بالا، كأننا لم نعد نراها ونشم روائحها؛ وكيف نتعامل مع الضوضاء والضجيج الليلي في الأحياء السكنية وفي عمارات السكن المشترك، كأن أذاننا أصابها الصمم. وبقينا، أن من لا يحسن التعامل مع أبجديات التحضر الحسية الملموسة، المنظورة والمسموعة والمشمومة، فلن يحسن التعامل مع ما هو غير حسي ملموس. إنه فعلاً حكم قاس جداً في نظر من لا يريد أن يرى الأمور والأشياء على حقيقتها، بحيث يخلق لنفسه عالماً افتراضياً من المسوغات لتبرير أفعاله المشينة وتصرفاته

¹ - انظر كتاب "آليات صناعة التخلف، وقفة صريحة مع الذات"

المنحطة. أعلم أن هذا الحكم القاسي قد يحدث ردود أفعال جد متباينة، خشنة في بعض الأحيان من قبيل: "شكون يكون هاذ خيي حتى يعطينا "المورال" وبفهم علينا، كلنا مغاربا كنعرف بعضنا البعض أش كيسوا"؛ إنها ردة فعل من قعر "خبية" الانحطاط الثقافي والنكوص الحضاري¹، وهذه هي الصدمات والارتجاجات التي أردت أن أحدثها حتى تهتز أعماقنا اهتزازا عنيفا يؤدي، في آخر المطاف، إلى استيقاظ ضمائرنا، فتستعيد حواسنا ووظائفها تبعا لذلك، وهو ما يجعلنا نعيد ربط العلاقة مع واقعنا وأحوالنا على أسس سليمة.

ومن المعلوم أن افتقاد بوصلة التموّج والتموضع السليمين يحصل عندما تتعطل أجهزة التلقي والفهم والتفاعل مع المحيط ومع الواقع عند الفرد عن القيام بدورها، أو تختل وظائفها، بحيث يصبح من الصعب عليه تحديد الاتجاه السليم، والسبل المعبدة التي يجب سلكها، ومن ثم الأهداف التي عليه بلوغها. وحينما يتعذر تحديد الاتجاه ولا السبل التي يمكن سلكها يظل المرء ملازما لمكانه، بحيث لا يمكنه التحرك إلا من خلال الدوران حول نفسه؛ وعليه فلا مفر من أن تنتكس التطلعات وتتقزم، بل وتنحط، بحيث تنحصر في تلبية ما هو ذاتي محض، وبكل السبل وكل الوسائل حتى اللاأخلاقية والغير مشروعة. نعم، من المعلوم بدهة أن صعوبة تحديد الاتجاه وافتقاد الطريق الموصلة للهدف المنشود (لمتابعة المسير)، تفقد

¹ - انظر كتاب "آليات صناعة التخلف، وقفة صريحة مع الذات"

الفرد إمكانية الحركة الخلافة فيبقى ملازما لمكانه، يتحرك ببطء في حلقات مفرغة. إنها الظروف المواتية لإعطاء الوقت الكافي للتفاعل مع العناصر الملوثة (بكسر الواو) التي تتطور ويتسع طيفها، مستفيدة من ظروف البيئة والمناخ الملائمة، تماما كما يحصل في حال الماء الراكض الذي يصل به الحال مع مرور الوقت، إلى فقدان خاصيته، ليصبح غير صالح للاستعمال المنزلي. وحينما يفتقد الأفراد (حتى العلماء منهم) القدرة على تحديد الأهداف المعتبرة والحقيقية، يعتمد كل واحد منهم لتوهم أهداف شخصية واهية، فيركز كل طاقاته لتحقيقها، ولو اقتضى الحال العمل على تدمير كل ما حوله، من دون التفطن أن الدمار الذي يؤسس له لا بد أن يسقط الصرح الذي يبنيه على رأسه في آخر المطاف. نعم، حينما تفتقد بوصلة التوضع والتموقع السليمين، يصبح التهافت على جمع المال بكل السبل أحد الأوجه الأكثر إثارة في ثقافة التباهي الصانعة للتخلف ولآلياته.

يا علماء البلاد! نعم، أقول علماء (من باب التذكير المكرر)، لأن هذه هي صفة الأستاذ الباحث المتعارف عليها عالميا، ومن ثم فلا يجب أن تغيب عن أذهاننا؛ ومتى كانت حاضرة بكل ما تعنيه من تبعات ومسؤوليات، فسيكون لنا قطعا شأن آخر مع التاريخ، مع ما هو مطلوب منا القيام به. يا علماء المغرب، لستم أقل شأنًا من علماء الدول المتقدمة لنرضى لأنفسنا الركون إلى الذيل، فعلينا أن نثق بأنفسنا ونعلم أن إصلاح حال بلادنا يتوقف علينا نحن كأساتذة باحثين، كل من موقعه، لا على غيرنا. من غير اللائق بنا أن نبقى مكتوفي الأيدي، نتفرج على ما تعرفه منظومتنا التربوية

والتعليمية من تردي مستمر وانحطاط، ونلقي باللائمة على الآخر، كيفما كانت مسؤوليته. علينا أخذ المبادرة بكفاءة ومسؤولية، عن دراية وعلم، وبعلو همّة؛ مبادرة العلماء الذين يمتلكون سلاح المنهجية العلمية السليم الضروري لتقييم الأوضاع وتشريح الواقع واقتراح سبل التقويم السليمة، إسهاما في توجيه مبادرات الإصلاح الوجهة السليمة وتفعيلها على أرض الواقع.

ليس لنا الحق أن نرضى بالدّونية بالنسبة لأقراننا في الغرب؛ وحتى نكتسب مناعة الثقة في النفوس المهزومة، فعلينا أن نعلم أن أجدادنا العلماء هم من أسسوا للثورة الصناعية والتكنولوجية التي سرقها منهم الأوروبيون، بحيث يعترف الغربيون المحققون الأحرار (من النزعة العنصرية والتعالي على الآخر) أن العصور الوسطى (التي يعرفونها بالعصور المظلمة، عندهم طبعا) تمثل العصر الذهبي للحضارة البشرية، وأن العلماء الغربيين، الذين تم التسويق لهم على أنهم هم من أسسوا للثورة الصناعية في أوروبا، لم يقوموا إلا بتطبيق علوم العلماء العرب والمسلمين التي استولوا عليها ونسبوا لأنفسهم. وللمزيد من المعلومات، يرجى الدخول على موقع (www.YouTube.com)، أو موقع (Google)، وفي خانة (Rechercher) يرجى إدخال:

- "علم الإسلام الدفين"، للاطلاع على وثائقي للتلفزة الألمانية الرسمية (وثائقي من 5 حلقات مدة كل واحدة منها حوالي 7 دقائق)، حيث يعترف البروفسور الألماني المستشرق "بيات سيزجين" (Prof. Puat Sezgin,

(Orientalist) بأن "25 (خمس وعشرون) من أمهات الكتب ترجمت من العربية إلى اللاتينية في سالارمو، من دون ذكر أي إسم لمؤلفي الكتب الأصليين". هنا يظهر الفيلم مشاهد لبنانيات تحت الأرض تستعمل لقرصنة المطبوعات والكتب العربية الإسلامية...، ثم يستطرد المعلق، مقدم البرنامج قائلا "كان هذا شيئا معتادا في أوروبا العصور الوسطى؛" يظهر المستشرق الألماني من جديد في الفيلم...، ويقول "فقط في القرن العشرين تم اكتشاف أن هذه الكتب هي في الأصل لمؤلفين عرب، تمت ترجمتها". وينتهي هذا الوثائقي بما يلي: يقول المعلق الألماني "صحيح أن العلوم الإسلامية منذ أكثر من 800 عاما لم تضع، ولكن ملكية الإبداع الفكري لعباقرة العلماء العرب والمسلمين تمت سرقتها". (يظهر الفيلم مشاهد لرجال الدين المسيحيين وهم يعملون على إخفاء الكتب والاختراعات داخل صناديق في دهاليز تحت الأرض...) ويقول المعلق: "كتب ومخطوطات ورسوم تصويرية تم إخفاؤها في دهاليز مظلمة وضاعت أسماء المؤلفين". ثم يستطرد قائلا: "بعد قرون من الزمن، ظهرت هذه الأعمال مرة أخرى. العلماء الأوروبيون مثل جاليليو وليونار دو دافنشي وكوبرنيك،.. عملوا بأبحاث العلماء المسلمين من دون معرفة أسماء المؤلفين الحقيقيين". (يظهر المؤرخ توماس شويتز في الفيلم...) وهو يقول "أعتقد بأن الثقة بالنفس في مجتمعات الثقافة الإسلامية عانت الكثير بسبب عدم استعداد الغرب حتى يومنا هذا بالاعتراف الحقيقي بفضل انجازات المسلمين العظيمة". (يعود الفيلم ليظهر بعد اللقطات لما تم اختراعه

من طرف العلماء العرب والمسلمين (النظارات المكبرة وما إلى ذلك...) ويقول المؤرخ موضحاً "حتى إلى يومنا هذا يشعر الكثير من المسلمين بعقدة التأخر أو النقص أمام الغرب لأنهم لا يعرفون إنجازات أجدادهم، وإنهم لا يعرفون أن مستوى تقدمنا اليوم في مجال علوم البصريات والطب والميكانيكا وقياس الوقت، وما إلى ذلك، لم يكن من الممكن أن نصل إليه من دون اختراعات العلماء المسلمين. من جهة أخرى إذا أقر الغرب (يظهر الفيلم صوراً للمخطوطات العلمية العربية والكتب الأصلية...) بالكمّ الهائل للأبحاث والاكتشافات التي بنى عليها حضارته، أن مصدرها هي المجتمعات العربية والإسلامية، فعلى الأقل سوف يكون هناك احترام متبادل بين الثقافتين". وفي الأخير يظهر مقدم البرنامج ويبيده نسخة من كتاب ويقول "كتاب العلوم الذي تحدثنا عنه في هذا الفيلم موجود فعلاً في شكل سلسلة كتب من خمسة أجزاء في جامعة "غوته" في فرانكفورت، ولقد بذلت مجهوداً وأدرجت النماذج التي تحدثنا عنها سابقاً بل وأكثر في هذه السلسلة. جزء من هذه الأشياء تم إعادة بنائه حسب التعليمات الموجودة ويمكن مشاهدتها في معرض فرانكفورت. معلومات أكثر عن هذه الكتب وعن المعرض تجدونها على الانترنت تحت هذا العنوان: www.weltderwunder.de وبهذا تنتهي رحلتنا اليوم. ثم يستطرد قائلاً "بالتأكيد لن نقدر على حل النزاع القائم في هذا الزمان بين الثقافتين، ولكن عندما نتعلم من بعضنا

لست ممن يتباكون على أنقاض صرح تهدم واندثر، ولست ممن يقول "كان أبي"، ممن يعيش على مجد الأجداد، ولا يحسن إلا النظر إلى الوراء (رجعي، كما كان يحلو لنا أن نردد في السبعينات من القرن الماضي كتقدميين كما كنا نظن) من خلال مرآة الرؤية الخلفية (rétroviseur)، بل أبحث لأبين أن الصرح لم يتهدم، بل لقد تم السطو عليه من غيرنا، الذي تملكه وقام بمحاولة محو دلائل ملكيتنا له. وحتى هذا الأمر في حد ذاته، لا أهمية له إلا بالقدر الذي يبين أن لنا، كمغاربة وكمسلمين، جذورا ضاربة في تربة حضارية وعلمية جد خصبة؛ وعليه، فمن كان أصله كذلك، فليس له الحق ولا أي عذر في افتقاد بوصلة التموضع لتحديد المسارات السلمية التي يمكن سلوكها لبلوغ الأهداف الكبرى التي يتم تحديدها. كيف بمن لهم أجداد من هذا العيار الثقيل، من هذه الطينة الرفيعة، أن تنتكس لديهم النظرة إلى الأدوار الطلائعية المنوطة بهم، بحيث يصبح الأفق ضيقا عندهم حتى الانسداد، وتتقزم عندهم التطلعات لتتحصر في التهافت على جمع "الفلوس" بكل السبل؟ ليس لنا الحق بأن نرضى لأنفسنا القيام بما لا يرقى إلى ما قام به أجدادنا من أدوار طلائعية، غيرت وجه المجتمعات البشرية حضاريا وأخلاقيا وعلميا؛ فعلينا أن نعمل بداية، على إعادة الروح إلى تعليمنا، خاصة الجامعي منه، كنقطة انطلاق مفصلية. علينا أن نعمل على تكاثف الجهود لإصلاح ما يجب إصلاحه، لإعادة الاعتبار لرسالة الأستاذ الباحث ومهامه الرسمية والغير الرسمية التي لا حد لها، حتى يتبوأ مكانته الطبيعية كعالم في المجتمع، والتي تتمثل في تحسسه لمكامن الخلل

الحقيقية التي قد تضعف صرحه، فيعمل على إصلاحها بأحسن السبل
الممكنة وأسلمها، وبالسرعة المطلوبة. وللتوضيح أقول أن مكانة الأستاذ
الباحث الطبيعية كعالم ليست وسام شرف، أي ليست تشريفا بل تكليفا من
العيار الثقيل جدا.

الفهرس العام

2	تمهيد
6	الحالة العامة للمنظومة التربوية والتعليمية
15	أسباب تدهور المستوى اللغوي والمعرفي لخريجي الجامعة
24	ما هو الأصل في المشكل اللغوي عند الطلبة الجامعيين؟
27	مقتطفات مما تم نشره (جريدة "صوت الناس")
48	ما الذي يمكن استنتاجه من مقتطفات هذه الأجوبة؟
54	مسؤولية أستاذ التعليم العالي فيما يحدث
59	التخفيض المستمر من القيمة الأكاديمية للشهادات
70	أقبح أوجه احتضان الموروث السلبي في الجامعة
78	الحقائق الدامغة
80	أين تكمن مسؤولية رجال التعليم الجامعي؟
86	تصرفات غلبت الحس العاطفي واعتبارات أخرى
106	تصرفات لا تليق بـ"علماء" البلاد
106	دروس الدعم والمحسوبة حطت بالرحال بالحرم الجامعي
113	ابتزاز الطلبة، بين الحقيقة والإشاعة
115	على صعيد المدرسة العليا للأساتذة
125	ضرورة إحداث مرصد جامعي
130	ابتزاز الطلبة بكلية الحقوق
134	ما هذه القنبلة؟

138	هل التعليم العالي الخصوصي اختيار أم إجبار؟
142	لنحافظ على أمننا الاجتماعي والوطني
150	استطرد خلال الوقت الميت
153	مفاهيم علمية جيولوجية يجب توضيحها
155	أين يكمن الخلل المعرفي والمفاهيمي فيما يتعلق بالشيستية؟
158	كيف تتكوّن الشيستية؟
	استطرد اللحظات الأخيرة:
163	خصخصة المراجع العلمية في وزارة الطاقة والمعادن
168	خاتمة
178	الفهرس